تعز.. الأمن المرتبك

تقرير حقوقي يوثق انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية من تعز

للفترة من مايو 2015 وحتى ديسمبر 2021

سام للحقوق والحريات

ديسمبر 2022

www.samrl.org

سام
للحقوق والحريات

www.samrl.org

منظمة سام للحقوق والحريات

تعز.. الأمن المرتبك

تقرير حقوقي يوثق انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية من تعز

للفترة من مايو 2015 وحتى ديسمبر 2021

سام
للحقوق والحريات

من هي سام؟

منظمة حقوقية مستقلة وغير ربحية مقرها جنيف، بدأت نشاطها في يناير 2016 وحصلت على تصريح عمل في ديسمبر 2017 .تسعى للدفاع عن حقوق الإنسان في الشرق الاوسط واليمن على وجه الخصوص، وايصال انتهاكات حقوق الانسان الى مؤسسات صناعة القرار، والمنظمات الدولية الفاعلة والمؤثرة، تعرضت للعديد من حمالت التشويه والتحريض، وكذا القرصنة لمنصاتها من أطراف الحرب اليمنية بسبب فضحها ما ارتكبوه من جرائم. وأصدرت عشرات التقارير باللغتين العربية والانجليزية والبيانات الحقوقية التي توثق انتهاكات الحرب وحقوق الانسان في اليمن

www.samrl.org
info@samrl.org

المحتوى

مقدمة..... 8
موجز تنفيذي..... 10
المنهجية..... 13
خلفية الأحداث..... 15
الإطار القانوني..... 18
إحصائيات..... 20
الفصل الأول: صراعات شهدتها تعز..... 28
المبحث الأول: صراع القوات الحكومية مع جماعة الحوثي (جماعة الحوثي) وقوات الرئيس السابق صالح..... 29
المبحث الثاني: صراع القوات الحكومية مع التنظيمات المتطرفة..... 30
المبحث الثالث: صراع القوات الحكومية مع كتائب (أبو العباس) المدعومة إماراتياً..... 32
المبحث الرابع: الصراع بين القوات الحكومية محور تعز واللواء 35 مدرع..... 34
المبحث الخامس: صراع القوات الحكومية مع المقاومة الوطنية المدعومة إماراتياً في الساحل الغربي..... 35
المبحث السادس: صراع الجماعات المسلحة مع بعضها..... 36
المبحث السابع: صراع جماعة الحوثي مع سكان محليين في مناطق سيطرتها..... 37
الفصل الثاني: الصراع بين القوات الحكومية وكتائب (أبو العباس) المدعومة إماراتياً..... 38
المبحث الأول: وصف وطبيعة الصراع..... 39
المبحث الثاني: العلاقة بين قيادة كتائب أبي العباس وبين التنظيمات المتطرفة..... 41
المبحث الثالث: دور الإمارات في الصراع..... 42
الفصل الثالث: تحقيق المساءلة والعدالة 43
المبحث الأول: مسؤولون عن الصراع والانتهاكات..... 44
المبحث الثاني: المساءلة والإفلات من العقاب..... 52
الفصل الرابع: نماذج لجرائم وانتهاكات 54
المبحث الأول: الاغتيالات..... 55
المبحث الثاني: الإعدام غير المشروع..... 60
المبحث الثالث: التعذيب وسوء المعاملة..... 67
المبحث الرابع: الهجمات..... 73
المبحث الخامس: المقابر السرية 74
المبحث السادس: الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري..... 78
المبحث السابع: السجون الخاصة..... 86
المبحث الثامن: نهب المنازل والعقارات الخاصة..... 88
توصيات..... 91

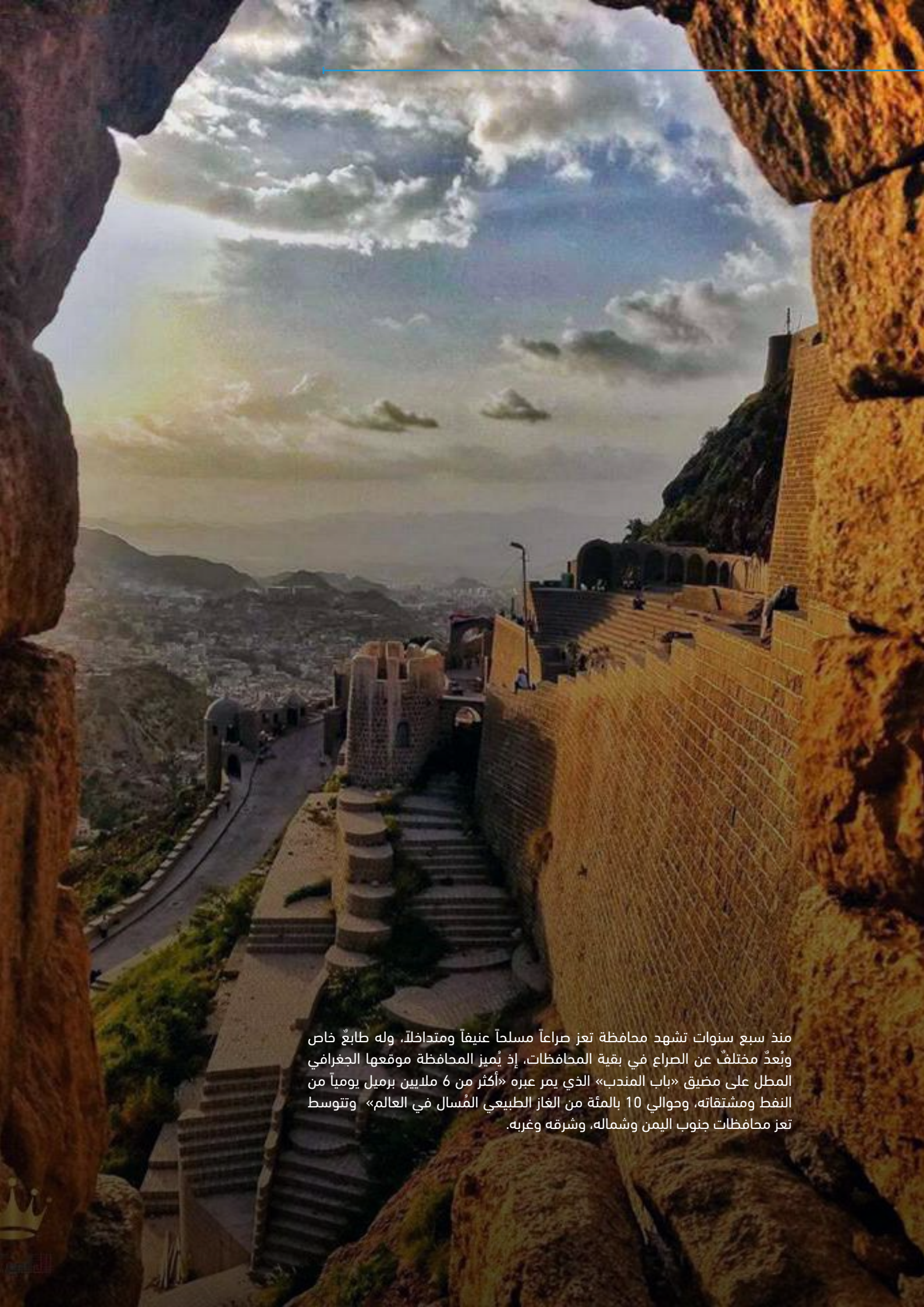

منذ سبع سنوات تشهد محافظة تعز صراعاً مسلحاً عنيفاً ومتداخلاً، وله طابعٌ خاص وبُعدٌ مختلفٌ عن الصراع في بقية المحافظات، إذ يُميز المحافظة موقعها الجغرافي المطل على مضيق «باب المندب» الذي يمر عبره «أكثر من 6 ملايين برميل يومياً من النفط ومشتقاته، وحوالي 10 بالمئة من الغاز الطبيعي المُسال في العالم» وتتوسط تعز محافظات جنوب اليمن وشماله، وشرقه وغربه.

مقدمة

منذ سبع سنوات تشهد محافظة تعز صراعاً مسلحاً عنيفاً ومتداخلاً، وله طابعٌ خاص وبُعدٌ مختلفٌ عن الصراع في بقية المحافظات، إذ يُميز المحافظة موقعها الجغرافي المطل على مضيق «باب المندب» الذي يمر عبره «أكثر من 6 ملايين برميل يومياً من النفط ومشتقاته، وحوالي 10 بالمئة من الغاز الطبيعي المُسال في العالم»[1] وتتوسط تعز محافظات جنوب اليمن وشماله، وشرقه وغربه.

ولها مكانتها التاريخية والسياسية باعتبارها كانت ولا تزال حاضنة لحركات التحرر الوطنية، سواءً تلك التي كافحت من أجل تخليص الجنوب اليمني من حقبة الاستعمار البريطاني، أو الحركات التي ناضلت من أجل تخليص اليمن الشمالي من سلطة حكم الإمامة (الزيدية) التي مكثت حاكمةً على ذلك الجزء عقوداً طويلة. وتُوصف تعز بأنها منطلق العمل السياسي الوطني، الذي عمل منذ أربعينيات القرن الماضي في تنوير المجتمع المحلي بمواجهة أفكار الاستعمار والاستبداد جنوب اليمن وشماله، لذا لا يزال الفكر السياسي يعمل فيها بوتيرة مقبولة لا تجده في عاصمتيّ اليمن الدائمة صنعاء والمؤقتة عدن. وقد أُعلِنت في 2013 عاصمة ثقافية للجمهورية اليمنية.

وكانت تعز مُنطلق احتجاج الشباب اليمنيين المنادين بإزاحة نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح في 2011. لذلك كانت من أولى المحافظات التي استهدفها تحالف (قوات الرئيس السابق صالح والحوثيين) بعد سيطرتهم على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014.

وعاشت تعز منذ 2015 صراعاً مسلحاً، متعدد الأوجه، ومتغير الأطراف، ومتشابك الأبعاد،

(1) صحيفة مال الاقتصادية، باب المندب، بوابة النفط لأوروبا على خط النار، 26 يوليو 2018.
https://www.maaal.com/archives/20180726/110348

غذته جهات وأطراف تسعى لبسط النفوذ وتحقيق مكاسب مادية وسياسية. فإلى جانب الصراع الأبرز والمستمر بين تحالف قوات الرئيس السابق صالح والحوثيين من جهة والقوات الحكومية التي تصدت لرغبة الأولى في السيطرة على المحافظة من جهة أخرى، اندلعت صراعات أخرى تركزت أغلبها وسط مدينة تعز، كالصراع بين القوات الحكومية «محور تعز» و «كتائب أبي العباس» وقتال ثالث اندلع بين القوات الحكومية، وبين عناصر مسلحة تابعة لتنظيمات متطرفة. هنالك أيضاً صراعات محدودة إما بين القوات الحكومية وجماعات مسلحة صغيرة، أو بين جماعات وجهات مسلحة بعضها مع بعض، وكذا صراعات بين جماعة جماعة الحوثي وسكان محليين في مناطق سيطرتها.

وشهدت مناطق الحجرية وريف تعز الجنوبي الغربي قتالاً بين القوات الحكومية «محور تعز» و «اللواء 35 مدرع» وظهرت خلال العامين 2020،2019 بوادر صراع بين القوات الحكومية وبين المقاومة الوطنية بقيادة طارق محمد عبد الله صالح المدعومة إماراتياً في الساحل الغربي لتعز. ولاحظت «سام» توتر بين وحدات ما يعرف بـ «القوات المشتركة» المدعومة إماراتياً في الساحل الغربي.

ركز هذا التقرير على الصراع المسلح الذي اندلع بين القوات الحكومية من جهة، وقوات حكومية أخرى ممثلة بكتائب أبي العباس المدعومة إماراتياً من جهة أخرى، وقدم خلاصة لهذا الصراع، كما عرض التقرير نماذج لانتهاكات حقوق الإنسان ارتُكِبت في المناطق المحسوبة على الحكومة في تعز أبرزها الاغتيالات، والإعدام خارج القانون، والهجمات على السكان، والمعاملة غير الإنسانية، والاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري، والسطو على المنازل والعقارات الخاصة.

أنتج الصراع أضراراً إنسانية واقتصادية واجتماعية على السكان المدنيين، وأثّر على أداء السلطات المحلية التي تعاني من هشاشة بنيوية، في ظل الغياب الحكومي اللافت عن الاهتمام بتعز، وعدم رغبتها في التحجيم من مخاطر الانفلات الأمني وإنهاء القتال العسكري. ويأمل السكان من مجلس القيادة الرئاسي المشكل حديثاً تحركاً جاداً يُعيد بوصلة الاهتمام إلى تعز بعد سنوات من الإهمال الذي أبدته حكومة الرئيس السابق عبدربه منصور هادي.

كما تُعاني القوات الحكومية من هشاشة بنيوية، واستقطابات سياسية، وبالمثل تعاني المؤسسات المدنية، واللافت أن الأحزاب السياسية لعبت دوراً سلبياً في استقطاب القوات العسكرية والتأثير على قراراتها، فلحزب التجمع اليمني للإصلاح تأثير ملحوظ على القوات الحكومية، كما للحزب الناصري وحزب المؤتمر الشعبي العام تأثير على كتائب أبي العباس واللواء 35 مدرع سابقاً، ولحزب المؤتمر ايضاً تأثير على قوات المقاومة الوطنية، ولهذه الأحزاب والحزب الاشتراكي اليمني تأثير على عمل المؤسسات المدنية.

ولعبت التدخلات الخارجية للإمارات والسعودية في إذكاء الانقسام بين التشكيلات المسلحة المحسوبة على الحكومة اليمنية، وعززه مخاوف القوات الحكومية من القوات العسكرية المدعومة إماراتياً في الساحل الغربي.

موجز تنفيذي

شهدت تعز منذ 2015 صراعاً مسلحاً عنيفاً ومتداخلاً، وله طابعٌ خاص عن الصراع في المحافظات الأخرى، وتُغذيه جهات وأطراف تسعى لبسط النفوذ، وتحقيق مكاسب مادية وسياسية، وكان لموقع المحافظة الجغرافي ومكانتها الثقافية والتاريخية والسياسية دورٌ كبير في هذا الصراع.

اندلعت في تعز صراعات مختلفة أبرزها بين قوات جماعة الحوثي وحليفها قوات الرئيس السابق صالح من جهة والقوات الحكومية من جهة أخرى، الذي لم يتوقف بعد، وصراع القوات الحكومية مع تنظيمات متطرفة، وصراع القوات الحكومية مع بعضها، أو بينها وبين جماعات وعصابات مسلحة، وصراع جماعات ضد بعضها، واندلع صراع بين جماعة الحوثي وبين سكان محليين في مناطق سيطرتها من وقت لآخر.

ومنذ أواخر 2019 وحتى الأشهر الثمانية الأولى من 2020 اندلع صراع بين قوات محور تعز وبين قوات اللواء 35 مدرع في مناطق الحجرية جنوبي تعز انتهت بسيطرة الأولى على مقر قيادة اللواء 35 مدرع، وظهرت بوادر صراع بين القوات الحكومية من جهة، وقوات المقاومة الوطنية بقيادة طارق صالح في الساحل الغربي لتعز من جهة أخرى.

ركز التقرير على الصراع الذي اندلع بين القوات الحكومية وبين قوات حكومية أخرى ممثلة بكتائب أبي العباس المدعومة إماراتياً. وأورد نماذج لعدد من الجرائم أبرزها الاغتيالات، والإعدامات غير المشروعة، والمعاملة غير الإنسانية، والهجمات على السكان، والاحتجاز التعسفي، والسجون الخاصة والسيطرة على المنازل والعقارات الخاصة والتي ارتكبتها أطراف مختلفة بتعز.

ويشير التقرير أن الإمارات العربية المتحدة قد غذّت الصراع في تعز من خلال دعمها لكتائب أبي

العباس، والقوات المشتركة في الساحل الغربي، وبشكل أقل اللواء 35 مدرع، وكذا شخصيات سياسية ومحلية نافذة، ويُعتقد أن دولاً أخرى قد دخلت على خط الصراع منذ أغسطس 2019 بدعمهما لشخصيات ذات نفوذ أنشأت تشكيلات مسلحة. وبيَّن التقرير أن الهشاشة البنيوية للقوات الحكومية والاستقطابات السياسية قد جرها إلى الصراع والتنافس، إلى جانب غياب واضح للدعم والاهتمام الحكومي الكافي للمؤسسات العسكرية والمدنية بتعز.

رصد التقرير جانباً من الانتهاكات التي ارتُكبت بمناسبة الصراع المسلح والتدهور الأمني للفترة من مايو 2015 وحتى ديسمبر 2021. وقد اشتمل التقرير على مقدمة ومنهجية وخلفية للأحداث والإطار القانوني وإحصائية للانتهاكات المرصودة، وأربعة فصول، وتوصيات لعدد من الأطراف.

تناول الفصل الأول الصراعات التي شهدتها تعز وتناولها بالسرد في سبعة مباحث، صراع القوات الحكومية مع قوات تحالف الحوثيين وصالح، وصراع القوات الحكومية مع التنظيمات المتطرفة، وصراع القوات الحكومية مع كتائب أبي العباس، وصراع القوات الحكومية مع اللواء 35 مدرع، وصراع بين القوات الحكومية والمقاومة الوطنية في الساحل الغربي، وصراع الجماعات المسلحة مع بعضها، وصراع قوات جماعة الحوثي مع سكان محليين في مناطق سيطرتها.

خُصص الفصل الثاني للحديث عن صراع القوات الحكومية مع قوات حكومية أخرى موالية للإمارات ممثلة بكتائب أبي العباس، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، الأول تحدث عن وصف وطبيعة الصراع، والثاني عن العلاقة بين كتائب أبي العباس وبين التنظيمات المتطرفة، والأخير عن دور الإمارات في هذا الصراع.

ولأهمية المساءلة وتحقيق العدالة فقد خصص التقرير الفصل الثالث منه للحديث عنها وتم تقسيمه إلى مبحثين يتناول الأول المسؤولين عن الصراع والجرائم، وقسَّمهم إلى قسمين، قيادات عسكرية وأمنية ومدنية أورد منهم (23) اسماً وقيادياً، والقسم الثاني كيانات وفصائل وعصابات مسلحة وشخصيات نافذة يندرج تحتها (41) جهة مسلحة وشخصيات ذات نفوذ. وتناول المبحث الثاني المساءلة والإفلات من العقاب.

وتناول الفصل الرابع نماذج لجرائم وانتهاكات وثقتها «سام» خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استطاعت المنظمة جمع معلومات فيها وكوَّنت فكرة شاملة عنها، هذا لا يعني أنه لا توجد انتهاكات أخرى ارتُكبت، بل لأننا نعتقد أنها لم تكن ممنهجة، أو لم نحصل على أدلة كافية. وأبرز تلك الجرائم الاغتيالات، والإعدام غير المشروع، وسوء المعاملة، والهجمات، ودفن الجثث في مقابر سرية، والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، والسجون الخاصة، ونهب المنازل والعقارات الخاصة، وذلك في ثمانية مباحث.

تناول المبحث الأول من الفصل الرابع نماذج للقتل بوسيلة الاغتيال، فشهدت تعز موجة اغتيالات لمجندين حكوميين ونشطاء ومدنيين بما فيهم نساء. وخلص التقرير إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» وتنظيم أنصار الشريعة أبرز المتهمين في ارتكاب هذه الجريمة، وكذا قيادات في كتائب أبي العباس التي تورطت في ارتكاب

عدد منها، علاوة على مجندين حكوميين، وعصابات مسلحة، وشخصيات ذات نفوذ خارج المحافظة، ومجهولين يُعتقد ارتباطهم بتنظيمات متطرفة.

وفي المبحث الثاني من الفصل الرابع تناول التقرير جريمة القتل بوسيلة التصفية والإعدام غير المشروع، وخلص إلى أن أغلب تلك الجرائم مرت دون عقاب. وأبرز الجهات التي مارستها هي التنظيمات المتطرفة، وكتائب أبي العباس، وجماعات مسلحة ينتمي بعض أفرادها للقوات الحكومية، وكذا قوات حكومية، وجهات أخرى مجهولة.

وبالنسبة للمبحث الثالث فقد تناول جريمة التعذيب والمعاملة غير الإنسانية، خلُص إلى أنها مُورست بشكل ممنهج على الرغم أن ضحاياها محدودين. وأبرز الجهات التي ارتكبتها هي قوات محور تعز، والاستخبارات العسكرية، واللواء 17 مشاة، وشرطة تعز، وكتائب أبي العباس، والتنظيمات المتطرفة، واللواء 35 مدرع.

وخُصص المبحث الرابع للحديث عن ضحايا الهجمات، التي ارتُكِبت بمناسبة القتال، أو حوادث الانفلات الأمني والحوادث الجنائية. فقد استُخدمت الأسلحة الخفيفة والمتوسطة من قبل المتصارعين ضد بعضهم وضد المدنيين، لاسيما في القتال الذي اندلع غالباً وسط أحياء مزدحمة بالسكان أو أسواق تجارية وشوارع عامة.

استعرض المبحث الخامس من الفصل الرابع نتائج التحقيق التي أجرته المنظمة بعد كشف الأجهزة الأمنية عن أربع مقابر سرية، تحتوي على (16) جثة. وخلُص إلى أن المناطق التي عُثر فيها على المقابر كانت تحت سيطرة التنظيمات المتطرفة وكتائب أبي العباس.

وتناول المبحثان السادس والسابع الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والسجون الخاصة، وتعتقد «سام» أن كل القوات العسكرية والفصائل والجماعات المسلحة قد مارست هذه الجرائم بنسب مختلفة، وما توصل إليه التقرير من أرقام كانت كاشفة لحجم هذه الممارسات.

ويتناول المبحث الأخير نهب المنازل والعقارات الخاصة، وخلص التقرير إلى تورط قيادات في القوات الحكومية في أعمال النهب إلى جانب نافذين وزعماء عصابات مسلحة، ويُلاحظ ان أغلب ضحايا هذا النوع من الانتهاك هم قيادات حكومية سابقة وتجار وسكان نزحوا من المدينة، أو سكان محليين مستضعفين لا يقدرون على مواجهة هذه الأعمال.

المنهجية

«تعز الأمن المرتبك» تقرير حقوقي يكشف أوضاع حقوق الإنسان في تعز (المناطق المحسوبة على الحكومة اليمنية) منذ مايو 2015 وحتى نهاية ديسمبر 2021، عملت «سام» من خلاله لتسلط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان، بصورة تقترب من الحقيقة، ولا تزعم أنها قد أحاطت بكل تفاصيلها.

عمل فريق «سام» في ظروف أمنية متردية، لكنه استطاع مراقبة مراحل الصراع والإمساك بخيط الوضع المعقد بتعز، ولملمة الكثير من المعلومات وتوثيق الكثير من الجرائم، حتى وصل التقرير بهذه الخلاصة عن مدينة طالها الكثير من التدمير والخراب والتشويه.

اشتغلت المنظمة وفق المعايير الدولية للتوثيق الحقوقي، والتزمت بالمصداقية والنزاهة والمهنية والموضوعية وعدم التحيز واحترام السلطات، في حدودها القصوى.

أجرت «سام» أكثر من (250) مقابلة ولقاءً مباشراً مع مصادر المعلومات من ضحايا وشهود، ونساء، وأطفال، وقادة سياسيين وعسكريين وأمنيين، ونشطاء، وعاملين صحيين، واعتمدت على الوثائق الرسمية، والتصريحات الإعلامية الموثقة، والتقارير الحقوقية لمنظمات محلية ودولية وفرق الخبراء الخاصة باليمن. وجمعت العشرات من الوثائق والمقابلات والصور والتقارير الطبية والفنية للضحايا، واعتمدت على وسائل بديلة للوصول إلى مصادر المعلومات كاستخدام تكنولوجيا الاتصال، وفتح نافذة الكترونية لاستقبال الشكاوى. وأورد التقرير أسماء الشهود وبعض الضحايا بأسماء مستعارة، بناء على طلبهم أو حرصاً من المنظمة على حياتهم.

سرد التقرير نماذج كاشفة لحجم انتهاكات حقوق الإنسان، وحرصت المنظمة على حصر العدد الحقيقي للضحايا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لكنها واجهت صعوبة في ذلك، وما تضمنه التقرير من إحصاءات هي أقرب صورة للحقيقة.

استقصت «سام» عن المسؤولين عن الصراع أو الانتهاكات، جهات وأفرادا، أو كان لهم دور سلبي في الوصول بالأوضاع الأمنية والإنسانية في تعز إلى هذا الحد من الانحدار، فسرد التقرير العديد منهم ومسؤولياتهم أو الأفعال المسندة إليهم.

وفي إطار الحرص على الحياد والموضوعية بعثت «سام» (11) خطاباً في مارس وإبريل ومايو 2020 إلى جهات وأطراف في تعز، لمعرفة وجهة نظرها، وطلبت توضيحاً مكتوباً ليتم تضمينه في التقرير وموقع المنظمة.. وشملت تلك الجهات رئيس النيابة العامة السابق المحامي العام عبد الواحد منصور، ومحافظ تعز نبيل شمسان، وقائد محور تعز خالد فاضل، ومدير شرطة تعز منصور الأكحلي، والقائد السابق للواء 22 ميكا صادق سرحان، وقائد كتائب أبي العباس عادل عبده فارع (أبو العباس)، وأركان حرب السابق للواء 35 مدرع عبد الملك الأهدل، ومدير جهاز الأمن السياسي عبد الواحد سرحان، وقائد القوات الخاصة جميل عقلان، ووكيل محافظة تعز رشاد الأكحلي، ومحافظ تعز السابق أمين محمود، ولم تتلق ردوداً سوى من قائد محور تعز ومحافظ تعز السابق.

يُشار في التقرير إلى تحالف قوات الحوثيين وصالح على قوات جماعة (جماعة الحوثي) الحوثيين وقوات الرئيس السابق علي عبد الله صالح، ويُشير إلى قوات جماعة الحوثي باعتبارها سلطة أمر واقع من بعد مقتل علي عبد الله صالح في ديسمبر 2017. وتسمية «المقاومة الشعبية» و «المجلس العسكري» على القوات شبه العسكرية المدعومة من الحكومة اليمنية قبل أن يتم دمجها بالقوات الحكومية.

كما يُطلِق التقرير تسمية القوات الحكومية على محور تعز والألوية التي تتبعه وهي اللواء 22 ميكا، و17 مشاة، و145 مشاة، والرابع مشاة جبلي، والخامس حرس رئاسي، و35 مدرع، واللواء 170 دفاع جوي، وقوات الشرطة العسكرية. ويُطلِق التقرير تسمية القوات الحكومية المدعومة من الإمارات على كتائب أبي العباس، واللواء 35 مدرع قبل تعيين قائده الجديد في يوليو 2020. ووصف التقرير تنظيم أنصار الشريعة، وتنظيم الدولة الإسلامية «داعش» بالتنظيمات المتطرفة. ويُشير مصطلح «المقاومة الوطنية» إلى القوات التي يقودها طارق صالح، ومصطلح «القوات المشتركة» المدعومة من الإمارات على قوات العمالقة والمقاومة الوطنية، والمقاومة التهامية.

خلفية الأحداث

بعد سيطرة جماعة الحوثي على صنعاء في سبتمبر 2014 بدعم الرئيس السابق علي عبد الله صالح، نقلت الجماعة معدات عسكرية ومقاتلين إلى معسكر قوات الأمن الخاصة[1] شرق مدينة تعز في مارس 2015، فاحتج مئات الشباب غاضبين من هذا التصرف[2] فتعاملت معهم بعنف، وسقط أكثر من (10) قتلى من الشباب.

وفي مارس وإبريل 2015 سيطرت قوات الحوثيين على مطار تعز وميناء المخا والخط الدولي الرابط بين تعز وعدن، بتواطؤ القوات الموالية للرئيس السابق صالح.

وفي مارس 2015 بدأت أولى المعارك العسكرية في تعز بهجوم قوات الحوثيين وصالح على مقر اللواء 35 مدرع الحكومي غربي مدينة تعز، واستطاعت الأولى السيطرة عليه في إبريل 2015، أرجع عدنان الحمادي قائد اللواء سبب سقوط الموقع إلى خيانة من الداخل.[3]

بعد سقوط اللواء أعلن في مدينة تعز تشكيل مجلس تنسيق لقيادة المقاومة الشعبية بزعامة حمود سعيد المخلافي[4] مهمته: «إسقاط انقلاب مليشيا الحوثي وصالح واستعادة الدولة ومؤسساتها المختطفة... مع حفظ الأمن والاستقرار وحماية المواطنين والمؤسسات العامة والخاصة».[5]

وفي السادس من مايو 2015 أعلن عن تشكيل مجلس عسكري «للدفاع عن المحافظة وأمنها واستقرارها بمعية المقاومة الشعبية وتنسيق الجهود لمواجهة عدوان قوات الحوثيين وصالح».[6] فحصل على دعم مالي ولوجستي من دول التحالف العربي. وفي 15 يناير 2016 عُين يوسف الشراجي قائداً لمحور تعز وهو أول تعيين حكومي لقيادي عسكري في تعز منذ بدء الحرب.

وُصفت المعارك في الأعوام الثلاثة الأولى بأنها الأعنف بين قوات الحوثيين وصالح من جهة، وبين القوات الحكومية وقوات المقاومة الشعبية من جهة أخرى، فيما أصبحت أقل حدة بعد تلك الأعوام، تتخللها فترات متقطعة تكون فيها حدة الصراع مرتفعة.

وقد انهارت المؤسسات الأمنية والمدنية في مدينة تعز بفعل انقلاب جماعة الحوثي على مؤسسات الدولة في العاصمة صنعاء وتمددها في بقية المحافظات حتى وصلت الى

(1) كان يقودها العميد يحيى محمد عبد الله صالح، نجل شقيق صالح، قبل اقالته في ديسمبر2012، وظل ولائها لصالح
(2) الجزيرة. حشد عسكري لقوات موالية للحوثيين بتعز. 2015/3/21.
https://bit.ly/31qAjiY
(3) العربي الجديد. اليمن: الخيانة وراء سقوط اللواء 35 و«المقاومة» تتوعد باستعادته.22 ابريل 2015.
https://bit.ly/34yjSDe
(4) شيخ محلي، وأحد الموالين لحزب الإصلاح في تعز
(5) مارب برس. تعز.. تشكيل مجلس تنسيق لقيادة المقاومة وهيئة استشارية عليا من قادة الجيش. 30ابريل 2015
https://mail.marebpress.com/news_details.php?lng=arabic&sid=109238
(6) العربية. المقاومة الشعبية في تعز تعلن عن تشكيل مجلس عسكري. 6مايو 2015.
https://bit.ly/34EqkZk

محافظة تعز، وتعطلت المؤسسات الخدمية، ونزح أغلب الكادر العامل فيها، وشهدت المدينة موجة نزوح حادة.

في يوليو 2015 أصدر مجلس الدفاع الوطني بقيادة الرئيس السابق عبدربه منصور هادي قراراً بدمج قوات المقاومة الشعبية بالقوات الحكومية[7] فتشكلت في تعز (8) ألوية عسكرية[8] وأُعيد بناء عدد من الأجهزة الأمنية.[9] وأنتج هذا العدد الكبير من الوحدات العسكرية والأمنية مشاكل أمنية في مساحة جغرافية محدودة، وانقسام واضح ونشوء صراعات بين القوات الحكومية.

في أكتوبر 2017 أدرجت واشنطن ودول خليجية، عادل عبده فارع عثمان الذبحاني المكنى بـ(أبو العباس) قائد كتائب أبي العباس بتعز، في لائحة داعمي الإرهاب؛ بتهمة «مساعدة ورعاية وتقديم الأموال والتجهيزات، والدعم التقني وخدمات أخرى لتنظيميّ القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وداعش في اليمن»[10] إلى جانب (11) شخصية يمنية وكيانين، بينهم بلال علي الوافي المكنى بـ(أبو الوليد) القيادي فيما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية «داعش» بتعز.[11] وقد نفى أبو العباس تلك التهمة وأنكر صلته بالجماعات الإرهابية.[12]

وفي أغسطس 2018 أعلنت كتائب أبي العباس مغادرتها تعز بسبب ما أسمته الغدر من قبل «رفقاء السلاح» بعد اشتباكات بينها وبين قوات محور تعز، لكن الاشتباكات اندلعت بوتيرة عالية بين الطرفين في إبريل 2019 وتمكنت قوات محور تعز من السيطرة على مناطق نفوذ الكتائب في «المدينة القديمة» فقالت الكتائب إن «أفرادها يتعرضون للتهجير...من قبل مليشيات الحشد الشعبي التابع للإصلاح».[13]وقد انخرط أفراد كتائب أبي العباس لاحقاً فيما يعرف بقوات حراس الجمهورية التي يقودها طارق صالح.

في ديسمبر 2019 أُعلن عن مقتل قائد اللواء 35 مدرع العميد عدنان الحمادي في منزله بظروف غامضة، وفي يوليو 2020 أصدر الرئيس اليمني قراراً بتعيين العميد عبد الرحمن الشمساني قائداً للواء، لكن ضباط اللواء ومجموعة من مجنديه رفضوا قرار التعيين، فاندلعت اشتباكات بينهم وبين قوات محور تعز في مناطق مختلفة من مديريات الحجرية، وسيطرت قوات محور تعز على مقر اللواء 35 مدرع وتنصيب القائد الجديد.[14] وقد ساهم الدعم الإماراتي

(7) سكاي نيوز عربية. اليمن.. دمج مقاتلي «المقاومة» بالقوات العسكرية. 28يوليو 2015.
https://bit.ly/2Ez7VlQ
(8) لواء 22 ميكا. لواء 35 مدرع. لواء 170 دفاع جوي. لواء 17 مشاة. لواء 145 مشاة. اللواء الخامس حرس رئاسي. اللواء الرابع مشاة جبلي. قوات الشرطة العسكرية.
(9) قوات الامن العام. قوات الامن الخاصة. قوات النجدة. جهاز الامن القومي. جهاز الامن السياسي.
(10) موقع بوابة الحركات الإسلامية. ضمن المركز الدولي.. دول الخليج وأميركا تدرج 11 شخصاً وكيانين على قائمة الإرهاب. 26 أكتوبر 2017.
http://www.islamist-movements.com/41333
(11) اعلنت القوات الحكومية القبض عليه يوم السبت 18 مايو2019 بمسقط راسه -بلاد الوافي-جبل حبشي-تعز
(12) موقع المصدر اون لاين. «أبو العباس» ينفي صلته بالجماعات الإرهابية ويطالب «الشرعية» بالتحقيق وإسقاط التهم عنه. 28 أكتوبر 2017
https://old.almasdaronline.info/article/95068
(13) الميثاق نيوز. هام .. كتائب ابي العباس تكشف تعرضها للتهجير القسري بقوة السلاح وطرد سكان تعز الاصليين (بيان). 2019/4/27
https://www.almethaqnews.com/news22256.html
(14) الحرف 28. «الشمساني» يتسلم مقر اللواء 35 مدرع. 22 أغسطس 2020
https://alharf28.com/p-42909

لكتائب أبي العباس وضباط في اللواء 35 مدرع في تغذية هذا الاقتتال.[15]

تعاقب ثلاثة محافظين في إدارة المنطقة المحسوبة على الحكومة اليمنية من تعز منذ اندلاع القتال في 2015، وحتى إصدار هذا التقرير، فقد عيّن الرئيس هادي كلا من علي المعمري وأمين محمود ونبيل شمسان محافظين على التوالي.[16]

على الرغم من مظاهر الصراع التي برزت بين قوات المقاومة الوطنية من جهة وقوات محور تعز من جهة أخرى خلال العامين 2020،2019 لكن هذه القوات بدأت بالتقارب في إطار ما يعتبرونه التنسيق العسكري لمواجهة قوات الحوثيين العدو المشترك لهما، فتبادل وفود من الطرفين الزيارات بينهما[17] وبعد تشكيل مجلس القيادة الرئاسي الذي ضم في عضويته طارق محمد عبد الله صالح قائد المقاومة الوطنية[18] بدت القوتين أكثر انسجاماً مع بعضهما.

تنتشر العديد من العصابات المسلحة الصغيرة في المناطق المحسوبة على القوات الحكومية، وتشكل هذه العصابات مصدر إزعاج أمني بما تمارسه من أعمال مقلقة للسكان، في ظل عجز حكومي واضح في السيطرة عليها، وينتمي الكثير من أفراد هذه العصابات إلى القوات الحكومية أو يتم التغطية على ممارساتهم من قيادات محسوبة على القوات العسكرية والأمنية.

(15) (...تلقت جماعة أبي العباس، وبدرجة اقل، اللواء الخامس والثلاثون، الدعم من الامارات العربية المتحدة). صفحة 8. S/2020/70* التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن. 27يناير 2020. موقع الأمم المتحدة-مجلس الأمن.
https://www.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/2140/panel-of-experts/reports
(16) عُين الأول في 17يناير2016، وعُين الثاني في 24ديسمبر2017، وعُين الثالث في 31 ديسمبر2018
(17) بوابتي. تفاصيل الاتفاق بين محور تعز وقوات طارق. 2021/10/23
https://bawabatii.net/news297841.html
(18) فرانس24. اليمن: الرئيس يعلن تشكيل مجلس قيادة رئاسي. 2022/4/7
https://2u.pw/275HR

الإطار القانوني

يُطلق وصف النزاع المسلح على أي نزاع ولو كان أقل حدة طالما كان بين جهات تمتلك تنظيم وسيطرة مقبولة وقيادة توجهها وسلاح تستخدمه ضد الآخر. وينطبق هذا التوصيف على النزاعات التي شهدتها تعز، وتحكمها قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان المنطبقة في النزاعات المسلحة، وقواعد القانون الدولي الإنساني وفي حدود الالتزامات التي قبلت بها اليمن في الاتفاقيات التي صادقت عليها، إضافة إلى القانون المحلي.

وتضبط أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان التي صادقت عليها اليمن قواعد هذا النزاع، لا سيما الأحكام التي نص عليها العهدان الدوليان وبروتوكولاهما الملحقان، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية، واتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولان الاختياريان الملحقان بها.

كما تسري على هذا النزاع قواعد القانون الدولي الإنساني التي صادقت عليها اليمن وقواعد القانون الدولي العرفي، وتحديداً اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب، والبروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية، عوضاً عن التزامات الحكومة اليمنية في حماية مواطنيها وفقاً لأحكام الدستور، فإنها وقواتها ومسؤوليها المحليين يقع عليها/هم مسؤولية «الالتزام السلبي» الذي يعني أن الدولة بقدر ماهي مُلزمة مثلاً بعدم التعدي على الحق في الحياة من قبل قواتها أو وكلائها، فإنها تظل مسؤولة أيضاً عن الجرائم التي يرتكبها الأفراد أو الكيانات الخاصة بما يعني أن الحكومة اليمنية ومسؤوليها المحليين في تعز عليها/هم واجب معاقبة الأفراد والكيانات الخاصة ومساءلتهم عما ارتكبوه من جرائم تناهض القوانين المحلية والمواثيق الدولية.

كما أن الجماعات والكيانات المسلحة تظل مُلزمة للامتثال بمبادئ القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، طالما تُمارس درجة معينة من السيطرة على نطاق جغرافي يتواجد فيه سكان، وهي أيضاً مُلزمة بعدم اختراق ما تقتضيه القوانين المحلية، وعدم ارتكاب الجرائم والانتهاكات سواءً ضد بعضها أو ضد السكان.

ارتُكِبت الجرائم والانتهاكات في تعز الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية بشكل لافت، وأبرزها القتل خارج القانون، كان بطريقة الاغتيال، أو الإعدام، أو الهجمات، وكذا التعذيب والمعاملة غير الإنسانية، والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، ونهب الأراضي والعقارات، ونهب الموارد، وإقلاق السكينة العامة، والاعتداء على المؤسسات العامة بما فيها الطبية، وأغلبها أفعال تُوصف بالانتهاكات الجسيمة والخطيرة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقوانين المحلية.

«من أهم الالتزامات القانونية التي تنشأ عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مساءلة مرتكبي تلك الانتهاكات... إن احترام سيادة القانون تستلزم أن يكون جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام القوانين الصادرة علناً، والتي تُطبق على الجميع بالتساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان».[1]

تبعاً لذلك تُعتبر الحكومة اليمنية، والقيادات المحلية العسكرية والأمنية والمدنية في تعز، مسؤولة عن الجرائم المرتكبة من القوات الحكومية، ومن الكيانات والجماعات المسلحة، بالقدر الذي تتحمل هذه الكيانات وقادتها وأفرادها المسؤولية عما ارتكبته.

(1) منشورات الأمم المتحدة. الحماية القانونية الدولية لحقوق الانسان في النزاع المسلح، صادر عن الأمم المتحدة مكتب المفوض السامي. نيويورك وجنيف 2012. صفحة 73

إحصائيات

تُظهِر الإحصاءات التي جمعها التقرير للفترة من مايو 2015 وحتى ديسمبر 2021 مقتل (823) إنسان، خلال الأعمال القتالية، أو بالاغتيال، والتصفية، والتعذيب، وحوادث التدهور الأمني، بينهم (409) قتيلا مدنيا، و (396) مجندا، و (12) من أعضاء التنظيمات المتطرفة، و (6) من مقاتلي جماعة الحوثي. وبين القتلى المدنيين سُجل مقتل (59) طفلاً، و(32) امرأة.

ففي جريمة الاغتيال رصدت "سام" مقتل (153) بينهم (106) مجندين حكوميين، و (44) مدنياًمنهم (3) نساء، و(3) من المحسوبين على التنظيمات المتطرفة. وبالنسبة للجهات المتهمة باغتيالهم رصد التقرير مقتل (110) تُتهم بقتلهم التنظيمات المتطرفة، و(11) يُتهم بقتلهم مسلحين في كتائب أبي العباس، و(8) يُتهم بقتلهم جنود حكوميين، و(5) اغتيلوا على يد أفراد جماعات مسلحة، و(5) بسبب خلافات سابقة، ومدني واحد يُتهم محمد منصور الشوافي وكيل سابق لمحافظة تعز بتدبير اغتياله، و(13) ضحية سُجل اغتيالهم من جهات مجهولة.

وبالنسبة لضحايا التصفية والإعدام غير المشروع رصدت المنظمة (67) ضحية، بينهم (5) نساء. واتُهِمت التنظيمات المتطرفة بتصفية (21) ضحية، و(18) تُتهم بتصفيتهم كتائب أبي العباس، وسُجل إعدام (9) من قبل جماعات مسلحة، وإعدام (8) من قبل القوات الحكومية أبرزها قوات الشرطة العسكرية وكتائب حسم واللواء 22 ميكا وقوات الأمن الخاصة و ومسلحين في مديرية المسراخ ، وسُجل اتهام المقاومة الشعبية بإعدام (4)، فيما سُجل إعدام (3) من قبل قوات اللواء 35 مدرع، و(4) ضحايا لم تتوصل المنظمة للجهات التي أعدمتهم.

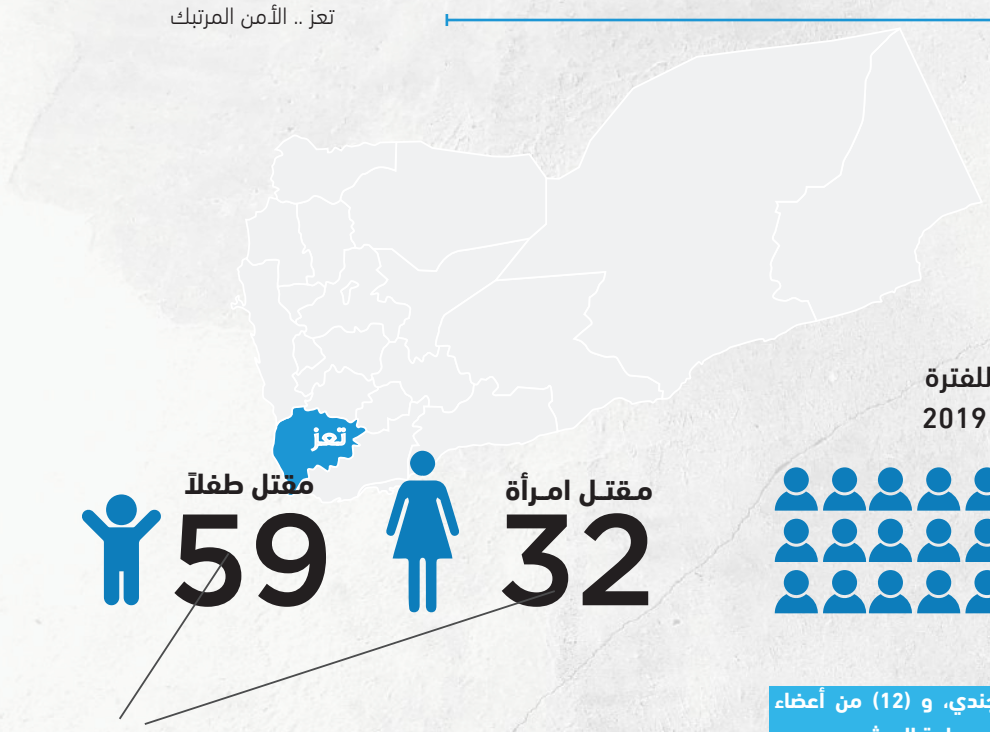

الإحصاءات التي جمعتها سام للفترة
من مايو 2015 وحتى ديسمبر 2019

823
مقتل انسان

بينهم (409) قتيل مدني، و (396) جندي، و (12) من أعضاء التنظيمات المتطرفة، و (6) من مقاتلي جماعة الحوثي.

وسجل التقرير (15) ضحية ماتوا بسبب التعذيب والمعاملة غير الإنسانية بينهم طفلان وامرأة. يتهم ذوو الضحايا القوات الحكومية (قيادة محور تعز، الاستخبارات العسكرية، اللواء 17 مشاة) مسؤولية وفاة (6) محتجزين، و(3) محتجزين ماتوا في سجن شرطة مديرية جبل حبشي وشرطة الضباب، وسُجل وفاة (2) في سجن كتائب أبي العباس، ووفاة (2) محتجزين في سجون خاصة بالتنظيمات المتطرفة، فيما سُجل وفاة محتجز في سجن يتبع اللواء 35 مدرع، ووفاة امرأة بالتعذيب على يد أحد أقاربها.

ورصد التقرير مقتل (20) ضحية بينهم (6) مدنيين بعبوات زُرعت في عربات عسكرية أو شوارع عامة. تُتهم كتائب أبي العباس بمقتل (2) منهم، والبقية سُجل مقتلهم ضد مجهول يُعتقد أنها تنظيمات متطرفة.

ورصد التقرير مقتل (567) بسبب الاقتتال وحوادث التدهور الأمني، بينهم (316) مدنيا منهم (55) طفلا و(22) امرأة، و (251) من المجندين والأفراد المسلحين. من بين ذلك الرقم الإجمالي سجلت «سام» مقتل (199) بسبب القتال بين القوات والفصائل والجماعات المسلحة، ومقتل (368) في حوادث تتعلق بالتدهور الأمني والحوادث الجنائية.

وبالنسبة للجرحى فقد وصل عددهم (1224)، بينهم (668) مدنيا منهم (142) طفلا و (46) امرأة، والبقية جنود ومقاتلون، سواءآ في اشتباكات مسلحة، أو حوادث التدهور الأمني والحوادث الجنائية، أو محاولة اغتيال، أو تفجير عبوات ناسفة.

وفيما يتعلق بالاحتجاز التعسفي فقد رصدت "سام" احتجاز (269) ضحية، سُجل من بينهم (108) في سجون كتائب أبي العباس، و (78) في سجون القوات الحكومية العسكرية والأمنية، و (47) في سجون اللواء 35 مدرع، واحتجاز (13) في سجون التنظيمات المتطرفة، فيما سُجل احتجاز (22) من قبل جهات مجهولة.

وما يتعلق بضحايا الاختفاء القسري فقد رصدت "سام" (32) ضحية، أُفرج عن (9) منهم. وتُتهم القوات الحكومية بإخفاء (19) أفرجت عن (8) من بينهم، وتُتهم التنظيمات المتطرفة بإخفاء (7) تم الكشف عن واحد منهم، وتُتهم كتائب أبي العباس بإخفاء (3) لا يُعرف مصيرهم، وتُتهم القوات الخاصة بإخفاء واحد، فيما يتهم أهالي أحد المختفين مدير مكتب الثقافة بتعز عبد الخالق سيف بالمساعدة في إخفاءه، ومختفٍ واحد لا تُعرف الجهة التي قامت بإخفاءه.

وسجل التقرير (28) موقع احتجاز غير رسمي، أُغلق منها (21) سجناً، من بينها (6) مواقع احتجاز أدارتها كتائب أبي العباس، و (5) سجون تابعة للواء 22 ميكا واحد منها بالتشارك مع الاستخبارات العسكرية، و(5) سجون أخرى كانت تديرها التنظيمات المتطرفة، و(3) سجون تديرها قيادة محور تعز، و (3) سجون أدارها اللواء 35 مدرع، و (3) سجون أدارتها كتائب حسم، وسجن واحد يديره اللواء 17 مشاة، وسجن آخر كانت تديره اللجنة الأمنية وإدارة شرطة تعز، وسجن ثالث يديره جهاز الأمن السياسي. وبقي (7) سجون لا تزال تُحتجز فيها حرية الأشخاص، من بينها (2) سجون يديرها اللواء 22 ميكا، و(2) سجون يديرها محور تعز، وسجن واحد يديره اللواء 17 مشاة، وسجن آخر يديره جهاز الأمن السياسي، وثالث يديره اللواء 35 مدرع.

وعن الجرحى الذين احصتهم سام خلال
الفترة التي يشملها التقرير فقد سُجل

1224

مصاب وجـريـح

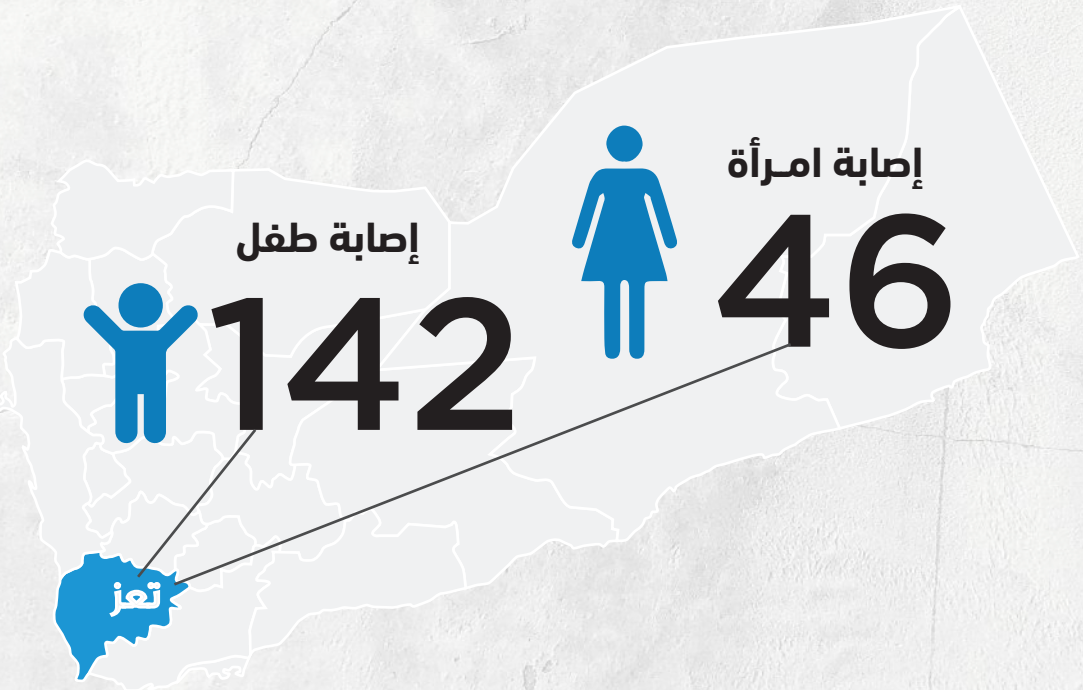

جنود ومقاتلين. وكانت إصاباتهم إما باشتباكات مسلحة، أو نتيجة الانفلات الأمني، أو حوادث جنائية، أو محاولة اغتيال، أو تفجير عبوات ناسفة. وسجلت سام إصابة (34) ضحية بعد محاولة اغتيالهم لكنهم نجو من الاغتيال، و(43) جريح بسبب تفجير عبوات ناسفة

أما عن القتلى الذين رصدتهم سام بسبب الاشتباكات المسلحة والانفلات الأمني والحوادث الجنائية للفترة التي يشملها التقرير في المناطق المحسوبة على الحكومة اليمنية من تعز، فقد بلغ (567) قتيل،

567

316
قتيل مدني منهم

251
قتل من المجندين والافراد المسلحين.

55 طفل

22 امرأة

79
باشتباكات بين القوات الحكومية من جهة، وكتائب ابي العباس والتنظيمات المتطرفة من جهة أخرى

32
مقتل (24) باشتباكات بين كتائب ابي العباس وفصائل وعصابات مسلحة أخرى منها عصابة غزوان المخلافي

40
ومقتل (40) بسبب اشتباكات مسلحة بين فصائل وعصابات مسلحة منها عصابة غزوان المخلافي، وعبد الرحمن الغدرا، وصدام المقلوع، وعيسى العجوز، وكتائب حسم، وعصابة تتبع مدير مديرية المسراخ يحيى إسماعيل اشتبكت مع عصابة تتبع أحد أقارب المحافظ السابق امين محمود، وعصابات أخرى.

33
وسجلت سام مقتل (33) ضحية على يد افراد القوات الحكومية البعض منهم كان نتيجة اشتباكات بينية في مواقع ونقاط عسكرية.

24
قُتل (17) باشتباكات بين القوات الأمنية الحكومية وعصابات مسلحة أبرزها عصابة غزوان المخلافي، وعصابة عبد الكريم السامعي مدير شرطة مديرية الشمايتين السابق وعصابة خليل مدهش

06
مقتل (6) على يد افراد اللواء 35 مدرع.

368

فيما سُجل **مقتل** (368) بسبب **الانفلات** الأمني الذي تشهده مناطق تعز المحسوبة على الحكومة اليمنية،

وسجلت سام إصابة (**511**) ضحية نتيجة حوادث انفلات أمنى بينهم (321) مدني، وكانت أكثر الحوادث التي تسببت في سقوط هؤلاء الضحايا إما اشتباكات مسلحة، أو أعمال بلطجة ونهب للأراضي، أو نتيجة قطاعات للطرق العامة وغيرها من الحوادث، وكان اغلب أطرافها إما مجندين حكوميين ومجندين في كتائب ابي العباس واللواء 35 مدرع، أو تنظيمات متطرفة، أو فصائل مسلحة وعصابات وكيانات ومسلحين منفلتين ينتمي اغلبهم لوحدات القوات الحكومية. فيما سُجل إصابة (219) بحوادث جنائية يعود اغلبها لخلافات بين مدنيين يعود مردها غالباً لضعف الأجهزة الأمنية وعدم قيامها بواجباتها بالشكل المطلوب.

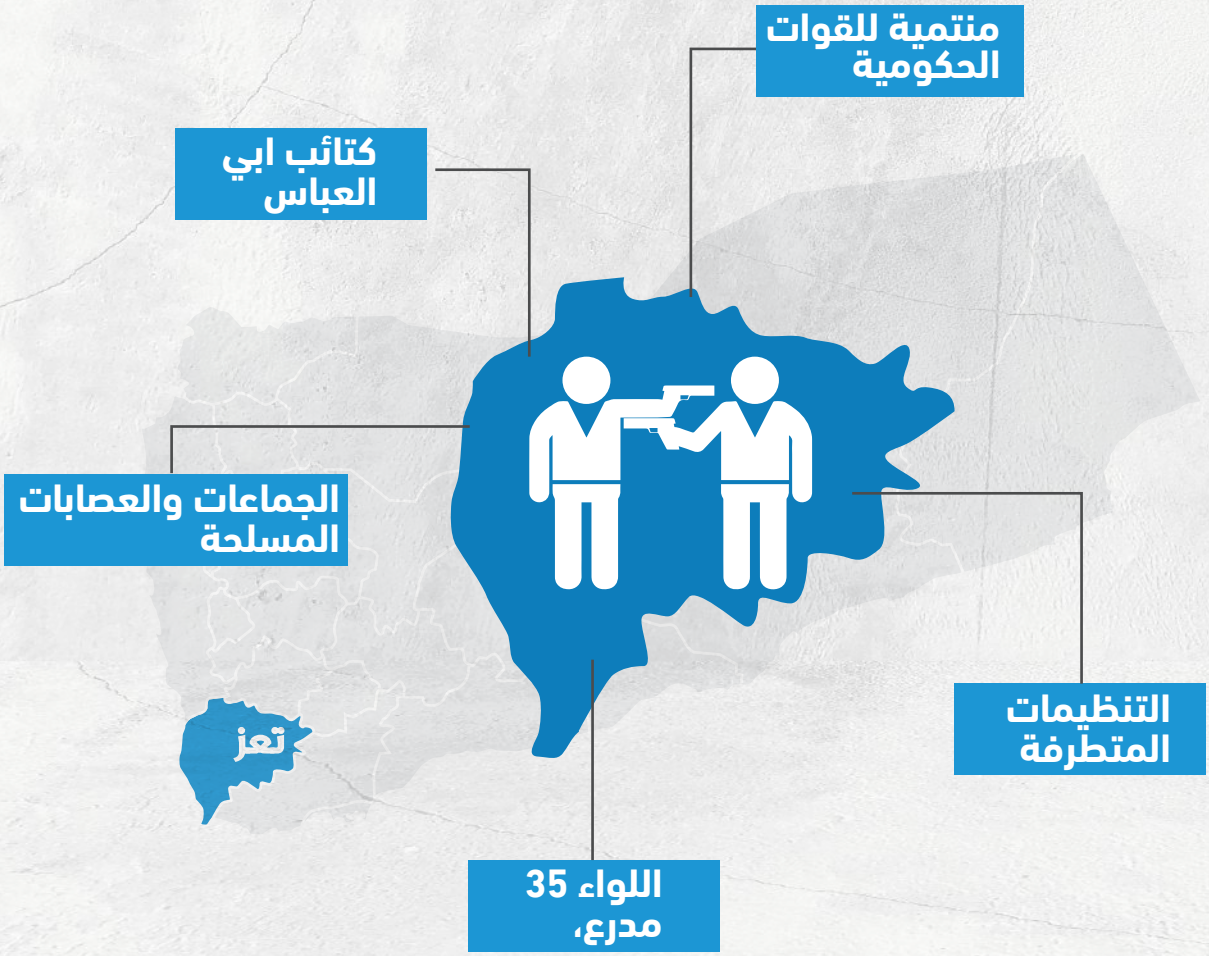

وكذا حوادث جنائية، لم تتوصل سام الى معرفة الفاعلين بصورة مباشرة، لكنها تعتقد أن حوادث الانفلات الأمني يعود كثير منها لاشتباكات مسلحة بين

309

إصابة (309) ضحية في اشتباكات بين القوات الحكومية من جهة، وكتائب ابي العباس والتنظيمات المتطرفة

137 مدني

16 امرأة

37 طفلاً

74

بينهم (48) مدني باشتباكات بين فصائل عسكرية وعصابات مسلحة

43

ضحية بسبب تفجير عبوات ناسفة، بينهم (27) مدني والبقية مجندين

32

بينهم (19) مدني باشتباكات بين قوات حكومية عسكرية او امنية من جهة وبين عصابات مسلحة

05

اصابتهم من جهات مجهولة يُعتقد انها تنظيمات متطرفة.

18

ضحية برصاص مجندي اللواء 35 مدرع

15

تُتهم التنظيمات المتطرفة بالمسؤولية عن إصابتهم

تشهد تعز منذ خمس سنوات صراعاً مسلحاً عنيفاً ومتداخلاً، صراعٌ له طابعٌ خاص عن الصراع المسلح في المحافظات الاخرى، إذ تتميز المحافظة بموقعها الجغرافي الذي يتوسط الخريطة اليمنية فتربط بين شمال اليمن وجنوبه وشرقه وغربه، وموقعها الحاكم لمضيق باب المندب. ولتعز مكانتها التاريخية اذ كانت ولا تزال حاضنة حركات التحرر الوطنية في شمال اليمن وجنوبه. كما لتعز ايضاً بُعداً سياسياً هاماً لكونها منطلق العمل السياسي منذ عقود، وكان لها الدور الأبرز في انتفاضة الشباب اليمنيين في 2011، وازاحة حكم الرئيس السابق صالح.

الفصل الأول:

صراعات شهدتها تعز

يشمل هذا الفصل أبرز الصراعات التي شهدتها تعز منذ مارس 2015 وحتى ديسمبر2021. ويأتي ذكرها للتعريف بطبيعة الصراع وتداخلاته وتأثيراته على الأوضاع الأمنية والإنسانية في تعز، وكمدخل للحديث عن الصراع بين القوات الحكومية في الفصل الثاني.

المبحث الأول:

صراع القوات الحكومية مع جماعة الحوثي (جماعة الحوثي) وقوات الرئيس السابق صالح

هذا النزاع هو الأعنف والأطول في تعز وجذر كل الصراعات اللاحقة، بدأ في مارس 2015 بتحشيد الجماعة قواتها إلى تعز والهجوم على اللواء الحكومي 35 مدرع غرب المدينة والسيطرة على مقره.

تَشكل ما يُعرف بالمقاومة الشعبية والمجلس العسكري بدعم مالي ولوجستي من دول التحالف العربي لمواجهة قوات تحالف الحوثيين وصالح لمنعها من الاستيلاء على تعز، فازدادت ضراوة الصراع واستطاعت هذه القوات الصمود في مواجهة قوات الحوثيين وصالح المجهزة بعتاد عسكري ضخم.

أغلقت قوات الحوثيين وصالح منافذ مدينة تعز[1] وحدّت من حركة السكان ونقل البضائع والإمدادات، إلى جانب سيطرتها على مدينة المخا والمديريات الغربية والشرقية والشمالية وعدد من المديريات جنوبي تعز.[2] وفي مارس 2016 تمكنت المقاومة الشعبية من فتح جزئي للحصار المفروض على مدينة تعز بالسيطرة على طريق فرعي يربط المدينة بالمديريات الجنوبية من المحافظة.

ما تزال قوات الحوثيين تُغلق المنافذ الرئيسية لتعز وتمنع حركة السكان ونقل الإمدادات منها، ويستخدم السكان طريقاً بديلة غير معبدة تمر في مرتفعات جبلية وعرة، يستغرق السير خلالها سبع ساعات للوصول من وسط المدينة إلى شرقها.

بعد مقتل الرئيس السابق صالح على يد الحوثيين في ديسمبر 2017 أصبحت جماعة الحوثي هي المسيطرة على قرار الحرب، وتحاول السيطرة على المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الحكومية، ولم تتغير موازين القوة العسكرية لصالح أي من الطرفين، فيما يزال الصراع يراوح مكانه، ويشتد بين فترة وأخرى، وقد أنتج هذا الصراع أوضاعاً إنسانية قاسية وأدى لانهيار البنى التحتية وتدمير واسع في مؤسسات الدولة والأحياء السكانية، وارتكبت قوات الحوثيين جرائم ترقى إلى جرائم حرب بحق السكان المدنيين والأعيان المدنية والصحية والثقافية.

(1) راجع تقرير (الدحي.. العبور للموت) سام للحقوق والحريات
https://bit.ly/3b0fez5

(2) سيطرت قوات الحوثيين وصالح على مديريات غرب تعز وهي المخا وموزع والوازعية وذوباب المندب ومقبنة، ومديريات شرق تعز وهي ماوية وخدير وحيفان، ومديريات شمال تعز وهي التعزية وشرعب السلام وشرعب الرونة، ومديريات جنوب تعز وهي الصلو وسامع. وقد خسرت تلك القوات مديريات ذوباب المندب والمخا وموزع وأجزاء واسعة من الوازعية في 2017 لصالح قوات مدعومة من الامارات

المبحث الثاني:

صراع القوات الحكومية مع التنظيمات المتطرفة

مع انهيار المؤسسات الأمنية والمدنية بتعز بفعل هجوم قوات الحوثيين وصالح عليها، تسللت عناصر متطرفة إلى المدينة بذريعة قتال الحوثيين، ولم يكن للمقاومة الشعبية قدرة على منع تسللها. قال مركز أبعاد للدراسات إن تلك العناصر «وجدت في مسمى المقاومة السلفية بقيادة «أبو العباس» وآخرين مظلة منحتها فرصة للتماهي معها والتخفي في آن واحد. ونظراً لخبرتها القتالية المكتسبة وقدرتهم التخطيطية للمعارك مقارنة بالشباب المنظم للمقاومة... فقد انبهر بهم شباب كُثر وكسبوا تعاطف كثير منهم ومن هنا بدأت عملية كسب عناصر جديدة فيها من الحماسة والاندفاع لدى الكثير وترى المعركة دينية بين الرافضة والسنة وليست سياسية طبعا بفعل التغذية العقدية للسلفية منذ وقت مبكر».[1]

وفي أغسطس 2015 استطاعت المقامة الشعبية دحر قوات الحوثيين وصالح من عدد من الأحياء شرق المدينة، فتسللت العناصر المتطرفة إلى هذه الأحياء واتخذت من المنشآت العامة مقاراً لها، وشكلت لاحقاً ما عُرف «بأنصار الشريعة» فرع تعز بقيادة «أبو عبد الرحمن العدني» الذي أنشأ محكمة شرعية يديرها «أبو البراء» للفصل في المنازعات بين السكان، اتخذت من مدرسة أروى بحي المجلية مقراً لها.

وانسلخ عدد من أتباع هذا التنظيم فشكلوا ما يُعرف بتنظيم الدولة الإسلامية «داعش» بقيادة هاشم الصنعاني، وبعد إعلان القبض عليه من قبل القوات الحكومية[2] تولى بلال الوافي المكنى «أبو الوليد» قيادة التنظيم[3] وانضم إليهم حارث لطف العزي[4] وأنشأ التنظيم محكمة خاصة به في مبنى الجمعية الخيرية لهائل سعيد أنعم.

مارست هذه التنظيمات عمليات اغتيال وتصفية بشكل لافت لمجندين ومدنيين، وجرائم نهب لمصارف خاصة، ونهب التمديدات الخاصة بشبكة الكهرباء والاتصالات، لا سيما خلال الفترة من 2016 إلى الثلث الأخير من 2018.

(1) مركز ابعاد للدراسات والبحوث. ملف خاص بعنوان توحش الإرهاب في اليمن.. الحرب الهشة على القاعدة (1). صفحة 73. أكتوبر 2017. https://abaadstudies.org/index.php?language=arabic
(2) اعتقلته في أكتوبر 2017
(3) أعلنت القوات الحكومية القبض عليه في مايو 2019
(4) مركز ابعاد للدراسات. المرجع السابق

لاقت هذه الممارسات من تلك التنظيمات سخطا شعبيا واسعا، فبدأت السلطات المحلية والقوات الحكومية بتعز بملاحقتها[5] منذ أغسطس 2017، وزادت من وتيرة ملاحقتها بعد اكتشاف جثث في مقبرة سرية بحي الاستخبارات الذي كان حينها تحت سيطرة تنظيم أنصار الشريعة وكتائب أبي العباس.[6]

اشتدت المعارك بين القوات الحكومية والتنظيمات المتطرفة في حي الجمهوري والمجلية، بعد تدخل كتائب أبي العباس في القتال إلى جانب تلك التنظيمات، وأعلنت القوات الحكومية في أغسطس 2018 تطهير تلك الأحياء ممن وصفتهم بالعناصر الخارجة عن القانون[7] فيما أعلنت كتائب أبي العباس بوقت متزامن انسحابها من مدينة تعز.[8] كما سيطرت القوات الحكومية على أحياء المجلية وسوق الصميل ومربع العرضي وطرد العناصر المتطرفة منها حتى نهاية العام 2018.

لاحظت «سام» انخفاضا كبيرا في جرائم الاغتيالات والتصفيات في الثلاثة الأعوام الأخيرة، بعد دحر العناصر المتطرفة من تعز وسيطرة القوات الحكومية والسلطة المحلية على تلك المناطق وإعادة تطبيع الحياة العامة فيها وتأهيل المنشآت الحكومية.

(5) اخبار اليوم. داهمت أوكار الخلايا في حي الجمهوري.. تعز.. حملة عسكرية تلقي القبض على اثنين من المتهمين بتنفيذ عمليات الاغتيالات. 13 أغسطس 2017.
https://akhbaralyom-ye.net/news_details.php?sid=98245
(6) DEBRIEFER. اليمن: تقرير لديبريفر يكشف ملابسات العثور على خمس جثث في تعز (صور). 31 مايو 2015.
https://debriefer.net/news-571.html
(7) يمن مونيتور. الجيش اليمني يعلن تطهير أحياء في تعز من الخارجين عن القانون. 26 أغسطس 2018.
http://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/28264/userid/10
(8) القدس العربي. كتائب أبو العباس السلفية تعلن انسحابها من مدينة تعز اليمنية. 25 أغسطس 2018.
https://bit.ly/2CZ5kkT

المبحث الثالث:

صراع القوات الحكومية مع كتائب أبي العباس المدعومة إماراتياً

كتائب أبي العباس هي إحدى الكتائب التابعة للواء 35 مدرع المحسوب على القوات الحكومية، دخلت الكتائب في صراع مع مجموعات مسلحة صغيرة مدعومة بشكل أو بآخر من قيادات عسكرية منذ العام 2016، غالباً ما يكون بسبب إيرادات أسواق المدينة، ما تلبث تلك الاشتباكات أن تتطور بين الكتائب وفصائل عسكرية أخرى محسوبة على محور تعز العسكري.

ودخل القتال مرحلة شرسة بين قوات محور تعز وكتائب أبو العباس منذ أواخر 2017 وحتى نهاية 2018، إذ يتهم محور تعز الكتائب بدعم الخارجين عن القانون (التنظيمات المتطرفة)[1] وتُعيد الكتائب أسباب الصراع لما تعتقده تأثير حزب الإصلاح على قرار محور تعز، فخاض الجانبان معارك وسط الأحياء السكنية، واستطاع محور تعز السيطرة التدريجية على مناطق سيطرة الكتائب، وانتهى القتال في إبريل 2019 باتفاق رعته السلطة المحلية قضى بتسليم كتائب أبي العباس المباني الحكومية التي تسيطر عليها، وإخراج المقاتلين والأسلحة من المدينة القديمة إلى جبهة الكدحة غربي تعز.[2]

تعتقد «سام» أن الدعم الإماراتي لكتائب أبي العباس هو أحد أسباب هذا الصراع، كما أن المواقف والتحيزات للأحزاب السياسية ساهمت في إذكاءه، إذ لوحظ الخطاب الإعلامي لحزب الإصلاح مسانداً للقوات الحكومية، كما لوحظ الخطاب الإعلامي للحزب الناصري وفصيل في المؤتمر الشعبي العام داعماً لكتائب أبي العباس.

(1) يمن شباب نت. ناطق محور تعز: الجيش الوطني سيتعامل بحزم مع المسلحين الخارجين عن القانون. 28 نوفمبر 2017
https://yemen-shabab.com/news/30154

(2) الموقع بوست. لجنة التهدئة في تعز تمهل أبو العباس 4 أيام لإخراج مسلحيه من المدينة. 7 ابريل 2019.
https://almawqeapost.net/news/39578

المبحث الرابع:

الصراع بين القوات الحكومية محور تعز واللواء 35 مدرع

بعد مغادرة كتائب أبي العباس مدينة تعز بدأ الصراع يتمدد إلى مناطق الحجرية ومدينة التربة، ولاعتبار الكتائب جزءاً من هيكل اللواء 35 مدرع، فأن الصراع انعكس على اللواء نفسه الذي كان يقوده العميد عدنان الحمادي.

وبرزت مظاهر الصراع بخطاب مشحون بين الأحزاب السياسية الداعمة لمحور تعز من جهة وقيادة اللواء 35 مدرع من جهة أخرى، انعكس ذلك الخطاب إلى مظاهر تحشيد مسلح للطرفين، وبعد مقتل العميد الحمادي في ديسمبر 2019 أصدر الرئيس اليمني قراراً بتعيين العميد عبد الرحمن الشمساني قائداً للواء 35 مدرع، فرفض ضباط منتمين للواء قرار التعيين، واستغل محور تعز ذلك الرفض لفرض سلطته على مقر اللواء ومدينة التربة.

فاندلعت اشتباكات بين ضباط منشقين في اللواء 35 مدرع ومقاتلين شعبيين من جهة وبين قوات من محور تعز ومقاتلين شعبيين من جهة أخرى في مناطق مختلفة من مديريات الحجرية، وتمكن محور تعز من السيطرة على مقر اللواء 35 مدرع وتمكين الشمساني من أداء مهامه.

المبحث الخامس:

صراع القوات الحكومية مع المقاومة الوطنية المدعومة إماراتياً في الساحل الغربي

مثّل تحرير مدينة المخا الساحلية وميناؤها من قبضة تحالف قوات الحوثيين وصالح في يناير 2017 نقطة تحول في الصراع اليمني وفي تعز خصوصاً[1] إذ سيطرت على المخا قوات «العمالقة» المدعومة إماراتياً، والتي يقودها رجل الدين السلفي (أبو زرعة المحرمي)[2] كما شكلت الإمارات قوات «المقاومة الوطنية» يقودها طارق محمد عبد الله صالح بعد مقتل الرئيس السابق صالح على يد الحوثيين.

(1) سكاي نيوز عربية. تحرير المخا.. تحول استراتيجي للعمليات باليمن. 8 فبراير 2017. https://bit.ly/3jjRDfX

(2) المركز الإعلامي لألوية العمالقة. من هي ألوية العمالقة ومن أسسها وماهي إنجازاتها. 20 أكتوبر 2018. https://alamalika.net/site/2018/10/20/1378/

أبدت القوات الحكومية والسلطة المحلية في مدينة تعز تخوفها من القوات المتواجدة في المخا، لا سيما وطارق صالح كان يقاتل إلى فترة قريبة في صفوف قوات الحوثيين، وذكر محافظ تعز السابق علي المعمري أنه أراد زيارة ميناء المخا لكنه مُنع من القوات الإماراتية المتواجدة فيه.[3]

كما تحدثت تقارير إعلامية عن بوادر نزاع بين القوات الحكومية والقوات المتواجدة في المخا، ومحاولة الإمارات فصل المخا عن محافظة تعز.[4] وبرزت خطابات قادة الطرفين متوجسة من بعضها، فقال طارق صالح قائد المقاومة الوطنية: «لا نريد أن ننجر إلى معارك أخرى كما يدعون وكما يريدون وما يردده الإعلام والحديث عن تعز وعن الحجرية وعن شبوة...وبدلاً من تحرير الحوبان يعودون إلى الخلف لقتال المحرر»[5] وذكر قائد محور تعز: «لا يمكن تحت أي ظرف إغفال تلك المماحكات التي تحدث في ساحل تعز، أو يظن المتصارعون هناك أن المحور يغض الطرف عما يطمحون إليه، والمحور مسؤول عن كل شبر يتبع تعز على امتداد ترابها ولا يمكنه التفريط بها».[6]

بدأ الطرفان في امتصاص مظاهر الصراع بالتقارب وتبادل الزيارات في إطار ما يعتبرونه التنسيق العسكري لمواجهة قوات الحوثيين العدو المشترك لهما، كما أن تعيين طارق محمد عبد الله صالح عضواً في مجلس الرئاسة القيادي كان له تأثير كبير في انحسار مظاهر الصراع بين القوات الحكومية بتعز وقوات المقاومة الوطنية في الساحل الغربي.

(3) American University of Beirut. ضمن حلقة نقاش «مسارات الصراع في اليمن وفرص السلام» نظمها معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بالتعاون مع مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. بيروت 16 أكتوبر 2017 https://www.youtube.com/watch?v=-7PufFulfTg

(4) الخليج اونلاين. تزداد توغلًا في اليمن.. ما هدف الإمارات من فصل المخا عن تعز؟ 27 نوفمبر 2019. https://bit.ly/32twRn2

(5) قناة اليمن اليوم الفضائية. العميد طارق محمد صالح: بنادقنا لن توجه إلّا نحو الحوثي، والحديدة قادمة. 25 أغسطس 2019. https://www.youtube.com/watch?v=-xPuXXR3ztg

(6) يمن شباب نت. قائد محور تعز: لا يمكن إغفال ما يحدث في «الساحل» ولن نغض الطرف. 31 ديسمبر 2019. https://yemenshabab.net/news/53000

المبحث السادس:

صراع الجماعات المسلحة مع بعضها

شرعت الحكومة اليمنية منذ نهاية 2016 في دمج ما يُعرف بالمقاومة الشعبية والفصائل المسلحة بالقوات العسكرية والأمنية، فاستوعبت شخصيات نافذة قاتلت ضد قوات الحوثي وصالح، فكان لاستيعابها تأثير سلبي على القوات الحكومية، حيث قام نافذون بتشكيل عصابات مسلحة بدأت تتقاتل للاستيلاء على الإيرادات العامة والأراضي والعقارات.

كما برزت تنظيمات متطرفة وعصابات وشخصيات أخرى تغذيها أطراف محلية، وأجهزة استخباراتية مستفيدة من بقاء الأوضاع في تعز بحالة متدهورة، فكشف تقرير نشرته صحيفة الجارديان البريطانية أن الإمارات استفادت من فوضى الحرب في اليمن لخلق جيشها الخاص.[7] وأضاف: «في تعز...انقسم المقاتلون في قوات التحالف إلى أكثر من عشرين فصيلاً عسكرياً منفصلاً، بما في ذلك ميليشيات محلية تدعمها وترعاها الإمارات العربية المتحدة، وكذلك القاعدة وغيرهم من الجهاديين، وهناك بعض المقاتلين الذين يبدلون الجانبين بحسب من يقدم مالا أكثر».[8]

على الرغم من تمكن القوات الحكومية من دحر التنظيمات المتطرفة، وكتائب أبي العباس من مدينة تعز، لكنها بدت عاجزة عن مكافحة العصابات المسلحة، ومتراخية في عدد من الأوقات، وهو ما عزز الاتهامات بأن قادة هذه العصابات وأفرادها منتمين لها، ويستند عدد منهم على قيادات في هذه القوات.[9] وسجلت المنظمة حوادث اقتتال بين هذه العصابات، والثأر والانتقام من بعضها، كما سجلت أعمال قتل خارج القانون، وزعزعه للاستقرار سقط بسببها قتلى وجرحى مدنيون.

(7) Ghaith Abdul-Ahad. The Guardian. Yemen on the brink: how the UAE is profiting from the chaos of civil war. Fri 21 Dec 2018. https://bit.ly/34wvuGU

(8) الموقع بوست. تقرير للجارديان: هكذا تستفيد الإمارات من فوضى الحرب الأهلية في اليمن (ترجمة خاصة). 22ديسمبر 2018. https://almawqeapost.net/translation/36800

(9) المشاهد. في تعز مطلوبين أمنيًا.. حبرٌ على ورق. 24 فبراير 2022 https://almushahid.net/92674/

المبحث السابع:

صراع جماعة الحوثي مع سكان محليين في مناطق سيطرتها

راقبت المنظمة اشتباكات مسلحة في مناطق نفوذ جماعة الحوثي بين قواتها من جهة، وسكان محليين من جهة أخرى، إذ استخدمت الجماعة القوة المفرطة لإخماد أي حركات تتمرد عليها، وقضت عليها بشكلٍ سريع، حيث تمتلك إمكانيات ضخمة بمواجهة إمكانيات بسيطة للسكان المحليين.

أبرز هذه الاشتباكات حدثت بين قوات الجماعة وسكان محليين في مناطق «الحيمة العليا» شرقي تعز أواخر 2017، واستمرت قرابة شهرين، اضطر أغلب السكان للنزوح، وتمكنت قوات الحوثيين من اقتحام تلك المناطق، ومارست أعمال تنكيل بالقيادات المحلية التي تزعمت القتال.[10]

وتابعت «سام» القتال الذي اندلع في فبراير 2019 بين قوات الحوثيين ومجموعة من المسلحين في منطقة «الزراري» غربي تعز، واستطاعت الجماعة اقتحام المنطقة واعتقال قادة المسلحين، وزعم إعلام جماعة الحوثي أن المسلحين ينتمون لتنظيم القاعدة، لكن المنظمة لم تستطع التحقيق في تلك المزاعم من مصادر محايدة.

الفصل الثاني:

الصراع بين القوات الحكومية وكتائب أبو العباس الحكومية المدعومة إماراتياً

تعتقد المنظمة أن هذا الصراع هو الأبرز بين الصراعات الأخرى التي اندلعت في الجزء الخاضع لسلطة الحكومة اليمنية من تعز، إضافة لارتباطه مع صراعات أخرى أثر وتأثر بها، ويقدم هذا الفصل شرحاً لفهم جذور الصراع وطبيعته ودور جهات أخرى في تأجيجه.

المبحث الأول:

وصف وطبيعة الصراع

حصلت «سام» على معلومات خلصت فيها لوصف طبيعة الصراع بين قوات محور تعز وقوات كتائب أبي العباس الحكومية، إذ سيطرت الكتائب على منشآت مهمة كقلعة القاهرة ومبنى الأمن السياسي بعد دحر قوات الحوثيين منها، كما بسطت نفوذها على أحياء كاملة في الجزء الجنوبي والشرقي من المدينة، ومارست أعمالاً من صميم مهام المكاتب الحكومية، فأنشأت محكمة شرعية، وأقسام شرطة خاصة بها.

ورغبة السيطرة على إيرادات أسواق المدينة كان باعثاً للقتال بين كتائب أبي العباس وجماعات مسلحة صغيرة[1] وفصائل عسكرية كلواء الصعاليك ولواء الطلاب[2] التي تتلقى الدعم بشكل أو بآخر من محور تعز، فشهدت المدينة في 2017 اشتباكات متقطعة بين الطرفين.[3]

كما أن رفض كتائب أبي العباس تلقي الأوامر من محور تعز أو حتى من اللواء 35 مدرع التي تتبعه كان من دوافع هذا الصراع، فذكر قائد اللواء 35 مدرع في حوار صحفي: «كتائب أبي العباس...محسوبة على اللواء 35 لكن حتى الآن لم تدمج بشكل كامل باللواء 35 فهي ضمن اللواء في الرواتب وهي مستقلة في قرارها وفي قيادتها وفي دعمها».[4]

وأعاد محور تعز سبب اندلاع الصراع بين قواته وكتائب أبي العباس إلى العديد من العوامل، فقال في رده على رسالة المنظمة: «أثناء قيام الأجهزة الأمنية في أداء مهامها في ملاحقة العناصر الخارجة عن القانون، والجهات الداعمة لها، والمتمردين الذين رفعوا السلاح أمام الحملة الأمنية تحت غطاء كتيبة أبي العباس، والتي تشكلت كعصابات تمارس كل أشكال الفوضى، وإقلاق السكينة العامة، والتمرد على مؤسسات الدولة، وخلق اختلالات أمنية، والتعامل بمعزل عن قرارات وتوجيهات قيادة السلطة المحلية في المحافظة، وارتكاب العديد من الجرائم ذات الخطر العام وجرائم أمن الدولة».

(1) منها جماعة غزوان المخلافي المقرب من القائد السابق للواء 22 ميكا صادق سرحان ومدير جهاز الامن السياسي عبد الواحد سرحان
(2) تم دمجهما لاحقاً ضمن قوام اللواء 22 ميكا
(3) عربي 21. قتيل وإصابة أكثر من سته بمواجهات دامية في تعز اليمنية. 25 نوفمبر 2017.
https://bit.ly/3aWxg5x
(4) الموقع بوست. في حوار مع عدنان الحمادي: لا ننفذ أي أجندة خارجية وكتائب أبو العباس لم تدمج بشكل كلي في اللواء 35 (2-2). 23 أكتوبر 2017.
https://almawqeapost.net/interviews/24252

رصدت «سام» مواقف إعلامية نشرتها كتائب أبي العباس أعادت جذور الصراع إلى أن محور تعز يُدار من قبل حزب الإصلاح، ورد محور تعز على ذلك بالقول: «لا صحة لما يُدار بهذا الخصوص الذي أصبح محل تناول الكثير ممن يعمدون إلى شيطنة الجيش الوطني والتقليل من دوره البطولي والنضالي خدمة للعدو».[5]

انتهى الصراع بين قوات محور تعز وكتائب أبي العباس بسيطرة الأولى على مناطق نفوذ الثانية، ومغادرة الكتائب بعتادها وكثير من أفرادها إلى منطقة الكدحة الريفية[6] ثم إلى الساحل الغربي، حيث انضم مجندو الكتائب إلى قوات حراس الجمهورية المدعومة إماراتياً.

(5) من رده على رسالة المنظمة
(6) SPUTNIK عربي. اليمن. كتائب أبو العباس تنسحب من مدينة تعز تنفيذا لاتفاق لجنة التهدئة. 26 ابريل 2019. https://bit.ly/3gxnlPo

المبحث الثاني:

العلاقة بين قيادة كتائب أبي العباس وبين التنظيمات المتطرفة

لاحظت «سام» تغلغل عناصر التنظيمات المتطرفة في الأحياء التي كانت تسيطر عليها كتائب أبي العباس، فانتشرت فيها عمليات الاغتيال والقتل خارج القانون، ووثقت «سام» وقائع اشتركت فيها عناصر متطرفة وقيادات في كتائب أبي العباس. وظهر واضحاً الانسجام بين الكتائب والعناصر المتطرفة بإعلان الكتائب في أكتوبر 2017 تسليم (21) مبنى حكوميا للسلطة المحلية[7] كانت المنظمة قد وثقت استخدام التنظيمات المتطرفة عددا من هذه المباني كمقرات لها.

وخلال التحقيق في عدد من انتهاكات حقوق الإنسان استنتجت «سام» أن «عادل العزي» نائب قائد الكتائب كان نقطة الوصل بينها وبين «أبو البراء» قاضي ما يعرف بتنظيم أنصار الشريعة، وبلال علي الوافي «أبو الوليد» قائد ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية «داعش» بتعز، وحارث العزي أحد القيادات التي انتقلت بين تلك التنظيمات المتطرفة، كما استنتجت وجود علاقة بين بعض الأفراد في الكتائب والعناصر المتطرفة واشتراكها في التخطيط وارتكاب عدد من جرائم الاغتيالات والقتل خارج القانون.

وكان إدراج الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربي «عادل عبده فارع» قائد كتائب أبي العباس في قوائم المتهمين بدعم الجماعات الإرهابية، مربكا للكتائب وداعميها، وأعطى القرار لمحور تعز مبرراً لقتالها، كما سرَّع في قبولها الخروج من مدينة تعز، والاندماج في قوات حراس الجمهورية.

كانت المنظمة قد استفسرت قيادة كتائب أبي العباس عن عدد من المعلومات والوقائع وعلاقتها بالتنظيمات المتطرفة لكنها لم تتلق رداً حتى صدور التقرير.

(7) اخبار اليوم. كتائب «أبو العباس» تعلن استعدادها تسليم 21 مرفقاً حكومياً للسلطات المحلية بتعز. 18 أكتوبر 2017 https://akhbaralyom-ye.net/news_details.php?lng=arabic&sid=99801

المبحث الثالث:

دور الإمارات في الصراع

سجل التقرير مواقف حكومية ونقل معلومات أعلنها فريق الخبراء البارزين، تكشف علاقة الكتائب بدولة الإمارات ودور الأخيرة في تغذية الصراع، فذكر علي المعمري محافظ تعز السابق أن الإمارات تتعامل مباشرة مع كتائب أبي العباس وتدعم قائدها بشكل شخصي.[8]

وأشار عبد العزيز جباري مستشار الرئيس اليمني ونائب رئيس البرلمان إلى هذه العلاقة، فوصف كتائب أبي العباس بأنها: «لا تأتمر كلياً للواء الذي تتبعه، وأنه تلقى توجيه عبر مذكرة من المبعوث الإماراتي في عدن بخصوص المباني التي وعد أبو العباس بتسليمها في تعز، مفادها بأنه لا يجوز تسليم هذه المباني وأن يظل الأمر على ما هو عليه»[9].

وأكد فريق الخبراء الخاص باليمن في مجلس الأمن الدولي ضمن تقرير صادر عنه أن: «كتائب أبي العباس وبدرجة أقل اللواء 35 تتلقى الدعم من الإمارات العربية المتحدة».[10]

رصدت «سام» دلائل لتلقي كتائب أبي العباس دعماً عسكرياً ولوجستياً وإعلامياً من الإمارات العربية المتحدة، وتعتقد المنظمة أن الدعم الإماراتي لكتائب أبي العباس سهّل عملية استقطابها، في إطار الموقف الإماراتي من حزب الإصلاح الذي تعتبره مسيطراً على قرار القوات الحكومية بتعز.

(8) American University of Beirut. ضمن حلقة نقاش «مسارات الصراع في اليمن وفرص السلام» نظمها معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بالتعاون مع مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. بيروت 16 أكتوبر 2017
https://www.youtube.com/watch?v=-7PufFulfTg

(9) قناة يمن شباب الفضائية. ما وراء السياسة | مع عبد العزيز جباري نائب رئيس الوزراء | حوار عارف الصرمي. 6 ديسمبر 2017.
https://www.youtube.com/watch?v=kbUmcTYuOr0

(10) التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن 70/S/2020. صفحة 8
https://www.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/2140/panel-of-experts/reports

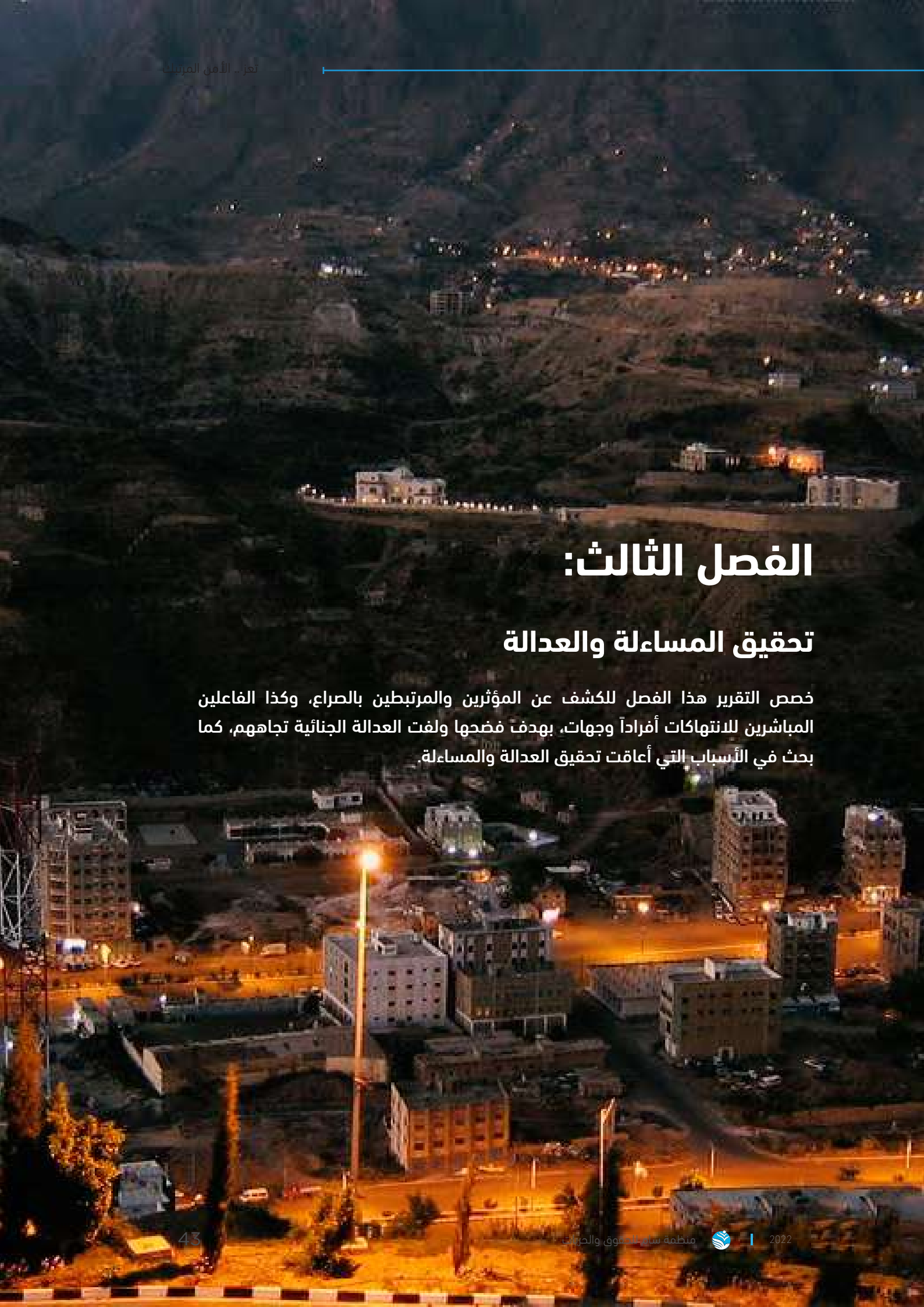

الفصل الثالث:

تحقيق المساءلة والعدالة

خصص التقرير هذا الفصل للكشف عن المؤثرين والمرتبطين بالصراع، وكذا الفاعلين المباشرين للانتهاكات أفراداً وجهات، بهدف فضحها ولفت العدالة الجنائية تجاههم، كما بحث في الأسباب التي أعاقت تحقيق العدالة والمساءلة.

المبحث الأول:

مسؤولون عن الصراع والانتهاكات

بذلت المنظمة جهداً للوصول إلى المسؤولين عن الصراع والانتهاكات في تعز، على الرغم من صعوبة ذلك، لكنها استطاعت الحصول على العديد منهم، فتم تقسيمهم إلى قسمين:

القسم الأول ركز على المسؤولين الحكوميين في تعز الذين لهم علاقة بالصراع، والقسم الثاني عرض أبرز الجهات والشخصيات التي ارتكبت الجرائم، وساهمت في التدهور الأمني ومضاعفة انتهاكات حقوق الإنسان.

القسم الأول: قيادات حكومية عسكرية وأمنية ومدنية

علي محمد المعمري محافظ تعز الأسبق[1] على الرغم أنه قضى أغلب فترة تعيينه خارج المحافظة، لمتابعة مهام واستحقاقات متعلقة بالموظفين والأجهزة الأمنية والمؤسسات المحلية، بحسب بيانات وتصريحات إعلامية للرجل، لكن فترة ولايته شهدت المدينة قتالاً بين جماعات وفصائل مسلحة، سقط بسببها قتلى وجرحى، وعمليات نهب طالت الإيرادات العامة من كيانات وشخصيات نافذة. والرجل بحكم سلطاته يُعتبر المسؤول الأول عن الأمن وحماية حقوق الإنسان والمحافظة على الأموال والممتلكات العامة والخاصة.

يوسف علي الشراجي قائد سابق لمحور تعز استمر في منصبه سبعة أشهر[2] وشهدت مدينة تعز أثناء ولايته أحداث عنف وقتال بين عناصر مسلحة محسوبة على القوات الحكومية والمقاومة الشعبية، تنافست على تحصيل إيرادات الأسواق، فسقط بسببها ضحايا مدنيين. ويعتبر الشراجي مسؤولاً عن تصرفات التشكيلات المسلحة وعناصرها وفقاً لأعراف القانون الدولي الإنساني، والقانون المحلي.

أمين أحمد محمود محافظ تعز السابق[3] استقر في المدينة بشكل ملحوظ، وشهدت فترة ولايته قتالاً بين اللجنة الأمنية التي يرأسها من جهة، وبين كتائب أبي العباس وعناصر التنظيمات المتطرفة من جهة أخرى. يُعتبر الرجل مسؤولاً عن الانتهاكات التي ارتكبتها قوات اللجنة الأمنية الحكومية، وسقوط ضحايا بين المدنيين، كما وجهت إليه اتهامات[4] بدعمه الخفي لكتائب أبي العباس المتحالفة مع التنظيمات المتطرفة. استفسرت «سام» في رسالتها للسيد أمين محمود عن حقيقة الاتهامات الموجهة إليه فردّ: «باتهام عبده فرحان سالم وحزب الإصلاح بإشاعة تلك الأكاذيب، وقال إنه تحالف ووقف مع البندقية التي توجهت

(1) عين بتاريخ 17 يناير 2016، وعُزل في 24 ديسمبر 2017
(2) عُين بتاريخ 15 يناير 2016، وعُزل بتاريخ 3 أغسطس 2016
(3) عُين في 24 ديسمبر 2017، وعُزل في 31 ديسمبر 2018
(4) مصدر خاص

لقتال الحوثيين». عُزل محمود هو وقائد محور تعز خالد فاضل لخلافات يُعتقد أنها كانت سبباً في عدم انسجامهما أثناء إدارتهما الملفات الأمنية في تعز.

خالد قاسم فاضل قائد محور تعز لفترتين[5] شهدت فترة ولايته أعنف العمليات القتالية بين القوات الحكومية التي يديرها من جهة، وبين التنظيمات المتطرفة وكتائب أبي العباس من جهة ثانية. كما وقعت اشتباكات وأحداث أمنية دموية بين عصابات وجماعات مسلحة وقيادات عسكرية بسبب تحصيل الموارد ونهب الأراضي والمنازل. ويُعتبر الرجل مسؤولاً عن الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الحكومية، ومسؤولاً عن تصرفات عدد من زعماء العصابات المسلحة ينتمي أفرادها للقوات الحكومية.

كما سجل التقرير جرائم تتعلق بالاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة في سجون تمتلكها قواته العسكرية دون رقابة قضائية عليها [6] وارتكب منتسبون لقواته عددا من جرائم التصفية أثناء فترة قيادته لمحور تعز، كما أن قواته ارتكبت هجمات ضد المدنيين في قتالها ضد كتائب أبي العباس والتنظيمات المتطرفة وسط مدينة تعز، وهجمات أخرى أثناء قتال قواته ضد منشقين في اللواء 35 مدرع ومجاميع مسلحة موالية لهم. بعثت «سام» برسالة استفسرت منه عما توصلت إليه من معلومات ونتائج في عدد من الوقائع والقضايا، فبعث رداً تضمن تفسيراته لبعض القضايا.

سمير عبد الله الصبري القائد السابق لمحور تعز[7] كانت فترة ولايته ساخنة بالاقتتال في

(5) عُين في 3 أغسطس 2016، وعُزل في 31 ديسمبر 2018. واعيد تعيينه في نوفمبر 2019، لايزال في موقعه اثناء اصدار التقرير
(6) أبرزها سجن مدرسة النهضة سابقاً، وسجن مبنى نيابة الأموال العامة ومبنى المعهد الوطني للعلوم الإدارية، ومبنى مدرسة سبأ (مقر محور تعز)
(7) عُين في 31 ديسمبر 2018، وعُزل أوائل نوفمبر 2019

مدينة تعز بين القوات الحكومية من جهة وكتائب أبي العباس من جهة أخرى، ورصد التقرير سقوط عدد من المدنيين بسبب الهجمات المسلحة بين الطرفين. كما مارست قوات الطرفين أعمال الاحتجاز التعسفي لأنصار ومؤيدي الطرف الآخر. وشهدت فترة ولايته أعمال نهب ملحوظة للمنازل والعقارات الخاصة من قبل نافذين وقادة جماعات مسلحة على علاقة بالقوات الحكومية.

نبيل عبده شمسان محافظ تعز[8] على الرغم من ندرة تواجده داخل المدينة لكنه مسؤول بحكم سلطته عن الانتهاكات التي ارتُكبت بمناسبة الصراع بين القوات الحكومية وكتائب أبي العباس في الأشهر الأولى من 2019، وكذا التدهور الأمني الذي شهدته المحافظة، وانتشار العصابات المسلحة في المدينة ومنطقة التربة. استفسرت «سام» في رسالة إلى المحافظ عن أسباب انتشار العصابات والجماعات المسلحة، والتدهور الأمني الملحوظ، وما اتخذه من إجراءات لمساءلة تلك العصابات، لكنه لم يرد على الرسالة.

عبده فرحان سالم مستشار قائد محور تعز[9] يُعتقد أن له تأثيرا كبيرا في صناعة القرار داخل القوات الحكومية. وكان قد شارك من موقعه كقيادي في حزب الإصلاح في قتال الحوثيين إبان ما يعرف بالمقاومة الشعبية. عمل بعد تعيينه في إدارة العمليات القتالية ضد كتائب أبي العباس والتنظيمات المتطرفة. يُعتبر الرجل بحكم وظيفته ونفوذه داخل القوات الحكومية مسؤولاً عن سقوط ضحايا مدنيين بسبب القتال، ومسؤولاً عن أعمال عدد من قادة الفصائل والنافذين المنتسبين للقوات الحكومية المتهمين بارتكاب جرائم قتل وسطو على المنازل الخاصة. ويتهمه خصومه بأنه مسؤول عن احتجاز عدد من الضحايا وله سلطة مباشرة على إدارة تلك السجون التابعة لقوات محور تعز.

محمد عبد الله المحمودي ومنصور عبد الرب الأكحلي[10] المعينَين على التوالي لقيادة شرطة تعز. ارتكب جهاز الشرطة بمشاركة القوات العسكرية انتهاكات لحقوق الإنسان، أثناء قتالها ضد التنظيمات المتطرفة وكتائب أبي العباس، كما مارس أفراد من الشرطة عددا من الجرائم بصفة مستقلة. كما تُعد الشرطة والوحدات التابعة لها مسؤولة عن الجرائم التي ارتكبتها العصابات المسلحة ضد السكان، لتقصيرها عن حمايتهم، والرجلان بحكم منصبهما مسؤولان عن اعمال الشرطة. وجهت المنظمة استفسارات لقيادة شرطة تعز عبر مساعد مدير الشرطة عدنان السقاف، عما اتخذته في عدد من الوقائع وما قامت به من إجراءات لحماية السكان وتفشي الجريمة لكنها لم ترد على المنظمة.

صادق علي سرحان القائد السابق للواء 22 ميكا[11] وعمل عضواً في المجلس العسكري

(8) عُين في 31 ديسمبر 2018 ولا يزال في موقعه
(9) صدر قرار تعيينه من الرئيس هادي بتاريخ 20 فبراير 2018 ومستمر في عمله
(10) عُين الأول بتاريخ 28 سبتمبر 2017، وعُزل بتاريخ 15 يناير2018 وعين بدلًا عنه منصور الاكحلي المستمر في منصبه حتى صدور التقرير
(11) عُين في 9 ابريل 2015 واقيل في 22 ديسمبر 2020

بتعز سابقاً. توصلت «سام» إلى مسؤوليته عن إدارة عدد من السجون الخاصة، بينها سجن نادي تعز السياحي، وسجن مبنى المعهد الوطني للعلوم الإدارية، وحصل التقرير على شهادات بإخفاء اللواء عددا من الضحايا وإساءة معاملة المحتجزين. وعمل الرجل في التغطية والتستر على شخصيات مقربة منه متهمة بممارسة جرائم وانتهاكات بحق السكان. طلبت منه «سام» توضيحاً لعدد من القضايا والمعلومات التي حصلت عليها، فوصل إليها رداً من أحد مقربيه لا يحمل طابعاً رسمياً، أنكر فيه مسؤولية اللواء وقائده بعمليات الاختفاء القسري، وأنكر وجود سجون تتبع اللواء، ورفض الاتهامات بالتستر عن نافذين وزعماء عصابات مسلحة.

عدنان محمد الحمادي القائد السابق للواء 35 مدرع، اغتيل في منزله أوائل ديسمبر 2019 بظروف غامضة.[12] يُعد مسؤولًا بحكم منصبه عن الجرائم التي ارتكبتها كتائب أبي العباس باعتبارها تابعة للواء. وسجلت «سام» أعمال احتجاز وسوء معاملة في سجون اللواء، ومارس مجندون انتهاكات لحقوق الإنسان في المناطق التي يسيطر عليها في ريف تعز الجنوبي. ووفقاً لشهادات فإن القياديين السابقين محمد شمسان الجرادي مسؤول الأمن في اللواء، ورائد سيف الحاج نائب مسؤول الاستخبارات في اللواء على صلة بأعمال الاعتقال والمعاملة غير الإنسانية. على الرغم من أن المنظمة بعثت برسالة إلى عبد الملك الأهدل أركان حرب اللواء استفسرت عن وقائع يُتهم اللواء ومجندون فيه بارتكابها، لكن لم تتلق رداً منه.

عادل عبده فارع الذبحاني المكنى (أبو العباس) قائد كتائب أبي العباس. وثقت «سام» مشاركة قيادات وأفراد من كتائبه في عمليات اغتيال وتصفية لمجندين ومدنيين، وارتكاب وقائع اختفاء قسري واحتجاز تعسفي وسوء معاملة وإدارة سجون خاصة. كما سُجل ارتكاب الكتائب لهجمات أثناء قتالها ضد القوات الحكومية سقط فيها ضحايا مدنيين، وهجمات أخرى في قتالها ضد فصائل وجماعات مسلحة بسبب تحصيل إيرادات مالية. بعثت «سام» برسالة للكتائب عبر اثنين من إعلامييها تضمنت عددا من الاستفسارات، فلم تتلق رداً عليها.

عبد العزيز المجيدي أركان حرب محور تعز[13] وقائد سابق للواء 170 دفاع جوي، مسؤول بحكم منصبه عن الجرائم التي ارتكبتها القوات الحكومية أثناء قتالها قوات حكومية أخرى وعصابات مسلحة. كما أنه مسؤول بحكم قيادته اللواء 170عن أعمال عدد من ضباط اللواء وما ارتكبوه من انتهاكات بما فيها التصفيات الجسدية، ووثق التقرير انخراط مجندين في اللواء ضمن عصابات مسلحة مارست أعمال الفوضى وارتكبت انتهاكات ضد السكان وسطت على منشآت خاصة وعامة.

عبد الرحمن الشمساني قائد اللواء 35 مدرع[14] وقائد سابق للواء 17 مشاة وهو إلى جانب

(12) قناة بلقيس. الحمادي.. قائد الطلقة الأولى والسور الذي تحطمت عليه مطامح الحوثيين. 3 ديسمبر 2019 https://bit.ly/2EpSU6d
(13) عين في مايو 2018 ومستمر في منصبه
(14) عين في يوليو 2020

نائبه عبده حمود الصغير الذي يمتلك نفوذاً كبيراً في اللواء 17 مسؤولان عن احتجاز واختفاء عدد من الأشخاص في سجن اللواء، إلى جانب مسؤوليتهما عن مجندين شاركوا ضمن عصابات مسلحة في عمليات قتل مدنيين وانفلات أمني وقطع طرقات عامة. كما تزعم الشمساني بعد تعيينه قائداً للواء 35 مدرع القتال ضد منشقين في اللواء، وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

عبد الواحد علي سرحان مدير جهاز الأمن السياسي[15] استخدم سرحان منصبه للتغطية على نافذين وزعماء عصابات مارسوا أعمال نهب وسطو لمنازل وعقارات وعائدات أسواق تجارية، واقتتلوا مع عصابات مسلحة أخرى وارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان بما فيها القتل خارج القانون. كما أن الرجل وفقاً لشهادات مسؤول عن احتجاز تعسفي لضحايا في سجن الأمن السياسي. وجهت إليه المنظمة استفسارات عن عدد من الوقائع التي وثقتها لكنها لم تتلق رداً على رسالتها.

جميل عقلان القدسي قائد القوات الخاصة بتعز، وثقت «سام» قضايا احتجاز تعسفي ارتكبتها قواته، في سجن يتبعها، وارتكاب جرائم قتل خارج القانون. استفسرت المنظمة الرجل عن وقائع ارتكبتها قواته لكن لم يتم الرد على رسالتها.

وكلاء محافظة تعز عبد القوي المخلافي، وعارف جامل، ورشاد الأكحلي، وعبد الكريم الصبري، مسؤولون بحكم سلطاتهم وتأثيرهم عن الانتهاكات التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية. ووثق التقرير ارتباطهم بجهات وفصائل مسلحة انتهكت حقوق الإنسان، فالأول والثاني على صلة بقادة جماعات مسلحة تقاتلت من أجل إيرادات عامة ونهب المنازل، والثالث على صلة وتأثير بقيادة كتائب أبي العباس وشاركها في احتجاز ناشط إنساني، والرابع على صلة مباشرة بالقوات العسكرية، ومسؤول بحكم قرار تعيينه عن الانتهاكات التي ارتكبتها.

(15) عُين بتاريخ 24 مايو 2016 ولا يزال مستمراً في منصبه

القسم الثاني

كيانات وفصائل وعصابات مسلحة وشخصيات نافذة

تنظيم القاعدة (أنصار الشريعة) فرع تعز، كان يقوده عبد الرحمن هزاع أحمد العزب الملقب «أبو عبد الرحمن العدني»[16] و«أبو البراء» الذي عمل قاضياً للتنظيم واتخذ من مبنى مدرسة أروى محكمة خاصة.[17] وكان حارث لطف العزي[18] قيادياً في التنظيم قبل انشقاقه وآخرون وتشكيل ما عُرف بكتيبة «حزم» التي كانت على تنسيق مع تنظيم الدولة الإسلامية «داعش». وثق التقرير ارتكاب عناصر هذا التنظيم عمليات تصفية واغتيال لمجندين ومواطنين، ومارست تعذيب للمحتجزين في سجونها. وأكدت معلومات ارتباط أبي البراء وحارث لطف العزي بقيادات في كتائب أبي العباس.

تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» كان يقوده بلال علي الوافي المكنى «أبو الوليد»[19] بعد القبض على القيادي السابق هاشم الصنعاني[20]، وأبرز الشخصيات فيه همام الصنعاني[21] وانشق أفراد هذا الفصيل من تنظيم أنصار الشريعة بتعز. وثق التقرير ارتكاب عناصره عمليات تصفية واغتيال لمجندين ومدنيين، ويُتهم بزراعة عبوات ناسفة في أطقم أمنية وأسواق عامة، وأدار التنظيم سجون خاصة مورس فيها أعمال لا إنسانية ضد المحتجزين قبل إغلاقها من قبل القوات الحكومية.

سألت «سام» قيادة محور تعز عما اتخذته من إجراءات لتحقيق المساءلة ضد بلال علي الوافي، فردت بأن هذا الأمر من اختصاص الجهات الأمنية. ، حصلت على معلومات تُفيد أن بلال الوافي «أبو الوليد» مازال محتجز لديها، ومن واجبها إحالته إلى الجهات القضائية لتحقيق المساءلة.

كتائب أبي العباس، كان يقودها عادل عبده فارع الذبحاني وينوبه عادل العزي، ومؤمن عبد الله المخلافي المعين في 2018 كنائب ثاني، وبرز فيها عدد من الشخصيات بينهم محمد نجيب رشدي قائد العمليات والسيطرة في الكتائب[22]ونديم الصنعاني قائد القطاع السابع[23] وعلاء العزي قائد سابق في جبهة الكدحة.[24] تحقق التقرير من علاقة هؤلاء مع عناصر تنظيم أنصار الشريعة و «داعش» والتشارك في عمليات اغتيال وتصفيات لجنود حكوميين ومواطنين، والمشاركة معاً في قتال القوات الحكومية. وامتلكت الكتائب سجوناً خاصة سُجل فيها أعمال تعذيب للمحتجزين، وارتكبت هجمات في قتالها مع القوات الحكومية ومجموعات مسلحة أوقعت ضحايا مدنيين.

كتيبة حسم، كان يقودها عدنان رزيق[25] وعمار الجندبي[26] قبل دمج أفرادها في اللواء الخامس حماية رئاسية بتعز. سجل التقرير عمليات قتل خارج القانون ارتكبها أفراد من الكتائب، ومارست الاحتجاز

(16) لا يُعرف مصيره، نقلت وسائل اعلام خبر مقتله في أغسطس 2016 اثناء قتاله قوات الحوثيين. وذكرت وسائل إعلامية أخرى خبر تسليم نفسه في يوليو 2016 إلى شرطة محافظة لحج
(17) نقلت وسائل إعلامية مغادرته مدينة تعز في أكتوبر 2017 بعد حملات أمنية للقوات الحكومية ضد عناصر التنظيمات المتطرفة
(18) لا يُعرف مصيره، وتحدثت وسائل إعلامية عن هروبه من مدينة تعز إلى مناطق سيطرة الحوثيين
(19) اعتقلته القوات الحكومية في مايو 2019. لا يعرف مصير الرجل بعد اعتقاله
(20) وكالة SPUTNIK عربي. الجيش اليمني يلقي القبض على أمير «داعش» في تعز. 23اكتوبر 2017. https://bit.ly/3aXCpdC
(21) أعلنت شرطة تعز القاء القبض عليه في نوفمبر2018. المصدر قناة يمن شباب -مقابلة مع مدير شرطة تعز. 26 نوفمبر2018. https://www.youtube.com/watch?v=J_PVFy4O3pY
(22) إقيل أواخر أكتوبر 2018، وعين بدلًا عنه عبده الحرق
(23) قُتل في فبراير 2018 من قبل قوة امنية بعد مداهمة شقته في مدينة عدن
(24) انخرط افراد الكتائب ضمن قوات حراس الجمهورية التي يقودها طارق صالح في الساحل الغربي، بعد طردها من قبل القوات الحكومية في مدينة تعز
(25) عُين في نوفمبر 2017 قائداً للواء الخامس حرس رئاسي بتعز
(26) يشغل حالياً اركان حرب اللواء الخامس حرس رئاسي

التعسفي للمدنيين في سجون خاصة، واشتراك عناصر في الكتائب في عمليات سطو لمحال تجارية وسط المدينة بدعوى تبعيتها لمنتمين لجماعة الحوثي، والسطو على معدات مدنية لمؤسسات خاصة وعامة.

لواء الصعاليك كان يقوده عزام الفرحان[27] والحسين بن علي، وسعد القميري، قبل أن يُدمج أفراده في اللواء 22 ميكا. حقق التقرير في أعمال احتجاز واختفاء قسري قام بها، وسوء معاملة للضحايا في سجن خاص داخل مبنى الجهاز المركزي للمحاسبة. تسبب هذا الفصيل بسقوط ضحايا مدنيين أثناء قتاله ضد كتائب أبي العباس في 2017، واتُهِمَت قيادات فيه بالسطو على منازل سكان مدنيين.

بكر صادق سرحان، وعصام الصغير المكنى (أبو محمد) قياديان في اللواء 22 ميكا. يقود الأول كتيبة الاحتياط في اللواء 22 ميكا، استغل نفوذه ونفوذ والده القائد السابق للواء في نهب أراضي ومنازل سكان مدنيين، وشارك في عملية تصفية جسدية لأحد التجار. فيما يُتهم الثاني باحتجاز واختفاء عدد من المدنيين بينهم المجند أكرم حميد.

الشيخ القبلي حمود سعيد المخلافي، تولى رئاسة مجلس تنسيق المقاومة الشعبية. وثق التقرير انتهاكات ارتكبتها المقاومة الشعبية، بينها الاحتجاز التعسفي والمعاملة غير الإنسانية في سجن داخل مدرسة باكثير. غادر الرجل المدينة في مارس 2016 ويعتقد بأن الرجل مازال صاحب نفوذ وتأثير على شخصيات ساهمت في التدهور الأمني ومارست الانتهاكات. وفي أغسطس 2019 دعا الرجل شباب تعز المقاتلين في الحد الجنوبي للسعودية إلى العودة، وعمل على تجميعهم وأقام لهم معسكر تجنيد في منطقة «يفرس» جنوبي المدينة، ونشر على حائطه في الفيسبوك فيديو لآلاف المجندين العائدين من الحد الجنوبي للسعودية ممن استجابوا لدعوته بحسب وصفه[28].

غزوان علي منصور المخلافي وشقيقه صهيب مجندان في اللواء 22 ميكا، قادا عصابة مسلحة سطت على إيرادات بعض أسواق المدينة، وبسببها تقاتلت مع كتائب أبي العباس وعصابات مسلحة أخرى في العامين 2016،2017، عجزت الأجهزة الأمنية عن مواجهتهم، فسقط ضحايا مدنيون واُتلِفت ممتلكات خاصة. ساهم الرجلان بفاعلية في التدهور الأمني بتعز، وحصلا على دعم وتواطؤ من القائد السابق للواء 22 ميكا ونجله بكر صادق سرحان ومدير جهاز الأمن السياسي عبد الواحد سرحان. وبعد ضغوط إعلامية وحقوقية أعلنت شرطة تعز إلقاء القبض على غزوان المخلافي في أغسطس 2020، واحتجازه في سجن احتياطي بتعز، فيما لا يزال شقيقه وبقية أفراد عصابته بعيدين عن المساءلة.

عبد الرحمن ردمان فرحان الملقب بـ(الغدر) ينتسب إلى اللواء 22 ميكا، قاد عصابة مسلحة اقتتلت مع عصابات مسلحة أخرى سقط بسببها ضحايا مدنيون وارتكبت عمليات قتل وتصفية جسدية، وساهمت في التدهور

الأمني في المدينة. عجزت الأجهزة الأمنية عن تقديمه للمساءلة، وحصل التقرير على معلومات بمغادرته مدينة تعز إلى الساحل الغربي بعد ملاحقته من قبل عصابة مسلحة أخرى.

(27) نجل عبده فرحان سالم، مستشار قيادة محور تعز
(28) حائطه على الفيس بوك، 7 ديسمبر 2019
/https://www.facebook.com/hamoodsaeed20

شوقي سعيد المخلافي قيادي وسطي فيما كان يُعرف بالمقاومة الشعبية، وخطاب عبد الله الياسري قائد الكتيبة الأولى في اللواء 170 دفاع جوي وهمام مرعي قائد الكتيبة الثالثة. استخدم هؤلاء نفوذهم ومعدات عسكرية حكومية للسطو على أراضي ومنازل سكان محليين، والأول مسؤول عن تجميع المقاتلين العائدين من الحد الجنوبي للسعودية بعد دعوتهم من شقيقه الشيخ حمود المخلافي، ووفقاً لوقائع وثقتها المنظمة يمتلك الثاني والثالث عصابات مسلحة اشتبكت مع عصابات أخرى سقط بسببها ضحايا مدنيون، وقام الياسري باقتحام مستشفى الثورة وتصفية أحد الجرحى الذين يتلقون الرعاية فيه.

صدام علي فرحان المكنى (المقلوع) ضابط أمن اللواء 170 دفاع جوي[29] وعرفات الصوفي قائد سرية في ذات اللواء، والاثنان على صلة بشخصيات عسكرية في محور تعز. وثق التقرير قيام الرجلين بنهب ممتلكات عامة والسطو على منازل خاصة، ولدى كل واحد عصابة مسلحة ساهمت في التدهور الأمني بقتالها عصابات أخرى على تحصيل إيرادات بعض الأسواق.

حمود خالد الصوفي يقيم خارج اليمن، عمل في وقت سابق رئيساً لجهاز الأمن السياسي في اليمن[30]. حصلت «سام» معلومات عن دعمه عددا من النافذين المحليين وعصابات مسلحة في مدينة تعز ومدينة التربة جنوب تعز[31] تقاتلت مع عصابات أخرى وارتكبت انتهاكات بحق المدنيين، وساهمت في التدهور الأمني لا سيما في مدينة التربة. تحدثت وسائل إعلامية عن علاقة الرجل بدولة الإمارات من أجل بسط النفوذ في تعز، ولا تزال «سام» تبحث في هذا الأمر.

فؤاد محمد غالب الشدادي ضابط سابق في اللواء 35 مدرع ومسؤول عن النقاط الأمنية التابعة للواء. وفقاً لمعلومات كان الرجل يحظى بتأثير واسع على قيادة اللواء 35 مدرع، وعمل على دفع اللواء إلى عدم الانسجام مع محور تعز، وشارك في القتال مع ضباط آخرين في اللواء ضد قوات محور تعز في مناطق الحجرية، لمنع تسليم اللواء لقائده المعين عبد الرحمن الشمساني. وحصلت المنظمة على وثائق قضائية تطالب بمثوله للتحقيق بمزاعم تورطه في تهريب المشتقات النفطية من تعز إلى مناطق سيطرة جماعة الحوثي.

عبد الكريم السامعي[32] وعادل الأصبحي[33]، وذي يزن محمد العموق[34]، ونزيه الطاهش وصدام عبد الله أحمد الدبشة وعيسى عبد الله العجوز وعبد الحليم عبد الحميد شداد الملقب (الكهرباء)[35]، ووليد الرغيف[36]. قاد الجميع عصابات مسلحة تقاتلت مع عصابات مسلحة أخرى سقط فيها ضحايا مدنيون، وساهمت في التدهور الأمني في المدينة وريف تعز الجنوبي، ونشطت في السطو على الأراضي الخاصة والعامة. حصلت «سام» على وثائق قضائية بالقبض عليهم عدا الأول والثاني، لكن الأجهزة الأمنية عجزت عن السيطرة عليهم، ويُعتقد مغادرة الأول والثاني مدينة التربة بعد سيطرة محور تعز على مقر اللواء 35 مدرع.

(29) عُين في مارس 2018
(30) عينه الرئيس هادي بتاريخ 23 نوفمبر 2014. انشق عن الحوثيين في ابريل 2015
(31) مصادر خاصة
(32) عمل مديراً لشرطة مديرية الشمايتين قبل عزله بتاريخ 15 أغسطس 2019 وأحدث قرار عزله رد فعل عنيف من قبله. وصفه مركز الاعلام الأمني بشرطة تعز بالتمرد على المؤسسات الأمنية.
https://bit.ly/3jjSDAJ
(33) عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، واتهم بتلقيه دعماً من حمود خالد الصوفي
(34) مطلوب أمنى لارتباطه بتنظيمات متطرفة وقيادته عصابة مسلحة
(35) كان الأربعة مجندين في الوية القوات الحكومية بتعز
(36) حصلت سام على معلومات تفيد أنه أحد عناصر التنظيمات المتطرفة، وقد قتل في يوليو 2020 بظروف غامضة بعد اشتباكات بينه وبين شرطة تعز.

المبحث الثاني:

المساءلة والإفلات من العقاب

انهارت أجهزة إنفاذ القانون في تعز بفعل الصراع الذي شنته قوات الحوثيين وصالح على المحافظة، والحصار الذي تفرضه على المدينة، فأوجد ذلك أرضية خصبة لبروز الجماعات المسلحة وتعدد النزاعات التي ارتُكِبت في إطارها انتهاكات لحقوق الإنسان.

وعملية إعادة بناء الأجهزة القضائية والأمنية والعسكرية بتعز من قبل السلطات الحكومية لم تتسم بطابع مهني، فظهرت الكثير من الانقسامات التي تغذت منها العصابات المسلحة، وعجزت الأجهزة الأمنية في السيطرة عليها، كما حصلت «سام» على معلومات بقيام قيادات في القوات العسكرية والأمنية بالتغطية على سلوك عدد من العصابات.

إضافة إلى أن ضعف تدخل الحكومة المركزية وعدم تقديم الدعم الكافي كان عائقاً للسلطات المحلية في فرض سيطرتها الأمنية، كما فشلت السلطات المحلية في تجميع الموارد العامة ووضع آلية مناسبة لمنع السيطرة عليها، فأصبحت في كثير من الأحيان عرضة للنهب والسطو من قبل العصابات والكيانات المسلحة والقيادات المدنية والعسكرية. وبحسب تقرير فريق الخبراء البارزين بشأن اليمن: «أدى الخلاف على السلطة بين العناصر العسكرية والسياسية التي كانت متحدة فقط في قتالها ضد الحوثيين، إلى مواجهات مسلحة بين هذه الجماعات المختلفة داخل المدينة».[1]

وما تزال البنية التحتية للأجهزة القضائية هشة، وتعرض أعضاؤها لاعتداءات قد تكون ممنهجة[2]، ما جعل أعمالها عرضة لتأثير جهات نافذة، وهو ما رسم انطباعاً في أن مساءلة منتهكي حقوق الإنسان لا تزال بعيدة، الأمر الذي أغرى الجهات والأفراد لمزيد من ممارسة انتهاكات حقوق الإنسان. وساهم ضعف المساءلة وثقافة الإفلات من العقاب من انتشار جماعات السلاح وفتح شهية كثير من الجهات لدعمها.

كانت المنظمة قد بعثت برسائل لرئيس النيابة العامة السابق بتعز ومدير الشرطة وقائد المحور تستوضح عن قضايا وثقها التقرير والأسباب التي تقف أمام تحقيق العدالة للضحايا، وانتشار العصابات المسلحة لكنها لم تتلقَ رداً من الأول والثاني؛ وردت قيادة محور تعز بالقول: «نعتذر عن إطلاق وصف العصابات لأن ذلك يعني عدم وجود الدولة وأن القوات الحكومية عبارة عن مليشيات تماشياً مع ما يقوله العدو- بحسب تعبير الرسالة - وأضاف نستطيع القول بوجود تصرفات فردية أو آنية خارج إرادة السلطة من الطبيعي أن تحدث، لكن المهم كيف يتم التعامل مع مثل هذه التصرفات وفقاً للإجراءات المطلوبة وضبط ومحاسبة المتسببين، وهذا ما يتم العمل به».

(1) صفحة 97 من تقرير فريق الخبراء الدوليين والاقليميين البارزين بشأن اليمن A /HRC/42/CRP.1 الصادر في سبتمبر 2019. فقرة (ج) تعز خط المواجهة المستمر. من موقع الأمم المتحدة (مجلس حقوق الانسان)
https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx?NewsID=24937&LangID=A

(2) سام للحقوق والحريات. سام تدين الاعتداء الذي يتعرض له القضاة وأعضاء المؤسسة القضائية في محافظة تعز. بيان صحفي. 5 ابريل 2020.
https://bit.ly/2G0wlAd

الفصل الرابع:

نماذج لجرائم وانتهاكات

يسرد التقرير في هذا الفصل نماذج وثقتها المنظمة لانتهاكات حقوق الإنسان في المناطق الخاضعة لسلطة القوات الحكومية من تعز، أبرزها الاغتيالات، والتصفية الجسدية، والمعاملة غير الإنسانية، والمقابر السرية، والهجمات، والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، والسجون الخاصة، ونهب المنازل والعقارات الخاصة.

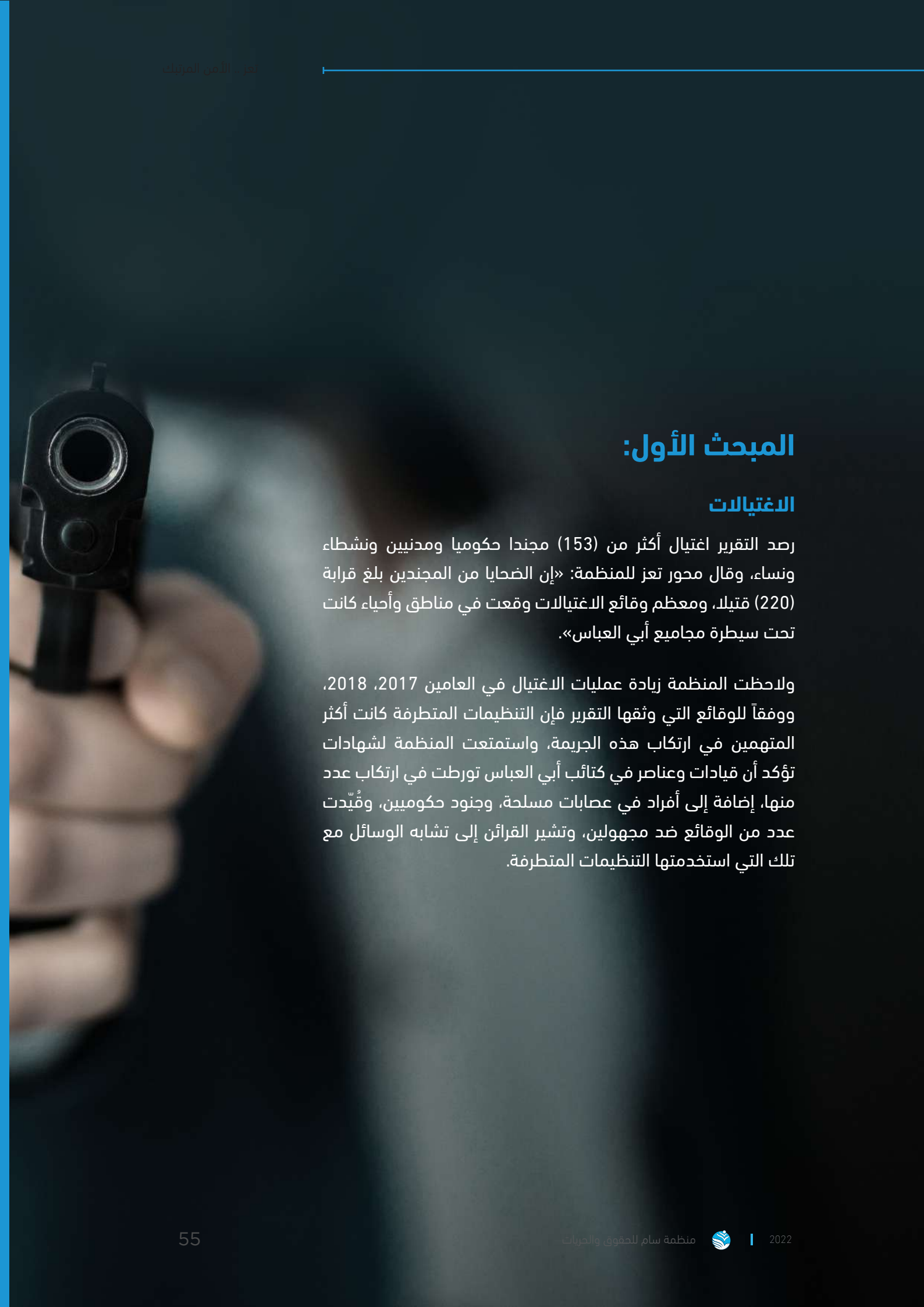

المبحث الأول:

الاغتيالات

رصد التقرير اغتيال أكثر من (153) مجندا حكوميا ومدنيين ونشطاء ونساء، وقال محور تعز للمنظمة: «إن الضحايا من المجندين بلغ قرابة (220) قتيلا، ومعظم وقائع الاغتيالات وقعت في مناطق وأحياء كانت تحت سيطرة مجاميع أبي العباس».

ولاحظت المنظمة زيادة عمليات الاغتيال في العامين 2017، 2018، ووفقاً للوقائع التي وثقها التقرير فإن التنظيمات المتطرفة كانت أكثر المتهمين في ارتكاب هذه الجريمة، واستمتعت المنظمة لشهادات تؤكد أن قيادات وعناصر في كتائب أبي العباس تورطت في ارتكاب عدد منها، إضافة إلى أفراد في عصابات مسلحة، وجنود حكوميين، وقُيّدت عدد من الوقائع ضد مجهولين، وتشير القرائن إلى تشابه الوسائل مع تلك التي استخدمتها التنظيمات المتطرفة.

نماذج

بدرية عقلان 35 عاماً، وأم لأربعة أطفال

اغتِيلت جوار منزلها في حي «قبة المعصور» بعد مغرب يوم السبت 9 سبتمبر2017 من قبل مسلحين ملثمين تقلهم مركبة (باص).

تواصلت «سام» تلفونياً مع أقاربها الذين كانوا قد غادروا المدينة بعد عملية الاغتيال فقالت رشيدة (اسم مستعار): «كانت بدرية بالقرب من منزلها حيث أطلق مسلحون طلقات نارية على جنبها الأيسر، فسقطت على الأرض، وتم إسعافها إلى مستشفى الثورة. واتهمت رشيدة أحد أقاربها يدعى عرفان منصور بتنفيذ الاغتيال، وهو أحد المسلحين المرافقين لـ (نشوان كواتي- قائد ميداني في جبهة الكدحة التابعة لكتائب أبي العباس سابقاً) وذكرت أنه قبل أيام من اغتيالها دخل ذلك المسلح إلى المنزل وسأل عنها، أنكرنا وجودها، فحذَّر إذا كررت بدرية الخروج لوحدها فلن تنقضي نهاية إجازة العيد إلا وهي مقتولة، لم تحمل الأسرة ذلك التهديد محمل الجد، لكنه نُفذ فعلياً».

وأضافت: «تقدمنا بشكوى إلى قسم شرطة باب موسى التابع لكتائب أبي العباس آنذاك، ردّت قيادته علينا أنتم تعرفون خصمكم فلتتابعوه. وذكرت أن أقارب الضحية طلبوا من القائد العسكري نشوان كواتي إحضار المتهم بالاغتيال كونه يعمل معه، فتهرب من ذلك رغم قدرته على إحضاره بحسب قولها. وأضافت أن أحد عناصر تنظيم القاعدة وصديق المتهم ويدعى وهيب الساحر دخل إلى قسم شرطة باب موسى واعتدى على أحد أقاربها وهدد الباقين إن هم استمروا في متابعة القضية، لكن إدارة القسم لم تتخذ بحقه الإجراءات القانونية، بل قامت بالإفراج عن والد وشقيق المتهم باغتيال الضحية الذين كانا قد أُحتجِزا ليوم واحد».

طلبت «سام» من كتائب أبي العباس وإدارة شرطة تعز تفسير ما حدث وما اتخذته من إجراءات، لكنهما لم يردا عليها.

عمر عبد الله دوكم ورفيق الأكحلي

ناشطَان مدنيان، يُوصف الأول برجل الدين المتنور ويعمل خطيباً لمسجد العيسائي وسط المدينة، وكثيراً ما يثير قضايا فكرية، لا تروق للمتشددين الدينيين.

وفقاً لشهادات استمعت إليها «سام» تعرض الرجلان للاغتيال بالقرب من المسجد الذي أدى فيه دوكم خطبة الجمعة الموافق 30 مارس 2018.

قال صلاح (اسم مستعار): «كان عمر دوكم ورفيق الاكحلي قد غادرا مسجد العيسائي بعد صلاة الجمعة، ومرَّا من شارع خلفي لمدرسة نعمة رسام فكان بانتظارهما مسلحَان ملثمَان على متن دراجة نارية أطلقا عليهما خمس طلقات نارية، أصيب عمر بالبطن والحوض والكتف الأيمن، وأصيب رفيق بطلقة واحدة توفي على إثرها، فنُقلا إلى مستشفى الروضة، مكث دوكم في العناية المركزة وتوفي بعد أسبوع».

وقال أيمن (اسم مستعار): «كنت متجهاً إلى سوق الاجينات برفقة صديقي، فسمعنا إطلاق نار، اتجهنا صوب مصدر الصوت وجدنا رفيق الأكحلي ملقياً على الأرض بوضعية السجود إلى عرض جدار مدرسة رسام، وشاهدنا أثر طلقة نارية على ساعده الأيمن، وشاهدنا عمر دوكم ملقي على الأرض خلف رفيق. سألنا فيما بعد عمن قتلهما وعرفنا أن مسلحين ملثمين أطلقا عليهما النار وهربوا باتجاه شارع محمد علي عثمان».

علمت المنظمة بانتقال فريق من البحث الجنائي في المدينة إلى موقع الجريمة فاستمعوا لشهود وصوروا المكان وعاينوا الجثتين في المستشفى، وكانت تأمل الحصول على رد من إدارة شرطة تعز إلى أين وصلت التحقيقات والجهة التي تقف خلف اغتيال الرجلين، لكن إدارة الشرطة امتنعت عن الرد على رسالة المنظمة.

أمة العليم الأصبحي 40 عاماً

أجرت المنظمة تحقيقاً بعد مقتلها ظهر يوم الأحد 25 ديسمبر 2016 جوار منزلها في حي «الشنيني التجاري» فالتقت مع خالد (اسم مستعار) وهو قريب الضحية وقال: «حضر إليّ شخصان أخبراني بمقتل أمة العليم، أسرعت إلى المكان فوجدتها جثة ملقية على الأرض، وطفلها عمار ياسر يبكي جوارها، أسعفتها إلى مستشفى الروضة. وأضاف أثناء تكفينها حصلنا على هاتفها وهو متدلي في عنقها، أخذته وفتشته فوجدت فيه رسائل تهديد وشتم مرسلة من هاتف المجند محمد عبده صالح، شقيق الناطق الإعلامي لكتائب أبي العباس عبد الرحمن عبده صالح».

توصلت المنظمة أن الضحية كانت متزوجة بالجندي عمار كواتي شقيق القائد الميداني في كتائب أبي العباس نشوان كواتي، وكان عمار قد اُغتيل قبل أيام من اغتيال زوجته، واتُهم أفراد من تنظيم أنصار الشريعة باغتياله. وقال(خالد): «بعد مقتل عمار كواتي سمعتُ رئيس اللجنة العدلية لكتائب أبي العباس رضوان كواتي أحد أقارب عمار، يتوعد بقتل أمة العليم أو تسميمها لأنها تزوجت بعمار، واتهم الشاهد قيادات في كتائب أبي العباس باغتيال أمة العليم، وأضاف أن أبا العباس كان على اطلاع بهذه التفاصيل، ولم يعمل شيئا من أجل التحقيق الجدي وإنصاف ذوي الضحية».

طلبت «سام» من قيادة كتائب أبي العباس الرد على الاتهامات الموجهة إليها، واستفسرت من شرطة تعز عن الإجراءات التي اتخذتها في القضية، لكن لم تتلق رداً من الجهتين.

سعيد معاذ علوان 26 عاماً

جندي في اللواء 22 ميكا، نجا من الموت بعد عملية اغتيال تعرض لها مغرب يوم الجمعة الموافق 11 أغسطس 2017، لكنه أصيب بإعاقة دائمة في جسده وما يزال يتلقى العلاج في الهند من أربع سنوات.

زارت «سام» الضحية إلى المستشفى والتقت أقاربه وعاينت موقع الجريمة وحصلت على صور الضحية بعد عملية الاغتيال والتقت بقائد عسكري كان الضحية يعمل تحت قيادته وجمعت الكثير من المعلومات، حيث كان سعد يستقل دراجة نارية ذاهباً إلى موقعه القتالي شرق مدينة تعز، مرَّ جوار المستشفى الجمهوري فباشره أحد الملثمين بطلقة في رأسه ليسقط من دراجته إلى الأرض. قام عدد من الشبان بإسعافه إلى مستشفى الروضة التي مكث فيها أكثر من سنة ونصف لتلقى العلاج، وقرر الأطباء سفره إلى الهند فغادر إليها لتلقي العلاج لكن ما

تزال حالته الصحية متردية.

علمت المنظمة أن المتهم بالاغتيال يُدعى أنس عادل الأصبحي أحد المرتبطين بتنظيم «داعش» وكان على صلة بالقيادي في كتائب أبي العباس عادل العزي، وسجلت «سام» تعرض الأصبحي للتصفية يوم الأربعاء 9 يناير 2019 في منطقة الكدحة التي كان يقاتل فيها إلى جانب كتائب أبي العباس، بعد اشتباكات بينه وبين عادل العزي بسبب خلافات على توزيع الأسلحة.

التاجر رافع عبده قائد الشوافي 30 عاماً

استغلت جهات عديدة الانفلات الأمني والجماعات المسلحة بتعز، فحرضت وموّلت على ارتكاب الجرائم لاستهداف من تراهم خصومها وكان الشوافي أحد ضحاياها.

فقد اغتيل أمام محله التجاري (البيت الإلكتروني) في شارع جمال يوم الخميس الموافق 24 أغسطس 2017. حصلت «سام» على وثائق قضائية تتهم وكيل محافظة تعز محمد منصور الشوافي المعين إبان عهد الرئيس السابق صالح[1] بتحريض وإغراء وتمويل المتهمين بارتكاب الجريمة.

ووفقاً لقرار الاتهام الصادر من نيابة استئناف محافظة تعز في يناير 2019 فإن (6) أشخاص بينهم جنديان في كتائب أبي العباس[2] تمالؤوا على قتل المجني عليه رافع الشوافي بعد ترصده أمام المحل الإلكتروني، وأطلق أحدهم طلقة نارية أصابت المجني عليه في بطنه. واتهمت النيابة العامة في قرارها «محمد منصور الشوافي» ونجله «علي» وشخص يدعى «محمد مهيوب كبح» بتحريض المتهمين المباشرين على قتل رافع، ودفعوا لهما مبلغ (250,000) ألف ريال ليقوما بتنفيذ الجريمة. وقدمت النيابة كل المتهمين للمحاكمة كفارين من وجه العدالة عدا المتهم الأول فهو محبوس احتياطياً. حاولت «سام» التواصل مع محمد منصور الشوافي لمعرفة وجهة نظره لما أسندت إليه النيابة من اتهام فتعذر الحصول على وسيلة للتواصل معه.

(1) ظل محتفظاً بولائه للرئيس الأسبق صالح والحوثيين بعد سقوط العاصمة صنعاء
(2) تحتفظ سام بأسمائهم

المبحث الثاني:

الإعدام غير المشروع

ويعتبر من أخطر الجرائم التي وثقتها المنظمة، فقد رصد التقرير (67) ضحية لهذه الجريمة ارتكبتها تنظيمات متطرفة وكتائب أبي العباس وعصابات مسلحة وقوات حكومية وجهات أخرى مجهولة.

نماذج

نجيب ناجي الحنش 42 عاماً

تعرض للتصفية بعد اختطافه يوم السبت 23 مارس 2019 من مجندي اللجنة الأمنية الحكومية وهو يتلقى العلاج في مستشفى الثورة.

حققت «سام» في الواقعة والتقت بشقيق الضحية فقال: «صباح يوم السبت اندلعت اشتباكات بين اللجنة الأمنية وكتائب أبي العباس، وكان نجيب داخل متجره بحي السواني، فأُصيب بتلك الاشتباكات، قام مواطنون بإسعافه إلى مستشفى الثورة، فحضر مسلحون تابعون للجنة الأمنية بقيادة محمد منير المخلافي فأخذوه من المستشفى إلى شارع فرعي جوار ممر السيل، وباشروه بطلقات نارية على صدره ورأسه، وتركوا جثته في الشارع وانصرفوا. وأضاف شقيق الضحية تقدمنا بشكوى إلى إدارة الشرطة، التي قامت بالتحقيق وجمعت الأدلة، لكنها عجزت عن إحضار المجندين الفاعلين للجريمة».

ويلخص شقيق الضحية مأساة أسرته بعدما عجزت عن الحصول على العدالة: «قُتل أخي وقاتله يسرح ويمرح في المدينة الجريحة، والمسؤولون يتسترون على القتلة ويوفرون لهم الحماية، لقد ترك أخي وراءه أمّا متعبة لا تنام الليل من البكاء عليه، وهي تنتظره ليدخل عليها المنزل ويُحضر لها الحليب، وترك أرملةً يصعب عليها تحمل أعباء الحياة وتربية الأطفال، وترك أطفالا يعيشون على أملٍ كاذب بخروج أبيهم من المستشفى، وتركني بلا سند».

حصلت سام على وثيقتين صدرت عن إدارة البحث الجنائي بتعز، بينت الأولى أن المتهمين اختطفوا الضحية من المستشفى على الرغم من تواجد الحرس التابعين للشرطة العسكرية، والثانية أوضحت أن المتهمين متواجدون في حي الروضة تحت حماية أحد ضباط الشرطة ويدعى عبد العزيز بجاش الدعيس.

عبد الباسط الهمداني ونجله شهاب (26،43 عاماً)

كان يعمل مديراً لشرطة مديرية المسراخ، تعرض للإعدام برفقة نجله جوار منزله في منطقة نجد قسيم يوم الجمعة 14 يوليو 2017.

حققت «سام» في الواقعة واستمعت إلى شهود عيان وأقارب الضحيتين ومسؤولين حكوميين، وراسلت عددا من الجهات العسكرية والأمنية بتعز، وخلصت إلى أن الجريمة كانت انتقاماً من مقتل مدير قسم شرطة نجد قسيم محمد السبئي وثلاثة من مرافقيه التي وقعت في نفس اليوم، واتضح أن الهمداني والسبئي كانا على خلاف من أجل النفوذ والموارد المالية في المديرية.

حيث حضر مسلحون فوق عربة عسكرية من مدينة تعز إلى قسم الشرطة لأخذ أحد السجناء، فمنعهم السبئي مدير القسم لكنهم أخذوا السجين بالقوة، فانطلق السبئي معهم بسيارته لتسليم السجين إلى الشيخ عارف جامل وكيل محافظة تعز، فمروا من عقبة سوق نجد قسيم فتعرضوا لطلقات رصاص فقُتل السبئي وثلاثة من مرافقيه، واتضح فيما بعد أن من قتلهم مسلحون تابعون لمدير شرطة مديرية المسراخ عبد الباسط الهمداني الذين كانوا يترصدون للسبئي والمسلحين الذين أخذوا السجين من قسم الشرطة.

وبعد حوالي ساعة من مقتل السبئي تجمع عشرات المسلحين من أقاربه ومجندون على عربات وأطقم عسكرية تابعة للواء 35 مدرع إلى جوار منزل الهمداني في نجد قسيم، فحاصروا المنزل وألقوا القبض على الهمداني ونجله وأعدموهما بطريقة وحشية.

قال الشاهد نور الدين (اسم مستعار): «بالنسبة لمقتل السبئي وثلاثة من مرافقيه فقد سمعتُ إطلاق نار كثيف أثناء صلاة الجمعة، وبعد توقفه ذهبت لأشاهد ما حدث فرأيت أربعة قتلى مرميين في الأرض. وأضاف وبعد ساعة من مقتلهم شاهدت مجندين على عربتين للواء 35 مدرع بينهم الضابط «محمد شمسان الجرادي» يطلقون النار على منزل عبد الباسط الهمداني، وسمعتُ بعدها بمقتل الهمداني ونجله شهاب فاتجهت إلى المكان الذي قُتلا فيه فشاهدت جثة عبد الباسط الهمداني وجثة نجله شهاب مرميتين جوار الخط الإسفلتي».

وقال الشاهد محمد (اسم مستعار): «بعد مقتل السبئي ومرافقيه شاهدتُ عربات عسكرية تابعة للواء 35 مدرع تقل جنوداً وضباطاً بينهم الضابط ناظم العقلاني، وبعد وصولهم إلى أسفل منزل عبد الباسط الهمداني أطلقوا الرصاص على المنزل، فرد عليهم الهمداني ومرافقيه بإطلاق الرصاص، كما شاهدتُ عشرات المسلحين من مناصري محمد السبئي يحاصرون منزل

الهمداني. ويضيف الشاهد تمكن قادة الحملة العسكرية من دخول منزل الهمداني وأقنعوه بتسليم نفسه، وأخرجوه ونجله شهاب إلى الخط الإسفلتي، فقام مسلحون بإعدامهما وسط الخط، وشاهدتْ إطلاق نار كثيف من مناصري السبئي والمجندين فوق العربات العسكرية مبتهجين بتصفية الهمداني ونجله».

وقال مسؤول حكومي محلي[3] للمنظمة: «السيارة العسكرية التي خرجت من مدينة تعز إلى قسم شرطة المنطقة لأخذ السجين تتبع تنظيم أنصار الشريعة، والحملة العسكرية التي خرجت من اللواء 35 مدرع وهاجمت منزل الهمداني كان يقودها ضابط أمن اللواء محمد شمسان الجرادي، وأضاف أن الهمداني سلم نفسه لقيادة الحملة العسكرية بعد تعهدها بعدم إيذائه، وبعد تسليم نفسه تم تصفيته مع نجله شهاب».

طلبت «سام» من قيادة اللواء 35 مدرع تفسيراً لمقتل الهمداني ونجله وهما بحماية الحملة العسكرية، والإجراءات التي اتُخذت لمحاسبة الجناة، لكن لم تتلق رداً من اللواء.

ياسمين راجح (اسم مستعار) 27 عاماً

واحدة من بين (5) نساء تعرضن للتصفية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت «سام» واقعة التصفية من مصادر مختلفة واستقصت عما حدث لها، فقالت فاطمة (اسم مستعار) قريبة الضحية: «تعرض على الشرعبي زوج ياسمين والجندي في كتائب أبي العباس للقتل بقنبلتين ألقاهما مجهولان إلى حوش منزله صباح يوم الثلاثاء 9 يناير 2018، وكانت ياسمين في المستشفى تتلقى العلاج. وأضافت أنه بعد مقتل زوجها تعرضت ياسمين للتهديد من أقاربه، متهمين إياها بالمساعدة في قتله، ولما زادت التهديدات ضدها ذهبنا لنشتكي إلى «أبي العباس» لكنه رفض مقابلتنا، وبعد (19) يوماً من مقتل زوجها حضر مدير قسم شرطة الباب الكبير محمد كندش[4] مع مسلحين إلى منزل والد ياسمين في حي وادي المدام وأخذوها مع شقيقتها رهف إلى قسم الشرطة واحتجزوهما طوال النهار، ثم أخضعوها للإقامة الجبرية في منزلها، فكان يأتي المحقق من قسم الشرطة للتحقيق معها إلى المنزل».

وقالت رهف (اسم مستعار) أخت الضحية: «الساعة العاشرة مساء الثلاثاء 24 يوليو 2018، داهم المنزل (6) مسلحين من كتائب أبي العباس[5] ودخل (3) منهم فأطلقوا النار على ياسمين وهي في بهو المنزل مع أفراد أسرتها، وأضافت شاهدتها وهي تهرب إلى غرفتها فتبعها المسلحون وأفرغوا كل رصاصات بندقيتهم على جسدها الواحد تلو الآخر، ولغزارة الرصاص تمزق جسدها وتطاير دمها على جدران الغرفة، وتضيف خرج المسلحون بعد ذلك فأطلقوا النار في الهواء ابتهاجاً قائلين «أخونا اليوم عريس»».

(3) تحتفظ سام باسمه
(4) كان حينها يخضع لتأثير كتائب ابي العباس
(5) تحتفظ سام بأسمائهم

ووصفت الشاهدة بشاعة ما حدث بالقول: «تعرضتْ إحدى شقيقاتي لصدمات رعب مما شاهدته، وأُصيب شقيقها محمد بالصرع من الوحشية التي شاهدها أثناء تنفيذ الجريمة».

تواصلت المنظمة مع رئيس نيابة تعز السابق ومدير الشرطة لاستفسارهما عن الإجراءات التي اتُخذت بشأن تصفية الضحية، واستفسرت قائد كتائب أبي العباس عن التهمة التي وُجهت إلى كتائبه بتصفية ياسمين، لكنها لم تتلق رداً من تلك الجهات.

مدير قسم شرطة حوض الأشرف أياد محمد الصغير 32 عاماً

تعرض للاختطاف يوم الأربعاء 9 أغسطس 2017 ووُجدت جثته مدفونة في حوش منزل مهجور شرقي المدينة، حققت «سام» في الواقعة وتبين أن مرتكبي الجريمة عناصر تنظيم «داعش» المتطرف.

عمل الصغير مديراً لقسم شرطة حوض الأشرف القريب من حي سوق الصميل التي كانت تتمركز فيه عناصر التنظيمات المتطرفة، وكان يقوم بواجباته في ملاحقة ناهبي أسلاك النحاس الخاصة بشبكة الكهرباء والهاتف، وتتبع بعض مالكي الورش التي تشتري تلك المنهوبات، ولأن ما يقوم به قد أزعج العناصر المتطرفة التي تقوم بهذه الأعمال فقد تعرض للاختطاف والتصفية منها.

التقت سام بـ عمار (اسم مستعار) أحد أقارب الصغير بعد أربعة أشهر من الجريمة فقال: «بسبب ما قام به الصغير من ملاحقة مالكي الورش التي كانت تشتري كابلات النحاس المنهوبة، تعرض للتهديد من قبل المسلحين الذين ينهبون تلك الكابلات، وفي يوم الأربعاء حضر مسلحون بقيادة شخص يدعى «محمد الجزار»[6] إلى منزل مدير القسم في حي حوض الأشراف وأخذوه بالقوة، وبعد يومين وجدنا جثته مدفونة ومغطاة ببطانية ومردومة بالأحجار في حوش منزل مهجور في الحي، فانتشلناها ونقلناها إلى ثلاجة مستشفى الروضة. وأضاف تدخل «حارث العزي» وحقق في الأمر وعلمنا منه أن الصغير تمت تصفيته من قبل مسلحين بقيادة هشام الريمي[7] وذكر قريب الضحية أنهم لم يتقدموا بشكوى رسمية لأنهم كانوا يخشون التنظيمات المتطرفة المتواجدة في حي سوق الصميل، قبل طردها من قبل القوات الحكومية في وقت لاحق».

(6) علمت سام انه أحد عناصر تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»
(7) يتبع تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» في تعز، ويُعتقد انه قد قتل في وقت لاحق

عبد الرحمن عصيوران 23 عاماً

وثقت «سام» واقعة إعدامه في ساحة مقابلة لمقر قيادة كتائب أبي العباس بعد اعتقاله من منزله عصر يوم الجمعة 6 مايو 2016، والتقت بعدد من الشهود وحصلت على فيديو يوثق لحظة الإعدام.

قال منذر (اسم مستعار): «طوَّق عشرات المسلحين على عربات عسكرية لكتائب أبي العباس منزل والد عبد الرحمن في حي إسحاق لاعتقاله، بتهمة قتل وسيم العبسي المجند في الكتائب، وأحرق المسلحون سيارتين في حوش المنزل، فوصل حارث العزي أحد عناصر تنظيم أنصار الشريعة للتوسط بين الكتائب وبين أسرة عبد الرحمن من أجل تسليم نفسه، لكن أسرته رفضت تسليمه. وأضاف الشاهد بعد ذلك وصل الشيخ أبو العباس قائد الكتائب والتزم للأسرة أنه سيتولى التحقيق مع عبد الرحمن وإعادته إلى المنزل، فاطمئن عبد الرحمن لكلام الشيخ وقام بتسليم نفسه، فحمله أبو العباس فوق مدرعته الخاصة ونقله إلى مقر الكتائب».

ويواصل منذر: «بعد إيصاله إلى مقر الكتائب طلبوا منه إحضار المتهم بقتل وسيم العبسي، فوعدهم بالبحث عنه إلى المساء؛ فأمر أبو العباس نائبه عادل العزي بقتل عبد الرحمن إذا لم يقم بإحضار المتهم بقتل وسيم العبسي، ثم انصرف بسيارته المدرعة. وبعد نصف ساعة تقريباً قام عادل العزي بتقييد عبد الرحمن من يديه ووضعه داخل باص معتمة نوافذه، وسارت خلفه مدرعة عسكرية، حاول عبد الرحمن أن يفلت منهم، لكن المسلحين أطلقوا الرصاص على جسده».

في الفيديو الذي حصلت عليه المنظمة يظهر عبد الرحمن وهو مقيد اليدين وإطلاق الرصاص على رأسه وجسمه حتى تناثر أجزاء رأسه، ويُلاحظ وجود عشرات المسلحين في موقع الجريمة شارك البعض منهم في إطلاق الرصاص على الضحية. استفسرت «سام» قائد كتائب أبي العباس عن المعلومات التي حصلت عليها، واستفسرت إدارة الشرطة عما قامت بها من إجراءات للمساءلة، لكن لم تتلق رداً من تلك الجهات.

أصيل عبد الحكيم الجبزي 25 عاماً

حققت «سام» في واقعة التصفية التي تعرض لها أصيل الجبزي في قرية «الحار» جبزية، ومقتل محفوظ السعدي، واستمعت إلى أقارب الضحايا ومشايخ في مديرية المعافر جنوبي مدينة تعز، والتي تزامنت مع القتال بين قوات محور تعز وبين ضباط منشقين في اللواء 35 مدرع.

قال عبد القادر (اسم مستعار): «بعد مشادات بين مسلحين موالين لقوات محور تعز من جهة وبين أفراد من عائلة الضابط في اللواء 35 مدرع عبد الحكيم الجبزي[8] وصل الجبزي إلى مقر اللواء برفقة مسلحين ونصبوا نقطة تفتيش داخل القرية، إلى جوار نقطة التفتيش التي نصبها المسلحون الموالين لمحور تعز، وأضاف حدثت مشادة بين أفراد النقطتين تطور إلى إطلاق الرصاص بين المجموعتين فقُتل محفوظ السعدي».

وأضاف عبد القادر: «هرب عبد الحكيم الجبزي من القرية مع مجموعة من المسلحين مشياً على الأقدام، فيما بقي في منزله مسلحان اثنان من مرافقيه واثنان من إخوانه ونجله أصيل بالإضافة إلى أسرته، فقام أهالي القتيل محفوظ بمحاصرة منزل الجبزي بقصد القبض على القتلة».

وقال الشيخ عبدالولي (اسم مستعار) وهو أحد الوسطاء المحليين في القضية: «بعدما غادر الجبزي منزله حشد زملاءه في اللواء فخرجت حملة عسكرية مكونة من (8) أطقم ومدرعة عسكرية واحدة بقيادة رائد الحاج وطه عون وفؤاد الشدادي ضباط في اللواء 35 ووصلوا إلى منطقة «الضبة» وهي محادة بين قرية الحجرين والحار، فذهبت أنا وعدد من مشايخ المنطقة إلى قادة الحملة العسكرية للوساطة بينهم وبين المسلحين الذين يحاصرون منزل الجبزي، فأعطانا قادة الحملة مهلة إلى الساعة الخامسة عصراً لنفك الحصار عن منزل الجبزي أو سيقتحمون القرية لفك الحصار عن المنزل».

وأضاف الشيخ: «طلبتُ من قيادة الحملة التفاوض مع أهالي القتيل محفوظ، فتواصلت مع عمه عبد الرقيب علي سيف وأحمد زنقله والضابط عبدالسلام العلياني[9] باعتبارهم يمثلون هذا الطرف وطلبت من عبد الرقيب فك الحصار عن منزل الجبزي، فقبل بذلك شريطة أن يتم تسليم الشباب المتهمين بقتل محفوظ المتحصنين داخل المنزل إلى الشرطة العسكرية بتعز، لكن قيادة الحملة العسكرية رفضت ذلك وطلبت تسليم الشباب المحاصَرين والمحاصِرين إلى

(8) أحد الضباط المنشقين في اللواء 35 مدرع وقاتلوا ضد قوات محور تعز
(9) ضابط في القوات الحكومية بمدينة مارب

إدارة أمن النشمة أو إلى اللواء 35 مدرع، وعند حلول المساء ولمّا لم نصل إلى اتفاق كوسطاء مع الطرفين، طلبت من قيادة الحملة أن تغادر المكان حتى يواصلون جهود الوساطة، فقامت مدرعات الحملة العسكرية بإطلاق النار على المسلحين الموالين لأسرة محفوظ المتمركزين في جبل الراهش وهددت الحملة باقتحام القرية، لكنها غادرت بعد نصف ساعة ذلك المكان، وأطلق قادتها تهديدات برفع إحداثيات لمنازل أسرة ومؤيدي القتيل محفوظ، وأنا غادرت إلى منزلي».

وقال الشاهد: «وفي اليوم الثاني ذهبتُ للتفاوض مع أسرة القتيل محفوظ، وتواصلتُ مع الخولاني قائد الشرطة العسكرية بتعز الذي صادف أن وصل إلى «النشمة» بحملة عسكرية تتبع محور تعز، وطلبتُ منه أن يبعث أطقم عسكرية لأخذ الشباب المحاصرين لكنه اعتذر لأن مجندي اللواء 35 كانوا يتمركزون في نقطة الصنة بين النشمة والقرية التي نحن فيها، واقترح الخولاني تسليم الشباب المحاصرين في منزل الجبزي إلى مدير مديرية المسراخ يحيى إسماعيل، لكنني اعتذرت لأنه لا يوجد معي أي قوات يمكن أن تحميني وتحمي الشباب المحاصرين إذا أخذتهم».

واستطرد الشاهد: «وفي المساء وردتني اتصالات من أسرة محفوظ أن المسلحين في منزل الجبزي قد هربوا وقبضوا عليهم في الوادي، واتصل بي عبدالحكيم الجبزي وقال إن مسلحي أسرة محفوظ اقتحموا المنزل وأخذوا نجله أصيل، بينما أسرة محفوظ أنكروا القبض على أصيل أو أنه موجود معهم، ومكثتُ على تواصل بين الطرفين وكل طرف كان يعطيني معلومات متضاربة مع معلومات الطرف الآخر بخصوص أصيل، وعند قرابة الساعة الواحدة ليلاً سمعنا إطلاق رصاص كثيف، وفي الصباح علمنا أنه تم قتل أصيل، وذهبت إلى القرية فشاهدت جثة أصيل، وسألت عبد الرقيب سيف عم محفوظ لماذا قتلتم اصيل لكنه أنكر ذلك».

وأضاف الشاهد: «حضر موظف من البحث الجنائي لمعاينة الجثة، فشاهدتُ أيدي أصيل وهي مقيدة بقطعة قماش، وشاهدت إحدى أصابع يده وهي مقطوعة، كما شاهدتُ رقبته وهي مقيدة بقطعة قماش ثانية، توضح أن أصيل تعرض للسحب وهو حي، وشاهدتُ أثر طلقة رصاص في فكه، وأثر طلقة رصاص في راسه، وأثر ما يقارب ثمان طلقات رصاص في ظهره وفخذه، فقمنا بتغطية الجثة ببطانية ونقلها إلى مقر اللواء 35 مدرع ومن ثم مستشفى خليفة، وبالنسبة لبقية المرافقين الذين كانوا في منزل الجبزي، فقد قام عبد الرقيب سيف بنقلهم إلى مقر الشرطة العسكرية بتعز، وتمكنت الحملة الأمنية بعد يومين من إلقاء القبض على أحمد زنقله وإيداعه السجن المركزي».

المبحث الثالث:

التعذيب وسوء المعاملة

حققت "سام" في وقائع تعذيب واتضح أنها مُورست بشكل ممنهج على الرغم من الإحصاءات المحدودة التي جمعتها المنظمة لضحايا هذا النوع من الوقائع، كما لم يحصل الضحايا على العدالة.

نماذج

المواطن أبو بكر منصور البركاني 35 عاماً

احتجزته شرطة مديرية جبل حبشي بسبب قضية جنائية بينه وبين أحد أقاربه، وفي ليل الأحد 18 سبتمبر 2016 تعرض للتعذيب من مدير الشرطة توفيق الوقار ومجندين آخرين فتوفي في السجن.

استمعت «سام» لشهود وحصلت على وثائق ومعلومات وصور للضحية، قال إبراهيم (اسم مستعار): «دخل توفيق الوقار ومجندون آخرون منتصف ليل الأحد إلى غرفة احتجاز الضحية لاستجوابه عن واقعة مقتل زوجته التي تقدم هو بالشكوى من أجلها، وأثناء استجوابه استخدم الوقار وجنوده عصا غليظة لضربه على بطنه وظهره وأجزاء من جسمه، وركلوه بأقدامهم حتى مات، وشاهدتُ آثار الضرب على جسده بعد موته. وأضاف إن قيادة محور تعز تدخلت للصلح وأقنعت أسرة الضحية بقبول الدية، لكنها لم تعاقب الفاعلين، ولم يتم إبعاد المتهم توفيق الوقار من منصبه».

سألت «سام» قيادة شرطة تعز ومحور تعز في رسالتها هل اتُّخذ إجراء عقابي بحق مدير شرطة المديرية والمتهمين الآخرين، فردت قيادة محور تعز بأن على المنظمة استفسار إدارة شرطة جبل حبشي عن هذا الواقعة. علمت المنظمة أن قراراً صدر من إدارة شرطة تعز بإبعاد توفيق الوقار من منصبه في أغسطس 2020 ورفض تنفيذه، فاستخدمت الشرطة القوة لتغييره وحدث تبادل إطلاق نار بينها وبين الوقار ومسلحيه واستطاعت تنصيب أحد الضباط بدلاً عنه.

الطفل مشعل محمود سالم 17 عاماً

واحد ممن تعرضوا للمعاملة غير الإنسانية في سجن اللواء 35 مدرع بعد احتجازه من عسكريين في استخبارات اللواء، وتوفي بسببه. وهو من فئة المهمشين أو ممن يعرفون بذوي البشرة السوداء.

حققت «سام» في الجريمة واستمعت لعدد من الشهادات، خلصت إلى أن مجندين بقيادة عبد الجبار طارش وصلوا إلى مسقط رأس الضحية قرية (عرض برمان اديم) ليل الثلاثاء 12 يونيو 2018 واعتقلوا (مشعل) واثنين آخرين، فتوجه بعض أقاربهم لإبلاغ شرطة مدينة التربة القريبة، فوعدهم أحد الضباط بالبحث عنهم، فوصل إلى علمه أن (مشعل) محتجزا في مقر قيادة اللواء 35 مدرع في منطقة العين. وفي اليوم الثاني قام عبد الجبار طارش ومسلحون آخرون بإعادة مشعل إلى القرية، وشُوهد عليه آثار تعذيب وإرهاق شديد، فطلب طارش من والدة مشعل مبلغ (200,000) ألف ريال مقابل الإفراج عن ولدها، دفعت الأم المبلغ، لكن

الخاطفين أخذوا مبالغ مالية أخرى من أسرته وحرر لها أحد المجندين نيابة عن استخبارات اللواء سند إيصال بجزء من المبلغ، ومكثوا يماطلون في الإفراج عنه، وتسلمته الأسرة وهو ميت.

قال صلاح (اسم مستعار): «تم نقل مشعل من مقر احتجازه في اللواء 35 إلى إحدى البنايات بمنطقة ذبحان، فعرفت أسرته بذلك، وانتقلت زوجته لتزوره فسُمح لها، وشاهدت عليه آثار تعذيب، كما شاهدت مسلحين يعتدون على زوجها بحضورها».

ويضيف مراد (اسم مستعار): «علمنا بوجود جثة مشعل في ثلاجة مستشفى خليفة بمدينة التربة وانتقلنا لرؤيتها، فأكد أحد العاملين أن مسلحين على عربة اللواء 35 مدرع هم من أحضروا الجثة، وأضاف شاهدنا الجثة وعليها آثار ضرب بالرأس و»مواسم» في الظهر، وشقوقا وتورما في يديه ورجليه، وتشوها في وجهه. واستطرد الشاهد قدمنا شكوى إلى النيابة العامة، فباشرت إجراءاتها وطلبت بقية زملاء مشعل المحتجزين في اللواء 35 مدرع وتم إحضارهم فشُوهد آثار تعذيب على أجسادهم، وكان يبدوا عليهم الإرهاق والتعب والخوف، كما تسلمت النيابة العامة اثنين من المتهمين بتعذيب مشعل ورفيقيه، بينما لم تتمكن من إحضار المتهم الرئيس عبد الجبار طارش ومتهمين آخرين».

نشر اللواء 35 مدرع بياناً على موقعه في الفيس بوك قال فيه: «بتاريخ 16 يونيو 2018 وصل إلى المقر المؤقت للواء (معسكر العين) أربعة أشخاص بينهم اثنين من أفراد اللواء وبمعيتهم ثلاثة أشخاص متهمين بالسرقة، بغرض إيداعهم المحتجز، وعند التحقيق لُوحظ أن المتهمين قد تعرضوا لاعتداء وضرب شديدين، وتم إسعافهم للمستشفى لتلقي العلاج، ومنه نُقلوا للمعسكر بغرض إيداعهم المحتجز... وأثناء التحقيق لُوحظ أن المتهم الثالث (المجني عليه) يعاني من مضاعفات التعذيب الذي تعرض له قبل إيصاله لمقر اللواء وأنه أُخرج من المستشفى قبل استكمال العلاج اللازم، ومن ثم نُقل لمحتجز معسكر العين».[1]

(1) صفحة اللواء 35 مدرع شرعية. بيان. 5 يوليو 2018.
https://www.facebook.com/35m.taiz/

الطفل رامي علي الزبيدي 17 عاماً

بعد اختطافه بتسعة أيام من قبل مسلحين تابعين لما يعرف بتنظيم «داعش» استلمت أسرته جثته وعليها آثار تعذيب.

حققت «سام» في الواقعة ضمن وقائع تعذيب مارستها التنظيمات المتطرفة التي كانت تسيطر على أحياء شرق مدينة تعز قبل طردها من القوات الحكومية، واستمعت إلى شهادات متعددة، قال بندر (اسم مستعار): «صباح يوم الأحد 10 يونيو 2018 حضر مسلحون إلى منزل الضحية وسط المدينة، واعتقلوه، كانت تردنا أخبار أنه محتجز في سجن بحي سوق الصميل، وبعد تسعة أيام اتصل بي شخص يُكنى «أبو مصعب» وطلبني للحضور إلى جامع سوق الصميل، ذهبتُ إليه فشاهدتُ رامي وهو جثة، وعليه آثار جروح ويديه مكسورتين. وأضاف الشاهد قال لي إمام المسجد إن مسلحين معروفين لديه أوصلوا رامي وهو مكفن وطلبوا منه الصلاة عليه باعتباره قتيلاً في معركة، فارتاب من أمرهم وفتح الكفن وشاهد رامي وعليه آثار تعذيب، فاستطاع القبض على عدد من المسلحين الذين احضروا الجثة وسلمهم إلى «أبو البراء» قاضي تنظيم أنصار الشريعة».

ويضيف الشاهد: «نقلنا الجثة إلى ثلاجة الموتى في مستشفى الروضة، فلحقني مسلحون وطلبوا منا أن نستعجل بدفنها قبل فحصها جنائياً، واعتدوا على راصد يتبع إحدى المنظمات كان يقوم بتصوير الجثة، قمنا بدفنها دون أن نعرف مصير المتهمين الذين تم تسليمهم إلى القاضي الخاص بأنصار الشريعة».

الجندي عمار ناجي العرشاني 27 عاماً

أحد ضحايا التعذيب في سجون كتائب أبي العباس التي حققت فيها المنظمة، اختُطِف يوم السبت 19 يناير 2019 وبعد ستة أيام نُقلت جثته من مسلحين في الكتائب إلى ثلاجة مستشفى الروضة.

قال يعقوب (اسم مستعار) قريب الضحية: «في عصر يوم السبت استقل عمار سيارته من مسقط رأسه في «الشراجة» جبل حبشي إلى سوق البيرين بين مدينتيّ تعز والتربة، وصل فتجمع عليه مسلحون في طقم عسكري يقودهم عادل العزي نائب قائد كتائب أبي العباس، وشقيقه علاء العزي، فضربوا عمار وأخذوه بالقوة، ونقلوه إلى سجن الكتائب في مدرسة الشعب القريبة من منطقة الكدحة».

ويواصل الشاهد القول: «في اليوم الثاني نقلت الكتائب عمار إلى مقرها في مدرسة مجمع هائل، ذهبتُ لأقابل أبا العباس فلم أتمكن، لكن أحد السكان أخبرني أنه استطاع زيارة عمار إلى السجن وشاهده بحالة سيئة. وأضاف أقلقني الأمر فذهبت مرة أخرى لمقابلة أبي العباس في منزله فمُنعت من الدخول، أوصلتُ إليه رسالة عبر مرافقه بتدهور صحة عمار، فرد أبو العباس لو مات عمار فسيتحمل مسؤوليته. ويضيف الشاهد بعد ستة أيام نقل أفراد في الكتائب جثة عمار إلى ثلاجة مستشفى الروضة، أبلغني مصدر في المستشفى، حضرتُ وشاهدت الجثة وعليها آثار تعذيب، تقدمتُ بطلب للنيابة العامة لتكليف طبيب شرعي لتشريح الجثة، لكن الطبيب اعتذر واكتفى بالكشف الظاهري عليها».

حصلت «سام» على تقرير الطبيب الشرعي جاء فيه: «خلال الكشف الظاهري لم نتبين وجود علامات عنف خارجي، وتبين وجود طفح جلدي واسع ومنتشر بالجسم وهي من العلامات المعتاد مشاهدتها في بعض حالات الحميات الناتجة عن الإصابات الفيروسية أو البكتيرية ذات الطابع الحاد، ولا يمكن نفي أو إثبات وجود أي آثار إصابة داخلية أو علامات عنف داخلي إلا من خلال التشريح».

حرصت المنظمة على معرفة وجهة نظر كتائب أبي العباس في الاتهامات الموجهة إليها، لكنها لم تحصل على رد حتى كتابة التقرير.

الجندي أيمن محمد الوهباني 22 عاماً

اختطفه مسلحون من قوات محور تعز لأسباب مجهولة وأودعوه الحجز فتوفي فيه.

أجرت «سام» تحقيقاً في الواقعة واستمعت لشهادات وحصلت على تقارير طبية وفنية، وتقرير إثبات حالة صادر من قوات محور تعز.

قال عبد الماجد (اسم مستعار): «اختطف المسلحون أيمن يوم الأربعاء 27 نوفمبر2019، وعلمنا بعد ثلاثة أيام أنه محتجز في سجن قيادة محور تعز، ذهبنا عدة مرات للتأكد لكن القائمين على السجن أنكروا وجوده. وفي إحدى الزيارات جلسنا مع (عبد الفتاح إسماعيل) أحد مسؤولي السجن فأقر بوجود ايمن، ووعد بالإفراج عنه فلم يفعل، ووسطنا شخصيات عسكرية إلى قيادة محور تعز فلم تصل إلى نتيجة. وأضاف الشاهد وفي تاريخ 24 ديسمبر 2019 تلقينا اتصالاً هاتفياً من مسؤول في السجن يطلب حضورنا لإسعاف أيمن كونه يمر بوعكة صحية بحسب زعمه، حضر والد أيمن فطُلِب منه أن يحرر التزاماً بإسعاف ابنه وإعادته ففعل ما طُلب منه، فلما دخل إلى غرفة الاحتجاز وجد أيمن قد مات».

ويواصل عبد الماجد القول: «طالبت أسرة الضحية من قيادة محور تعز بتشريح الجثة وتحديد سبب الوفاة، لكنها تعللت بانعدام الإمكانيات، واستُدعي الطبيب الشرعي فعاين الجثة ظاهرياً، أما المسؤولون عن وفاة أيمن فذكر الشاهد أن قيادة محور تعز لم تقدمهم للتحقيق الذي أجرته النيابة العسكرية».

ذكر التقرير الجنائي المصور أن سبب وفاة أيمن هو تعاطيه مادة سامة، وذكر تقرير الطبيب الشرعي أنه توفي بأسباب مرضية نزفية (حمى نزفية) من مثل حمى الضنك.

سألت المنظمة المسؤولين في محور تعز عن الواقعة، فردوا بأن أيمن تعرض لحمى في السجن وتوفي وفاة طبيعية، وذكروا أن المسؤولية تقصيرية وللنيابة اتخاذ ما تراه بحق من ثبت تقصيرهم، كما ذكر محور تعز في رده أن تشريح الجثة خارج البلد غير وارد كونه قد تم فحصها مرتين من قبل الطبيب الشرعي.

وحصلت المنظمة على مذكرة صادرة من نيابة المنطقة العسكرية الرابعة توضح أنها قد حققت في القضية وأرسلت ملفها إلى نيابة استئناف المنطقة العسكرية الرابعة لإحالته إلى المحكمة. لكن ما ورد فيها يُناقض ما أدلى به الشهود من أنه لم يتم تقديم المسؤولين إلى النيابة للتحقيق حتى كتابة هذا التقرير.

المبحث الرابع:

الهجمات

استخدم المتصارعون في تعز الأسلحة المتوسطة والخفيفة لشن الهجمات ضد بعضهم وضد المدنيين، وتحدثت وسائل إعلام محلية استخدام القوات الحكومية وكتائب أبي العباس قذائف ذات طبيعة عشوائية، لكن «سام» لم تحصل على دليل مادي يؤكد تلك المزاعم.

نماذج

مقتل صادق المغلس وعبد الفتاح الاثوري في قتال الفصائل والعصابات المسلحة

كان القتال بين كتائب أبي العباس وعصابة غزوان المخلافي يتجدد بين فترة وأخرى خلال الأعوام 2016،2017،2018 للسيطرة على إيراد أسواق المدينة، وثقت «سام» عدد من الهجمات ضد المدنيين بسبب هذا القتال.

فقد قُتل (5) مدنيين، وأصيب (8) آخرين يومي الخميس والجمعة الموافق 13،14 يوليو 2017، إثر قتال الطرفين في أحياء وسط المدينة، حصلت المنظمة على بيانات القتلى المدنيين وهم فهد علي حسن، مجاهد سعيد أحمد، أبو بكر سيف سعيد، صادق أمين المغلس، عبد الفتاح عبد الله الاثوري.

قال والد القتيل صادق المغلس: «كان صادق في غرفته يتجهز لصلاة الجمعة، سمعنا طلقة نارية دخلت من النافذة فأصابته في فخذه الأيسر وسببت له نزيفاً حاداً، وأضاف لم نتمكن من إسعافه لأن مسلحين كانوا يتمركزون في إحدى البنايات جوار المنزل، ويطلقون النار عشوائياً، ولما هدأ إطلاق النار حاولنا إسعافه لكنه كان قد مات».

عاين فريق المنظمة مكان الواقعة واستمع إلى شهود أكدوا أن البناية التي انطلق منها الرصاص كان يتمركز فيها مسلحون تابعون لغزوان المخلافي.

وقال حافظ (اسم مستعار) أحد أقارب الضحية عبد الفتاح الاثوري: «كان عبد الفتاح يقود دراجته النارية في شارع التحرير الأسفل صباح يوم الجمعة، فاندلعت اشتباكات بين مسلحين تابعين لغزوان المخلافي وآخرين تابعين لكتائب أبي العباس، فأصيب عبد الفتاح برصاصة دخلت من مقدمة رأسه وخرجت من مؤخرة الرأس وسقط من فوق دراجته، وظل ينزف حتى مات، لم يستطع المارة إنقاذه بسبب الاشتباكات، ولما هدأ إطلاق النار قام سكان بسحب الجثة وأودعوها ثلاجة مستشفى الروضة».

مقتل الطفلة نوران مجيب بسلاح العصابات المنفلتة

وثقت «سام» سقوط ضحايا مدنيين بهجمات مسلحة بسبب الفوضى الأمنية وانتشار المجموعات المسلحة الذي تشهده مدينة تعز، كانت الطفلة نوران مجيب قاسم 7 أعوام إحدى هؤلاء الضحايا، حيث قُتلت برصاص مجموعة مسلحة جوار منزلها عصر يوم الخميس 24 يناير 2019.

قال الضابط مجيب والد الطفلة نوران: «خرجت ابنتي لتشتري حلوى من البقالة، جاءت مجموعة من (5) مسلحين اعتدوا على مالك محطة الصفاء لتحلية المياه القريب من المنزل، وأطلقوا عليه الرصاص، فأصيبت ابنتي بطلقة نارية اخترقت ظهرها وخرجت من صدرها، قمتُ بإسعافها إلى مستشفى البريهي لكنها كانت قد ماتت. وأضاف والد الطفلة تقدمتُ بشكوى إلى الشرطة، واتضح خلال التحقيقات أن المسلحين جنود في اللواء 17 مشاة الحكومي[2] طلبنا تقديمهم للعدالة فقام اللواء بتسليم ثلاثة منهم وعجزت الشرطة عن إحضار اثنين آخرين».

وأضاف مجيب إن شخصيات نافذة قادت مساع ٍ للصلح وضغطت عليه للموافقة والتنازل واستلام دية بدلاً من المطالبة القضائية، فرضخ لتلك الضغوط. حصلت المنظمة على صورة من وثيقة الصلح الذي قاده عبده فرحان سالم مستشار محور تعز. وعلمت المنظمة أن والد الطفلة قد توفي بسبب مضاعفات صحية أصيب بها بعد مقتل ابنته.

مقتل الطفلة دعاء الحامدي والسيدة نجاة الجوفي

أثناء القتال الذي اندلع بين قوات محور تعز من جهة، وكتائب أبي العباس من جهة أخرى خلال شهري مارس وإبريل 2019، رصدت سام مقتل (12) مدنياً وإصابة (29) آخرين، بينهم (2) تعرضا لإعدام ميداني، أحدهما أُعدم من قبل أفراد منتسبين لكتائب أبي العباس، والثاني أُعدم من قبل أفراد منتسبين للقوات الحكومية.

قال صالح والد الطفلة دعاء الحامدي التي قُتلت يوم الجمعة 26 إبريل 2019: «كان منزلي الكائن في حي النسيرية قريباً من القتال بين كتائب أبي العباس وبين اللجنة الأمنية الحكومية، فكان مسلحون من كتائب أبي العباس يتمركزون في بنايات مقابل المنزل، ومسلحو اللجنة الأمنية يتمركزون جوار جامع الحي القريب من المنزل، فأصيبت دعاء بطلقة قناص وهي تلعب مع أخيها في الحوش، كان مدخل الطلقة من الاتجاه الذي يتمركز فيه مسلحو كتائب أبي العباس، قمتُ بإسعافها إلى مستشفى البريهي لكنني وصلتُ وقد ماتت».

قال زوج السيدة نجاة الجوفي التي قُتلت برصاصة اخترقت جسدها وهي نائمة في منزلها بحي صينة يوم الخميس الموافق 21 مارس 2019: «كانت نجاة نائمة في غرفتها أثناء القتال بين جنود اللجنة الأمنية ومسلحي كتائب أبي العباس، فاخترقت إحدى الطلقات نافذة المنزل واستقرت في ظهرها، أسرعتُ لإنقاذها وأسعفتها إلى مستشفى البريهي لكنها ماتت».

(2) تحتفظ سام بأسمائهم.

المبحث الخامس: المقابر السرية

عثرت الشرطة بمدينة تعز على (16) جثة في أربع مقابر جماعية، تم التعرف على هويات (5) جثث منها لجنود حكوميين، المقبرة الأولى عُثر بداخلها (5) جثث في حي الاستخبارات بمنطقة الجمهوري يوم الإثنين الموافق 22 مايو 2018. والثانية عُثر بداخلها على (3) جثث في حوش أحد المنازل جوار إدارة المطافئ بمنطقة العرضي يوم الثلاثاء الموافق 18 ديسمبر 2018. والثالثة عُثر بداخلها على (6) جثث في حوش منزل بحي سوق الصميل يوم الأربعاء الموافق 19 ديسمبر 2018. والرابعة عُثر بداخلها على جثتين في حوش منزل آخر بحي سوق الصميل يوم الخميس الموافق 20 ديسمبر 2018.

حققت «سام» في ملابسات العثور على مقبرة حي الاستخبارات، ولا تزال المنظمة تعمل من أجل الوصول إلى الحقيقة الكاملة في أمر المقابر الأخرى، واتضح أن الأحياء التي عُثر فيها مقابر كانت تحت سيطرة التنظيمات المتطرفة وكتائب أبي العباس شرقي المدينة.

نموذج

مقبرة حي الاستخبارات التي عُثر بداخلها على خمس جثث

حرصت «سام» على التواصل مع جهات مختلفة، فاستمعت لشهود عيان، وذوي ضحايا، وضباط شرطة، وأعضاء في لجنة انتشال الجثث التي شكلتها السلطة المحلية، ومسؤولين حكوميين، واستفسرت النيابة العامة، وحصلت على وثائق وصور للجثث. وقد عُثر على المقبرة بعد القتال الذي اندلع بين القوات الحكومية وبين عناصر التنظيمات المتطرفة أواخر إبريل 2018.

وبحسب شهود[3] استمعت إليهم «سام» فإن أربعة مجندين في اللواء 22 ميكا، وهم محمد سيف سرحان، أبو بكر سيف الرازقي، نجم الدين هزاع التويجي، عبد الله هزاع التويجي ذهبوا لزيارة قريبتهم وسط المدينة يوم الجمعة 18 مايو 2018، فاعترضهم مسلحون جوار مدرسة ناصر القريبة من مقر قيادة كتائب أبي العباس، واختطفوهم إلى مكان مجهول.

وبعد أربعة أيام من اختطافهم عثر أحد السكان على آثار دماء وحفرة غريبة، اتضح لاحقاً أنها مقبرة للمجندين الحكوميين في اللواء 22 ميكا، كما عُثر بالقرب منهم على جثة خامسة، فتم انتشالهم من جنود شرطة حي الجمهوري ونقلهم إلى مقبرة وادي المدام.

قالت السيدة رحمة (اسم مستعار) شاهد عيان: «دخل أحد رعاة الأغنام ليرعى قطيعه في حوش مدرسة الأقصى الملتصقة بمبنى الاستخبارات فشاهد آثار دماء وقبو قد رُدم بالتراب، فذهب لإبلاغ عاقل الحي وقسم الشرطة، وحضر فريق من قسم الشرطة ونبشوا القبو فوجدوا جثة، وحفروا بالقرب منه فوجدوا أربع جثث».

حصلت المنظمة على تقرير أمني صادر عن قسم شرطة الجمهوري ذكر فيه: «أنه بعد بلاغ تقدم به مواطنون عن وجود روائح نتنة في حوش المدرسة انتقل أفراد القسم وبحثوا في المكان فوجدوا أربع جثث وهي في وضعية متحللة، قام القسم بإبلاغ مدير البحث الجنائي بتعز فأمرهم بدفن الجثث كون المستشفيات لن تستقبلها بتلك الوضعية، فقام جنود الشرطة بدفنها. وأضاف التقرير وفي اليوم الثاني أُبلغ القسم بوجود جثة أخرى متحللة ومدفونة في حوش مبنى الاستخبارات، فأبلغوا مدير البحث الجنائي وأمرهم أيضاً بدفنها. وذكر التقرير أن الجميع لم يتجاوب مع الشرطة في الواقعة، ولا يوجد لدى قسم الشرطة إمكانيات لاستكمال الإجراءات والاحتفاظ بالجثث».

(3) مصادر سرية

قال شقيق الضحية محمد سيف سرحان: «تعرض أخي وزملاؤه الثلاثة للاختطاف من مسلحين تابعين لكتائب أبي العباس، أرسلنا وسطاء وتابعنا قيادة الكتائب فأنكروا وجودهم، وأضاف بعد العثور على جثثهم تعرفتُ على جثة أخي من خلال ظفر الأصبع الكبيرة لقدمه اليمنى الذي كان مقطوعاً نصين، وملابسه التي كان يرتديها يوم اختطافه، وقال إن زملاء أخيه تم التعرف عليهم من أقاربهم عدى جثة خامسة لم يتم التعرف على هويتها، ودُفنوا جميعاً بعد أسابيع من العثور عليهم».

أكدت التقارير الطبية والأدلة الجنائية المصورة التي حصلت عليها المنظمة أن الضحايا الخمسة تعرضوا للقتل بالرصاص قبل دفنهم.

لقي خبر العثور على مقبرة تفاعل واسع في المنصات الإعلامية، فكلف الدكتور أمين محمود محافظ تعز السابق لجنة للتحقيق في القضية، ونزلت إلى مقبرة وادي المدام وانتشلت الجثث ونقلتهم إلى ثلاجة مستشفى الروضة.

طلبت «سام» توضيحاً من أمين محمود محافظ تعز السابق عن الاتهامات الموجهة لكتائب أبي العباس وملابسات ما حصل فقال: «كل هذه أكاذيب وفبركات «سالم» وزملائه في المقر- يقصد حزب الإصلاح بتعز- وأضاف كانت جثث القتلى في تعز تُرمى في السائلة وفي الشوارع، وإدارة الأمن عندما وجهناها بسرعة التحرك والتحقيق لم تحرك ساكنا».

وطلبت «سام» من رئيس النيابة العامة السابق بتعز ومدير شرطة تعز توضيحاً لما قامت به هذه الجهات من إجراءات، وهل أُلقي القبض على المتهمين في إطار تحقيق المساءلة والعدالة بشأن المقابر الأربع وهل تم التعرف على هويات الجثث المجهولة، لكنهما لم يردا على رسالة المنظمة.

المبحث السادس:

الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري

حققت "سام" في وقائع احتجاز تعسفي واختفاء قسري مارستها كل الأطراف بتعز، ورصدت احتجاز (269) ضحية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بينهم (109) في سجون تتبع كتائب أبي العباس، و(78) في سجون تتبع القوات الحكومية، واحتجاز (47) في سجون اللواء 35 مدرع، و(35) في سجون خاصة بالتنظيمات المتطرفة، فيما سُجل احتجاز (22) من قبل جهات مجهولة.

ورصدت "سام" (32) مختفياً قسرياً، تُتهم القوات الحكومية بإخفاء (19) منهم، وتُتهم التنظيمات المتطرفة بإخفاء (7)، وتُتهم كتائب أبي العباس بإخفاء (3)، و (3) آخرين؛ تُتهم القوات الخاصة بإخفاء أحدهم، ومدير الثقافة بتعز بإخفاء الآخر، والثالث لا يُعرف عن الجهة المتهمة بإخفائه.

نماذج الاحتجاز التعسفي

سفيان أحمد طه، وعبد الجبار المنيفي

اعتُقلا مساء يوم الثلاثاء 24 إبريل 2018 من داخل مسجد الخيرات بحي الجمهوري، تعرضا للمعاملة غير الإنسانية، وأُفرج عنهما بوساطة محلية.

حققت «سام» في الواقعة فقال سفيان الذي عمل رئيساً لجمعية المكفوفين بتعز: «كنت وزميلي نستعد للصلاة في المسجد دخل علينا مسلحون بقيادة أحمد الصرة[1] أخذونا وربطوا على أعيننا، ونقلونا فوق طقم عسكري إلى منزل بحي المجلية، فوضعوني في غرفة وعبد الجبار في غرفة أخرى، وضربوني في وجهي ورأسي، وأضاف أثناء ذلك سمعت إطلاق رصاص في الغرفة التي يُحتجز فيها عبد الجبار، قال لي المسلحون سنقتلك مثل صاحبك، انتابني خوف شديد. وبعد قرابة ساعة نقلونا فوق طقم وهددونا بالقتل ورمي جثثنا إلى السائلة، لكنهم أوصلونا إلى مقر قيادة كتائب أبي العباس، ويضيف أثناء نقلنا اتصلت بي زوجتي تسأل عني فأخذ المسلحون الهاتف وقالوا لها اذهبوا لأخذ الجثة لقد رميناها إلى السائلة، علمتُ بعد خروجي أن زوجتي أغمي عليها بعد ذلك الاتصال».

وقال الضحية الآخر عبد الجبار: «حينما وضعوني في غرفة أحد المنازل بحي المجلية قالوا لي استعد للشهادة- قصدهم أنهم سيقتلونني - فأطلق أحدهم رصاصة إلى جواري على الحائط، كان موقفاً صعباً بالنسبة لي، ويضيف لقد عاملونا بقسوة ونحن في محتجز قيادة كتائب أبي العباس، وفي إحدى الليالي قام الحراس بإيقاظنا من نومنا الساعة الثانية بعد منتصف الليل ليزورنا أبو العباس قائد الكتائب، فدخل علينا برفقه أحد المسلحين وهو شاهراً سلاحه باتجاهنا، بدأ أبو العباس باستفسار المحتجزين عن سبب احتجازهم، فلما جاء دوري قلت له احتجزوني من المسجد، فوعدني بمناقشة أمر اعتقالي لكن الأيام مرت ولم يفعل شيء، وأضاف بعد (28) يوماً تم نقلنا إلى منزل أبو العباس ومنه إلى منزل عارف جامل وكيل محافظة تعز فأفرجوا عنا ضمن مجموعة من المعتقلين بوساطة وكيل المحافظة».

(1) هو أحد العناصر المحسوبة على تنظيم داعش بتعز

الصحفيون مراد وإلياس وجمال (أسماء مستعارة)

حققت «سام» في الواقعة واستمعت للصحفيين بعد الإفراج عنهم، حيث داهم مسكنهم في وسط المدينة مسلحون تابعون للاستخبارات العسكرية منتصف ليل الاثنين 19 أغسطس 2019 واحتجزوهم وأودعوهم سجناً في مبنى المعهد الوطني للعلوم الإدارية.

قال مراد: «سمعنا طرقاً عنيفاً على الباب، فتحنا فدخل علينا المسلحون وأخذوا هواتفنا من أيدينا، وقالوا أنتم مطلوبون للتحقيق، استفسرناهم لماذا لا يتم استدعائنا في النهار وسنأتي إليكم؟ لكنهم أخذونا على إحدى السيارات وأوصلونا إلى غرفة في مبنى المعهد الوطني، وأضاف بدأوا بالتحقيق معنا في ساعات متأخرة من الليل واستدعوا كل واحد منا إلى غرفة منفصلة، وجهوا لي عددا من الأسئلة عن مهنتي وعلاقتي بالإماراتيين ونشاطي في الهلال الإماراتي».

وأضاف مراد: «تعاملوا معنا بقسوة، حيث طلبنا الماء لزميلنا جمال المصاب بمرض السكر فلم يوفروا غير قنينة واحدة في ساعة متأخرة من الليل، أما انا وزميلي إلياس فمكثنا 16 ساعة دون ماء. وبالنسبة للطعام فكان رديئاً وسبب لنا مشاكل صحية وهو من النوع الذي لا نأكله، ويستطرد مراد كنا نستخدم حماماً صغيراً مبنياً بالطوب لأربعة رصات فقط ومفتوح إلى باحة الزنزانة ورائحته كريهة، والماء يسيح منه إلى تحت الأغطية التي ننام عليها، كما منعوا عنا الاتصال إلى خارج السجن، ويضيف قبل الإفراج عنا أخضعونا للتصوير وطلبوا منا الحديث للإشادة بالأجهزة الأمنية وصحوتها في الحفاظ على الأمن والاستقرار ففعلنا ذلك وأطلقوا سراحنا في اليوم الرابع من احتجازنا».

عبد الهادي المحجري 28 عاماً

تعرض للاعتقال من منزله في جبل حبشي من مجندين يتبعون القوات الخاصة وآخرين من شرطة جبل حبشي، منتصف ليل الأربعاء 24 إبريل 2019.

قابلت «سام» حزام (اسم مستعار) قريب الضحية فقال: «وصل عبد الهادي لزيارة عمه، وبينما هما جالسان ليلاً داخل المنزل طوّقته ستة أطقم أمنية يريدون اعتقال عبد الهادي، فطلب منهم أمر الاعتقال، وردوا عليه بأنها توجيهات عليا لأنه مطلوب أمنياً، فأخذوه بالقوة، واتجهوا إلى مقر قوات الأمن الخاصة في منطقة الخيامي على طريق تعز التربة».

وأضاف الشاهد: «ذهبتُ اليوم الثاني مع والدة الضحية إلى مقر قوات الأمن الخاصة لنعرف سبب اعتقاله، لكن المسؤولين أنكروا وجوده ورفضوا إعطائنا معلومات بمكان احتجازه، وبعد إصرار منا سمحوا لوالدته بزيارته، وبعد يومين ذهبنا لزيارته لكن المسؤولين عن السجن قالوا بأنه تم نقله إلى مدينة عدن».

نقلت «سام» إلى قيادة القوات الخاصة بتعز تلك الاتهامات التي وجهتها أسرة الضحية وطلبت توضيحاً عن سبب اعتقال الضحية، ومعرفة مصيره، لكن المنظمة لم تتلقَ رداً على رسالتها.

الناشط الإنساني هيكل عصيوران

تعرض للاحتجاز ثلاث مرات خلال العام 2018، واتهم كتائب أبي العباس باحتجازه بإيعاز من رشاد الاكحلي رئيس اللجنة الفرعية للإغاثة ووكيل المحافظة.

التقت «سام» عصيوران فقال: «الاحتجاز الأخير بدأ يوم الأحد 21 أكتوبر 2018 حيث دخلتْ إلى مكتبي ثلاث نساء يطلبن سللاً غذائية فقمت بإيصالهن إلى مكتب رئيس لجنة الإغاثة المهندس رشاد الأكحلي، وأثناء ذلك دخل علينا مدير الأمن السياسي عبد الواحد سرحان، فطلب منه رشاد أن يحتجزني، فقام مرافقو سرحان باعتقالي وغطوا على عينيَّ ونقلوني إلى بناية خاصة لا أعرف موقعها. وأضاف مكثتُ فيها عشرة أيام دون أن تعرف أسرتي بمكان احتجازي حتى تم الإفراج عني».

وتحدث عصيوران عن احتجازه الثاني فقال: «خرجت من منزلي بحي المداجر صباح يوم الأحد الموافق 1 يوليو 2018، فاعترضني ملثمون على متن سيارة، وأخذوني ثم قيدوا يديَّ ورجليَّ، ونقلوني إلى إحدى البنايات لا أعرف موقعها وأدخلوني إلى «بدروم» البناية وتركوني خمسة أيام بدون ماء ولا طعام، وأضاف في اليوم السادس حضر أحد المسلحين وصوَّب بندقيته نحوي وقال «سنقتلك اليوم» ثم طرح كيساً فيه قنينة ماء وارز وطبيخ وثلاث كدم، اكلتها كلها من الجوع، وتركوني ثلاثة أيام ثم عاد احدهم واعطاني قليل طعام وقنينة ماء، واستمر الوضع على هذا الحال يتركونني أيام ثم يأتون بالماء والطعام ويهددون بتصفيتي ورمي جثتي إلى السائلة».

ويضيف هيكل: «مكثتُ في ذلك السجن (41) يوماً عانيت من الجوع والقيد الموضوع على يديّ ورجليّ، وفي اليوم الأخير دخل عليَّ مسلحون وقالوا لي «سنعدمك» ثم حقنوني بإبره وأدخلوني وسط كيس قماش وحملوني فوق ظهورهم، وبعد إفاقتي وجدت نفسي في ذلك الكيس، تمكنت من فتحه وخرجت فكان الوقت ليلاً، جلستُ في مكاني لا أعرف أين أنا، وفي الصباح اتضح أنني بالقرب من منزلي فعدتُ إليه».

وعن احتجازه في المرة الأولى قال هيكل: «احتجزني أبو العباس في سجن الكتيبة لفترة (15) يوما، بسبب شكوى تقدم بها عقال حارات، وإيعاز من المهندس رشاد الاكحلي الذي كان يوهم أبا العباس أنني مع جماعة الحوثي، ثم توسط الأكحلي نفسه للإفراج عني شريطة أن

أعمل تحت مظلة اللجنة الفرعية للإغاثة التي يرأسها».

طلبت «سام» من المهندس رشاد الأكحلي الرد على الاتهامات الموجهة إليه من عصيوران وتوضيح ما حدث، لكن المنظمة لم تتلق رداً منه.

المصور الصحفي طه صالح

حققت «سام» في الواقعة والتقت به فخلصت إلى أنه في صباح يوم الجمعة 18 أكتوبر 2019 كان يقوم بالتصوير مع أسرة دُمر منزلها بسبب الحرب في حي الجحملية، فقام مجندون في اللواء 22 ميكا باختطافه ونقله إلى سجن في حي بازرعه الذي يشهد قتالاً بين القوات الحكومية وقوات الحوثيين.

قال الضحية: «أوضحت للمجندين أنني صحفي وعرضتُ عليهم الصور التي التقطتها لكنهم سحبوا كاميرتي وتلفوني بالقوة واحتجزوني داخل غرفة مظلمة في مبنى جوار مدرسة محمد علي عثمان في ذلك الحي، ومنعوني من الاتصال بأسرتي، وأضاف عشتُ حالة قلق وضغط نفسي، فالسجن في منطقة عسكرية وأسرتي لا تعرف مكاني، ولا تعتاد على غيابي خصوصاً يوم الجمعة».

ويضيف الضحية: «وجدتُ محتجزا في السجن قال لي إن من يدخله لا يُسمح له الاتصال بأحد، وسرد لي قصصاً لأشخاص احتجزوا بجواره لأيام دون أن يعرف أحد عنهم شيئاً، وقال طه صالح مكثت في السجن من الساعة العاشرة صباحاً حتى الثالثة عصراً، بعدها حضر أحد القادة العسكريين في اللواء وسمح لي بالاتصال بأسرتي شريطة أن أخبرهم بأنني عند أحد أصدقائي، وبعد نصف ساعة من ذلك الاتصال أُفرج عني وطلبوا مني بكل برود أن أسامحهم».

نماذج للمختفين قسرياً

عبد الله علي (اسم مستعار) 28 عاما

قابلت «سام» أخت الضحية[1] فقالت: «كان أخي مجنداً في كتائب أبي العباس ويعمل في قسم شرطة صينة التابع للكتائب، وفي إحدى الليالي من شهر أكتوبر 2017 لم يعد أخي إلى المنزل كعادته، سألنا أصدقاءه فكانوا يخبروننا أنه قد اعتُقل إلى جانب هاشم الصنعاني من قوات «حزب الإصلاح» وأضافت بعد ثلاثة أشهر ذهبتُ إلى السجن الخاص باللواء 22 ميكا في نادي تعز السياحي، قابلتُ أحد الضباط فاخبرني أن هذا الاسم كان محتجزاً لديهم لكنهم قد أفرجوا عنه، ومرة أخرى ذهبتُ فقال لي مجندون في اللواء أنهم قد أرسلوا أخي وهاشم الصنعاني إلى عدن، ومرة ثالثة ذكروا أنهم أرسلوه إلى الشرطة العسكرية، أحسستُ أنهم يريدون تتويهي».

وأضافت أخت الضحية: «بعد سنة تقريباً التقى ابن أختي بسجين كان يُحتجز في سجن لواء الصعاليك بمبنى الجهاز المركزي للمحاسبة فقال إنه شاهد عبدالله في ذلك السجن، وكان لا يريد أن يُعرف أنه مصدر هذه المعلومة، التقينا ب «عزام الفرحان» القيادي في لواء الصعاليك فأنكر وجود أخي، وحاولنا مقابلة صادق سرحان قائد اللواء وكان يتهرب من اللقاء بنا، وقالت إن احتمالية القبض على أخيها مع هاشم الصنعاني هو احتمال كبير، وأن اللواء 22 ميكا هو المسؤول عن اختفائه، حيث لا يُعرف مصيره».

حبيب خالد (اسم مستعار) 16 عاما

التقت «سام» والد حبيب[2] فقال: «كان حبيب يعمل على دراجة نارية وفي عصر يوم السبت 25 مارس 2017 خرج من المنزل ولم يعد، بحثنا عنه في المستشفيات وأقسام الشرطة وسجون الفصائل والألوية العسكرية فلم نجده، وبعد أيام استطاع أحد أصدقائي الوصول إلى مقر تنظيم الدولة في سوق الصميل وقابل أحد المسلحين التابعين للقيادي في التنظيم هشام الريمي فطمأنهم أن حبيب معهم وأنه بصحة جيدة، وأمرهم بالعودة بعد ثلاثة أيام، فعادوا وقابلوا ذلك المسلح فأنكر كلامه السابق».

وأضاف والد حبيب: «أخبرني القاضي الخاص بكتائب «حسم» أن تنظيم الدولة «داعش» يجند شباباً ويرسلهم للقتال في محافظة البيضاء، فبدأ الشك يساورني، حيث كان حبيب قبل اختفائه

(1) أجرينا اللقاء في منزلها بتاريخ 5 ديسمبر 2018
(2) أجرينا اللقاء بتاريخ 25 نوفمبر 2018

بأسبوع يداوم على حضور دروس دينية في مسجد السعيد هو وشخص آخر يدعى ميراب الشميري أحد مرافقي الشيخ محمد الذبحاني خطيب مسجد السعيد[3] فكنت أسال ميراب عن حبيب وهو ينكر معرفته بما حدث له، لكني شككت بأن له يداً في اختفائه حيث علمت فيما بعد أن ميراب يقاتل مع تنظيم الدولة في محافظة البيضاء، وكان يجلس مع حبيب على انفراد قبل اختفائه بطريقة ارتبتُ منها».

عزالدين راوح (اسم مستعار) 23 عاما

أحد مقاتلي ما كان يُعرف بالمقاومة الشعبية، التقت «سام» والده ووالدته وشاهد عيان[4] فقال والده: «في صباح يوم السبت 27 يوليو 2017 جاء «وليد الزبود» وهو مجند في كتائب أبي العباس إلى منزلي وطلب من ابني الخروج معه ليتناولا الطعام فخرج معه ومن لحظتها لم يعد، تواصلنا مع الزبود فكان يغلق هاتفه، وبعد يومين رد على اتصالنا وقال إن عز الدين خرج إلى مدينة التربة وسيعود، ثم ذهبتُ مع زوجتي وقابلنا الزبود فقال إن عز الدين جاسوس مع حزب الإصلاح وكان يريد قتل أبا الوليد الصنعاني أمير تنظيم الدولة بتعز وأحالنا إلى أيمن البابوري أحد المسلحين في الكتائب باعتباره من حقق مع عز الدين، واستطرد قائلاً ذهب صهيري ليبحث عن عز الدين فتم اختطافه واحتجازه في سجن تنظيم الدولة بحي سوق الصميل لفترة أسبوعين، وبعد الإفراج عنه أخبرنا صهيري أنه شاهد عز الدين في ذلك السجن».

ويضيف والد عز الدين: «ذهبت لمقابلة أبي العباس قائد الكتائب باعتباره مسؤول المسلحين الذين اختطفوا ابني، فوجدت «عادل العزي» نائب قائد الكتائب فقال لي «اعتبر ابنك حجرة شلها السيل»، وأضاف إن أحد المحتجزين شاهد ابني في سجن مقر الكتائب بعد ستة أشهر من اختطافه، كما أن أحد المحتجزين شاهده بعد سنة تقريباً وهو محتجز في سجن يتبع كتائب أبي العباس في منطقة الكدحة، ويضيف أرسلت عدداً من الوسطاء لهم صلة بقائد كتائب أبي العباس ليفرج عن ابني فرد عليهم أن ابني قد قُتل في الكدحة، وتارة يرد بأنه لا يعرف مصيره».

كانت المنظمة قد سألت قائد كتائب أبي العباس عن الاتهامات الموجهة لكتائبه باختفاء عز الدين فلم تتلق رداً منه.

(3) قُتل الذبحاني داخل مسجد السعيد بظروف غامضة في مايو 2018
(4) أجرينا اللقاء في 8 نوفمبر 2018

سعيد فاضل وياسر رائد (اسمان مستعارين) 20،18 عاما

التقت «سام» بأقارب الضحيتين[5] فقالت أم سعيد فاضل: «كنا نجلس داخل منزلنا بحي العسكري مساء يوم الخميس 9 أغسطس 2018 فاقتحم علينا مسلحون من الشرطة العسكرية بقيادة ياسر العاقل واعتدوا عليَّ وعلى زوجي واثنتين من بناتي وتحرشوا بهن ثم قاموا باحتجازنا جميعاً ونقلونا إلى منزل في حي بازرعه المحاذي لخط النار ولم يفرجوا عنا إلا في صباح اليوم الثاني، بينما لم يُفرجوا عن ابني وصديقه ياسر، وقد اعتقلوا ابني وصديقه بتهمة أنهم مقاتلون مع كتائب أبي العباس، على الرغم أنه لا علاقة لهما بأحد، وأضافت والدة سعيد قابلنا قادة عسكريين من بينهم يحيى الريمي ووهيب الهوري القياديان في اللواء 22 ميكا فقالا أنهما لا يعرفان مصير ابني وصديقه، وقالت إنها وسطت الكثير من الشخصيات للبحث عن ابنها وأنها حصلت على معلومات من أحد المقربين من محور تعز بوجود ابني وصديقه».

وأضافت والدة المختفي: «تقدمنا بشكاوى ومطالبات إلى قيادة محور تعز والنيابة العامة وقيادة الشرطة العسكرية، لكننا لم نلق أي انتصاف، وفي الشرطة العسكرية أبلغونا أنهم سجنوا ياسر العاقل ثلاثة أيام وأفرجوا عنه، لكنني لم أتمكن من الوصول إلى ابني وصديقه، ولا أعرف مصيره حتى اليوم، لقد ساءت حالتي الصحية وتدهور وضع والده الذي يعاني من أمراض مزمنة، ابني كان شاباً مدنياً لا علاقة له بأطراف الحرب».

حصلت المنظمة على وثائق صادرة من النائب العام ورئيس النيابة العامة وموجهة إلى مدير الأمن القومي ومدير الأمن السياسي ومدير الاستخبارات العسكرية وقائد الشرطة العسكرية تطالبهم الإفادة عن مصير الضحيتين، فردت الاستخبارات العسكرية أنها لا تعرف مصيرهما.

(5) عقدت خمسة لقاءات منفصلة كانت الأولى بتاريخ 20 سبتمبر 2019 والأخيرة بتاريخ 16 مايو 2022

المبحث السابع:

السجون الخاصة

رصدت المنظمة مراكز اعتقال غير رسمية في المناطق الخاضعة للسلطات الحكومية ومناطق سيطرة جماعة الحوثي بتعز ومناطق سيطرة القوات المشتركة المدعومة من الإمارات في الساحل الغربي.

ففي مناطق سيطرة القوات الحكومية رصدت المنظمة (28) سجناً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُغلق منها (21) سجناً، وبقي (7) سجون كانت مفتوحة وقت كتابة التقرير. بين تلك السجون سُجلت (6) سجون أدارتهم كتائب أبي العباس، وهي سجن قيادة الكتائب في مدرسة مجمع هائل للبنات، وسجن مبنى الأمن السياسي، وسجن في مبنى استراحة المحافظ، وسجن في منزل الشيباني، وسجن في مدرسة الشعب في الشراجة، وسجن في مستوصف الكدحة، وقد أُغلقت جميع تلك السجون.

ورصد التقرير (5) سجون أدارتها التنظيمات المتطرفة في تعز، وهي سجن في مبنى مدرسة أروى للبنات، وفي مبنى مدرسة الحمزة، وسجن في مبنى مدرسة طارق بن زياد، وسجن في مبنى الجمعية الخيرية لبيت هائل سعيد، وسجن في مبنى منزل الحميقاني بحي سوق الصميل. أُغلقت جميعها بعد طرد تلك التنظيمات من قبل القوات الحكومية.

كما سجل التقرير (5) سجون أدارها اللواء 22 ميكا وهي سجن منتزه المسبح، وفي مبنى المعهد الوطني للعلوم الإدارية، ومبنى كلية السعيد، ومبنى المعهد الوطني بالتشارك مع الاستخبارات العسكرية، وسجن في أحد المباني جوار مدرسة محمد علي عثمان، أُغلق (3) منها وبقي الاثنان الأخيران.

ورصدت المنظمة (3) سجون تديرها قيادة محور تعز، وهي سجن مدرسة النهضة، وسجن مبنى نيابة الأموال العامة سابقاً، وسجن مبنى مدرسة سبأ، أُغلق الأول وبقي الاثنان الأخيران.

كما رصدت (3) سجون تابعة للواء 35 مدرع وهي: سجن قيادة اللواء في منطقة العين، وسجن إدارة شرطة جبل حبشي قبل 2017، وسجن في إحدى البنايات بمديرية الصلو، أُغلق الأخيران وبقي الأول على حاله.

وسجل التقرير (3) سجون تابعة لكتائب حسم وهي سجن مبنى مدرسة الشعب، وسجن نادي الصقر الرياضي، وسجن مبنى كلية الطب الجديدة، وقد أُغلقوا جميعاً.

كما رصد التقرير (3) سجون الأول يديره اللواء 17 مشاة في مبنى دار الرعاية الاجتماعية، والثاني يديره جهاز الأمن السياسي في مبنى مستشفى المستقبل سابقاً بشارع المغتربين، وسجن كانت تديره اللجنة الأمنية ومجلس المقاومة الشعبية واللواء 170 دفاع جوي في مبنى مدرسة باكثير، ولا يزال الأول والثاني على حالهما لم يُغلقا بعد.

بعثت "سام" رسائل إلى رئيس النيابة العامة، وقيادة محور تعز، ومحافظ تعز، والقائد السابق للواء 22 ميكا، وقيادة كتائب أبي العباس، وقيادة اللواء 35 مدرع، ومدير جهاز الأمن السياسي، تستوضح منهم ما اتخذوه من إجراءات لإغلاق تلك السجون لكنها لم تتلق ردوداً عدا قيادة محور تعز التي نفت امتلاكها أماكن احتجاز إلا سجناً واحداً في مبنى نيابة الأموال العامة يُتخذ كسجن احتياط للمقاتلين الحربيين، وأقرت بوجود أماكن حجز انضباطية داخل الألوية العسكرية تختص بالقضايا العسكرية، وتُشرف عليها النيابة العسكرية.

المبحث الثامن:

نهب المنازل والعقارات الخاصة

وثقت "سام" وقائع تتعلق بنهب المنازل والعقارات والأراضي الخاصة، وتعتقد أن هذه الأفعال هي نتاج التدهور الأمني الذي تعيشه تعز، واستهتار القوات الحكومية بحماية المدنيين وممتلكاتهم، وقد مارست الفصائل والجماعات المسلحة هذا الفعل منذ بداية القتال في تعز مع جماعة الحوثي، وحصلت المنظمة على شهادات تؤكد تورط قيادات في القوات الحكومية في هذا الفعل، كما يُلاحظ أن أغلب ضحايا هذا النوع من الانتهاك هم قيادات حكومية سابقة وتجار وسكان نزحوا من المدينة، وسكان محليون مستضعفون لا يقدرون على مواجهة هذه الأعمال وليس باستطاعتهم اللجوء إلى أجهزة إنفاذ القانون إما لضعفها أو لعجزهم المادي عن المتابعة. واستنتجت المنظمة أن عدداً من عمليات السطو على المنازل رافقها أو نتج عنها أعمال اقتتال وجرائم أخرى أبرزها القتل خارج القانون.

حصل التقرير على وثائق تؤكد وجود مطالبات رسمية بالتحقيق في قضايا نهب المنازل، والأمر إلى الجهات العسكرية والأمنية باتخاذ الإجراءات القانونية بشأن قضايا فردية، كما حصلت على توجيه من وكيل محافظة تعز إلى المختصين في الجهات الأمنية بتدوين بلاغات المواطنين المنهوبة منازلهم للتصرف وفق القانون والعمل على استعادتها لأصحابها.

تواصلت "سام" مع وكيلي محافظة تعز الدكتور عبد الكريم الصبري والشيخ عارف جامل العضوين في اللجنة الحكومية لحصر وإعادة الممتلكات، إضافة الى المحامي اسامة العامري سكرتير اللجنة لمعرفة ما توصلت إليه اللجنة بشأن المنازل المنهوبة وما استعادتها من منازل، حيث رد الدكتور الصبري بالاعتذار عن الرد بسبب سفره خارج اليمن , وعند العودة حاولنا التأكيد عليه عبر نفس الواتس السابق الا أنه للاسف لم يرد على سؤالنا , بينما أفاد المحامي العامري أن هناك شكاوي سابقة وقد خفت حدتها في الآونه الاخيرة ' إضافة الى أن الرصد قد توقف منذ سته اشهر , اما الشيخ عارف جامل ارسلنا اكثر من رسالة علة رقمه لكن لم يرد علينا للاسف .

نماذج

إعدام عيسى، ومقتل عصام وخالد وعبده الحرق والتنكيل بالأسرة بسبب دفاعهم عن قطعة أرض

تعتبر واقعة التنكيل التي تعرضت لها أسرة "الحرق" شاهداً لما وصلت إليه تعز من تدهور أمني، وموجز لأعمال السطو على المنازل والعقارات الخاصة، حققت "سام" في الواقعة واستمعت إلى شهود عيان وعاينت آثار التنكيل وحصلت على وثائق.

ففي مساء يوم الثلاثاء 10 أغسطس 2021 قُتل ثلاثة من أسرة "محمد علي الحرق" وهم عصام وخالد وعبده، وأصيب أكرم أحمد الحرق، جوار منازلهم وسط منطقة بير باشا، أثناء عملية سطو على أرضهم قام بها قائد كتيبة عسكرية في اللواء 145 بتعز يدعى ماجد الأعرج ومسلحون يتبعونه، وقد قُتل الأعرج وأحد مرافقيه خلال عملية السطو.

وبعد ساعة من مقتلهم حضر أكثر من عشرين مسلحاً على عربات عسكرية بزعامة أكرم شعلان، وكذا سيارة أمنية لشرطة النجدة إلى جوار منازل "آل الحرق" فقاموا باقتحام ثلاثة منازل، ورميها بالقنابل، ونهب محتويات صغيرة غالية الثمن وكذا أموال وأوراق خاصة بالأسرة، ترافق مع تهديد للنساء والأطفال وترويعهم ومعاملتهم بطريقة فجة، للبحث عن رجال تلك الأسرة بغرض قتلهم أو اختطافهم، لكن الكبار والشباب من تلك الأسرة كانوا قد استطاعوا الفرار من منازلهم خوفاً من البطش الذي سيحدث لهم.

استنجد أفراد من أسرة الحرق بأجهزة الشرطة وقيادات عسكرية لإنقاذ أسرهم وإخراج المسلحين من منازلهم إلا أن تلك الأجهزة والقيادات العسكرية لم تحرك ساكناً، على الرغم من وجود مقر قيادة شرطة النجدة على بعد مائة متر تقريباً من مكان الواقعة، وقال شهود عيان للمنظمة أن مجندين يستقلون سيارة أمنية تتبع هذه الوحدة الأمنية حضروا إلى المكان وشاهدوا المسلحين وهم يعبثون بمنازل "آل الحرق" ولم يحركوا ساكناً، واتهم ضحايا من أسرة الحرق هذه الوحدة الأمنية بمؤازرة أولئك المسلحين.

وفي صباح اليوم الثاني 11 أغسطس حضر أيضاً مسلحون يتبعون "الاعرج" واقتحموا منازل سكنية في الحي وتفتيشها بحثاً عن شباب ورجال أسرة "الحرق" فعثروا على الشاب عيسى الحرق فقاموا باختطافه ونقله إلى سجن خاص في مبنى داخل منشآت سد الجبلين التي تقيم فيها الكتيبة العسكرية التي كان يقودها ماجد الأعرج، ثم قاموا بإعدامه ونقلوا جثته ورموها جوار أحد المستشفيات.

واستمر المسلحون التابعون للأعرج في البحث عن بقية أفراد أسرة الحرق الذين استطاعوا الهرب، وتعرض من بقي في المنازل من نساء وأطفال للتهديد والتنكيل، كما منع هؤلاء المسلحون نساء تلك الأسرة من زيارة جثامين الضحايا في ثلاجة مستشفى الثورة الحكومي في المدينة، حتى تمكنت قوة أمنية صباح يوم السبت 14 أغسطس من نقل النساء بحماية عربات ومجندين إلى ثلاجة المستشفى وتمكينهن من رؤية جثامين ذويهم بحضور باحث المنظمة.

السطو على منزل شمسان سعيد القرشي

يقع المنزل وسط مدينة تعز بالقرب من مدرسة نعمة رسام، ويتكون من (7) شقق، سطا عليه ضباط في اللواء 170 دفاع جوي واللواء 145 مشاة. حصلت المنظمة على وثائق يناشد فيها أولاد شمسان القرشي القيادات العسكرية والمدنية بإخراج المسلحين، إذ سيطر المدعو مصطفى الطيار وصادق اليفرسي ومعمر المقلوع على (6) شقق في المنزل منتصف العام 2015 بحجة أنه يطل على مدرسة رسام التي كان يستخدمها محور تعز مقر تدريب عسكري، وأدخل هؤلاء أُسرهم وسطوا على المكان، ولم يُبقوا لأولاد القرشي سوى شقة واحدة.

ومنذ شهر مارس 2019 قدم أولاد القرشي عدداً من المطالبات والمناشدات إلى مسؤولين في محافظة تعز وقادة محور تعز وقيادة اللواء 170 دفاع جوي، وبعد عناء استطاعوا استلام (3) شقق في المنزل، فيما (3) شقق أخرى رفض الضباط الخروج منها، وعجز أولاد شمسان القرشي عن إجبار الضباط على الخروج، وقال شاهد للمنظمة أنهم لم يجدوا آذاناً صاغية من مسؤولي تعز لشكاويهم بإخراج ناهبي منزلهم.

توصيات

إلى النائب العام في اليمن والمدعي العام العسكري

- استخدام سلطاتهم القانونية لفتح تحقيق شامل في كافة القضايا والوقائع التي تضمنها هذا التقرير، ومع كافة الأشخاص الذين وردت أسماؤهم، وكل من له صلة بارتكاب الانتهاكات والجرائم والانفلات الأمني في المناطق المحسوبة على الحكومة اليمنية من تعز.

- الضغط على النيابة العامة بتعز من أجل ممارسة دورها بفاعلية، والنهوض بأدوارها القانونية، والابتعاد عن حالة السلبية التي يعتري عملها، وفتح تحقيقات جادة في كل القضايا والملفات التي شملها التقرير.

إلى الحكومة اليمنية

- العمل بشكل جاد على دمج كافة التشكيلات العسكرية والأمنية في تعز وربطها بوزارتي الدفاع والداخلية، بما في ذلك دمج القوات العسكرية في الساحل الغربي للمحافظة.

- العمل على إنهاء تواجد أي مليشيا مسلحة خارجة عن الأطر القانونية والرسمية.

- إيلاء محافظة تعز أهمية خاصة وذلك بدعم البنى التحتية للأجهزة الحكومية المدنية والأمنية وإعادة تأهيلها.

- إبعاد كافة المتهمين والمسؤولين عن تأجيج الصراع بتعز من كافة المناصب التي يتقلدونها، وكذا المتهمين بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، وتحقيق مبدأ المساءلة مع كل منتهكي حقوق الإنسان.

إلى القوات الحكومية والسلطة المحلية بتعز

- الإفراج الفوري عن كافة المحتجزين والمختفين قسرياً، وإغلاق كافة السجون الخاصة، وإخضاع السجون التابعة للألوية العسكرية لسلطة وإشراف القضاء.

- الوقف الفوري لكل أشكال المعاملة غير الإنسانية التي تحدث في السجون.

- تعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

- العمل على حصر وتسليم كافة المباني والأراضي والعقارات المنهوبة إلى أصحابها، والعمل على تعويض المتضررين، ووقف كل العابثين والناهبين للأراضي والعقارات.

- وقف كل أشكال الدعم والتغطية التي تتلقاها العصابات المسلحة من قيادات في القوات الحكومية.

- إلقاء القبض على كافة زعماء وأفراد العصابات المسلحة والمخلين بالأمن، وتقديمهم للمساءلة، وحماية السكان من كل الأعمال التي يقومون بها.

- تقديم كافة المتهمين بارتكاب الجرائم من منتسبي القوات الحكومية وأجهزة الشرطة إلى القضاء.

- تأهيل القوات الحكومية على مبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني، والقوانين اليمنية المتعلقة بممارسة أدوارهم.

إلى دولة الإمارات العربية المتحدة

- التوقف عن تقديم الدعم اللوجستي والعسكري والإعلامي لأي فصيل أو قوات عسكرية في المناطق المحسوبة على القوات الحكومية من تعز بعيداً عن الأطر الرسمية.

- العمل بشكل جاد مع الحكومة اليمنية من أجل دمج كافة القوات العسكرية في الساحل الغربي من تعز مع الوحدات الحكومية الأخرى، وربطها مباشرة بالحكومة اليمنية.

إلى الأحزاب السياسية

- الوقف التام لكل أشكال التدخل والتأثير على القيادات والقوات العسكرية والأمنية والمؤسسات المدنية، وإبعاد التأثيرات والصراعات السياسية عنها.

- تبني خطاب إعلامي يوحد بين القوات الحكومية، ويساهم في خلق أجواء تصالحية، بعيداً عن الاستقطاب والتمترس.

- وقف خطاب الكراهية والتحريض الذي تتبناه وسائلها الإعلامية ومنتسبو الأحزاب.

سام
للحقوق والحريات

سام
للحقوق والحريات

تعز.. الأمن المرتبك

تقرير حقوقي يوثق انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية من تعز

للفترة من مايو 2015 وحتى ديسمبر 2021

ديسمبر 2022

www.samrl.org
info@samrl.org

December 2022